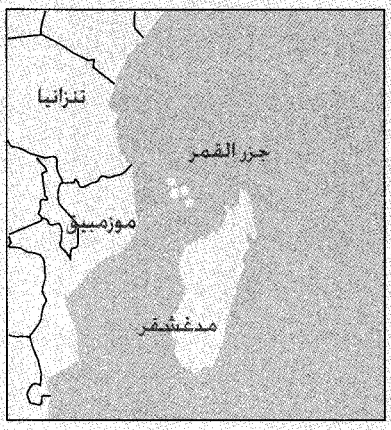

من أراضينا المحتلة

جزيرة مايوت القمرية

قناة موزمبيق

السفير الدكتور
حامد كرهيلا

(ابن أحد قدماء المحاربين المحررين)
الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

«أظن أن جزيرة مايوت لن تتحرك ما لم تتلق الأمر من فرنسا، وأن مسؤولية الأحداث القادمة تقع على عاتق باريس فنحن اللحمة وفرنسا السكين»

الرئيس أحمد عبد الله بن عبد الرحمن
(بيان الاستقلال في ٦يوليو١٩٧٥م)

❖❖❖

« لا يمكن للبقرة القمرية أن تقوم بدون رجلها الرابعة التي قطعها السكين الفرنسي»

الرئيس أحمد عبد الله بن عبد الرحمن

❖❖❖

« إن هم الحكومة الفرنسية الآن هو العمل على المحافظة على وحدة الجزر، وإن الممثلّين المنتخبين من الجزر الثلاث... قرروا إعلان الاستقلال بالإجماع، وأنهم على علم بأن موقف مايوت - الجزيرة الرابعة- لن يتبدل إزاء خطوتهم.. فأهل مايوت وراء الانفصال، وأن فرنسا تعطي الاستقلال ولكن لا يمكنها إعطاء الوحدة..».

برنارد ستاز، كاتب الدولة لأقاليم ما وراء البحار، في أول تصريح فرنسي بعد الإعلان عن الاستقلال(صحيفة الرياض١٧/٧/١٩٧٥م)

❖❖❖

«أريد أن أوضح للجميع: أن أقاليمنا فيما وراء البحار هي فرنسية. ولن أترك لأحد؛ ولا لأية قوة أجنبية، مهما كانت، الحق في أن تقرر من هو الفرنسي، ومن هو غير ذلك. فـ «مايوت»، هي فرنسا، وسوف تظل كذلك إلى الأبد. وستصبح عام ٢٠١١ المقاطعة الفرنسية المائة والواحدة ...».

الرئيس نيكولا ساركوزي (مايوت في ١٨/٠١/٢٠١٠).

إهداء

إلى حضرة صاحب السمو
الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني
- حفظه الله ورعاه -
أمير دولة قطر

أول زعيم عربيٍّ زار بلادي، تجسيداً وتعزيزاً لأواصر المودة والإخاء، وبرئاسة سموه للقمة العربية الواحدة والعشرين صدر أول قرار عربي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بعد انضمام جزر القمر إلى الجامعة العربية، لتأكيد السيادة القمرية على مايوت ودعوة فرنسا لإنهاء احتلالها لهذه الجزيرة العربية المسلمة، أهدي هذا الكتاب المتواضع تقديراً وعرفاناً لسموه الكريم على هذه الجهود المقدرة التي هي غيض من فيض ما يجود به سموه وشعبه المعطاء لبلادي .

د. حامد كرهيلا

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد بن عبد الله وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد، فإن مايوت القمرية جزيرة عربية إسلامية، حكمها العرب من النباهنة والمناذرة العُمانيين قبل أن ينصِّب أندريان تسولي(Andrian Tsouli)[1]، نفسه سلطانا عليها عام ١٨٣٦م، وقام هذا السلطان الغاصب، وبضغط من الفرنسيين، بتنازل عن الجزيرة لهم بموجب معاهدة تم توقيعها بينه وبين مندوب محافظ فرنسا في بوربون في ٢٥أبريل عام ١٨٤١، مقابل مبلغ سنوي قدره خمسة آلاف فرنك فرنسي.

ثم أخذت فرنسا -بعد ذلك- تعمل بجهد جهيد حتى بسطت نفوذها وسيطرتها على الجزر الثلاث الأخرى بموجب معاهدات حماية، انتزعت انتزاعا من سلاطينها عام ١٨٨٦م.

ومن هنا أصبحت الجزر القمرية الأربع مستعمرة فرنسية، ألحقت بجزيرة مدغشقر عام ١٩١٢م، فكانت مستعمرة داخل مستعمرة أخرى، ثم فصلت عنها عام ١٩٤٦م بعد الحرب العالمية الثانية، ومنح لها، مع بداية الستينات من القرن المنصرم، حكم ذاتي، استمر حتى الإعلان عن نيل الاستقلال، من جانب واحد، في ٦يوليو١٩٧٥م، بعد استفتاء شعبي أجري، برعاية الأمم المتحدة، في شهر ديسمبر من العام الذي قبله، و كانت نتيجته٩٥٪ لصالح الاستقلال، و٥٪ ضده.

إلا أن فرنسا التي بيَّتت النية، ودقَّت إسفين الفتنة والانفصال، ورتَّبت كل الأوراق، للاحتفاظ بـ مايوت، لموقعها الجيو-ستراتيجي المتميز، وممر ناقلات ثلثي بترول دول الخليج إلى أوروبا، رفضت هذه النتيجة، وأصرت على اعتماد نتيجة كل جزيرة على حدة، واعتمدت أن ٥٪ المذكورة هي لجزيرة مايوت، مما يعني أن أكثر من ٦٥٪ ممن صوتوا في مايوت اختاروا البقاء تحت الإدارة الفرنسية.

(١) هو ملك ملغاشي مخلوع هرب من بلاده إلى جزيرة مايوت عام ١٨٣٢م.

وعلى هذا الأساس وافقت فرنسا على استقلال الجزر الثلاث دون الرابعة مايوت، خلافا لما كان متفقا عليه في اتفاق باريس، وخرقا سافرا للقانون المنظم للاستفتاء الذي تم على أساس أن الجزر الأربع كيان واحد، وللدستور الفرنسي ذاته الذي كان ينص على أن أرخبيل القمر مكون من أربع جزر..يشكل إقليما واحدا فيما وراء البحار، بل يخالف أيضا القانون الدولي الذي طالما تغنت باريس بحمايته والدفاع عنه.

فاعترفت الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، باستقلال جزر القمر، بجزرها الأربع، وبسيادتها على مايوت، معتبرة احتفاظ فرنسا بها احتلالا أجنبيا، وناشدتها، من خلال عشرات القرارات، بإعادة هذه الجزيرة إلى وضعها الطبيعي، بيد أن فرنسا، التي بيدها عصا الفيتو، أصمت أذنيها عن تلك المناشدات والمطالبات، فلم تمتثل بقرارات الشرعية الدولية، ومضت- متغطرسة ومتعجرفة- تبتلع هذه الجزيرة العربية المسلمة شيئا فشيئا بقانون القوة لا بقوة القانون، على مرأى ومسمع العالم.

ونجد هذه الدولة العريقة ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن، والتي شعارها الحرية والمساواة والإخاء، وتزعم حمل لواء حقوق الإنسان ورسالة العلمانية، تدوس على ثوابتها ومبادئها وقوانينها، وتحوِّل هذه الجزيرة المسلمة إلى منطقة شبه خارجة عن القانون لا تخضع لنفس القوانين المعمول بها لديها.

فكيف لهذه الدولة، العضو المؤسس الفاعل للاتحاد الأوروبي، التي سعت جاهدة لتوحيد ٢٧ دولة، ذات لغات وثقافات واقتصاديات مختلفة، وأنظمة سياسية متباينة، وعدد سكان يربو نحو نصف مليار نسمة، و مساحة إجمالية تبلغ ٧٨٢ ٣٢٤ ٤كم٢، وتسعى - في - الوقت ذاته- لتفكيك وبلقنة الجزر القمرية الأربعة، التي دينها واحد، ولغتها واحدة، وثقافتها واحدة، وعاداتها وتقاليدها واحدة، والتي لا تبلغ مساحتها الإجمالية إلا ٢٢٣٢كم٢ فقط، ولم يتجاوز عدد سكانها بعد ثلاثة أرباع مليون نسمة؟!

وكيف ترفض هذه الدولة العلمانية - وعلى لسان فخامة رئيسها نيكولا ساركوزي، صاحب وعد بلفور القرن الواحد والعشرين- انضمام الجارة تركيا العلمانية مثلها إلى هذا الكيان الأوروبي، وتحمل إليه على كاهلها جزيرة مايوت القمرية، التي تبعد عن القارة العجوز بأكثر من ٨٠٠٠كم ؟!

ويأتي هذا الكتاب، لإلقاء الضوء على هذا الاحتلال القسري الغاشم، الذي لم يعد له - إطلاقا- ما يبرره في القرن الواحد والعشرين، وبيان ملابساته وخطوات تثبيته وفرضه، ومحاولة الكشف عن أهدافه ومراميه، وتلمس بعض انعكاساته السلبية- سياسيا وأمنيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا- على المجتمع القمري.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه- على تواضعه- الأول من نوعه الذي يتحدث عن هذه القضية باللغة العربية، ويصدر في وقت أخذت فيه قضية احتلال مايوت تحتل حيزا في المؤتمرات والقمم العربية، منذ القمة العادية الحادية والعشرين التي عقدت في الدوحة في آذار/ مارس ٢٠٠٩، وبدأت تحظى بنصيبها الوافر من قرارات الشجب والتنديد، وأضحى بندها ثابتا في جدول وقائمة أراضينا المحتلة، إلى جانب فلسطين، والجولان، ومزارع شبعا، والجزر الإماراتية الثلاث.. وهذا يجعلنا نحن- العرب والمسلمين - في حاجة ماسة- أكثر من أي وقت مضى- إلى معرفة المزيد عن احتلال هذه الجزيرة، التي كان أجدادنا- أيام عزتهم- قد أطلقوا عليها اسم جزيرة الموت.

وآمل أن يجد القراء الأعزاء ضالتهم في الكتاب لأنه إضافة حقيقية جديدة في المكتبة العربية، تسهم في التعريف بجزر القمر، وبقضيتها الجوهرية العادلة، فـ «مايوت قمرية وستظل كذلك إلى الأبد».

وفي الختام يطيب لي أن أعرب عن شكري لكل من أسدى إليّ معروفا في هذا البحث وأخص بالذكر سعادة الدكتور: عبد الله بن صالح العريني، أستاذ الأدب والنقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الذي شرفني بقراءته ومراجعته فأتحفني بملاحظاته القيمة وتصويباته السديدة التي أفدت منها في هذا الكتاب.

ولله الحمد في البدء والختام.

د. حامد كرهيلا

موروني: ٤ يوليو ٢٠١٠

التمهيد

لمحة تعريفية عن جزيرة مايوت

- الموقع

تقع جزيرة مايوت (Mayotte) أو ماوري(Maoré) القمرية في الجنوب الشرقي من جزيرة هنزوان/ أنجوان[1]، في المدخل الشمالي لقناة موزمبيق في المحيط الهندي، على بعد حوالى ٢٠٠ كم عن جزيرة القمر الكبرى، و٣٠كم عن أنجوان،و٨٠٠٠كم عن فرنسا، و١٥٠٠كم عن جزيرة رينيون الفرنسية، و٢٥٠كم عن الساحل الغربي لجزيرة مدغشقر.

وتعد مايوت في تركيبها الجيولوجي أقدم من الجزر القمرية الثلاث الأخرى المستقلة[2]، وهي جزيرة القمر الكبرى (انجازيجا)، وأنجوان (هنزوان)، وموال (موهيلي)[3].

وتتكون مايوت من جزيرتين رئيستين هما: (الأرض الصغيرة) Petite Terre وحاضرتها باماندزي(Pamandzi) و(الأرض الكبيرة) Grande Terre وحاضرتها مامودزو (Mmoudzou) ، هذا بالإضافة إلى جزر صغيرة مبعثرة غير مأهولة.

وعاصمتها: مامودزو (Mmoudzou)، وهي العاصمة الإدارية والاقتصادية، ويسكنها ٦١٨٦ نسمة.

---

(١) قيل إن هنزوان معناها: الهناء لأن الجزيرة كانت تتميز بالهناء، وتسمى أيضا عنزوان ومعناها العز لأن الجزيرة كان لها سلطان مستقل يحكمها كلها، ويسميها الفرنسيون أنجوان. انظر : نبذة عن تاريخ الإسلام في جزر القمر،للأستاذ هاشم محمد علي بن سيد أدهم باعلوي، (من مطبوعات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- الرباط،ص٢١-٢١.

(٢) انظر كتابنا: أثر الإسلام في تشكيل السلوك الاجتماعي في جزر القمر، من إصدارات دائرة الثقافة والإعلام بحكومة إمارة الشارقة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨،ص.٣٣.

Voir: Rene Battistini et Pierre Verin:Geographie des Comores, Fernand Nathan ,Paris,1984 p.13.

(٣) يسمي صاحب السمو الشيخ سلطان بن محمد القاسمي هذه الجزيرة، في كتابة تقسيم الإمبراطورية العمانية، بـ «المحلة» وقيل : «المُحلّى» ولعل أحد الاسمين العربيين هو الاسم الأصلي للجزيرة ثم جرى التحريف إلى موهيلي كما حصل لشقيقتهامايوت.

- أصل التسمية

وقد أطلق الفرنسيون علي هذه الجزيرة اسم مايوت أو ميوته Mayotte اقتباسا من الاسم العربي القديم «جزيرة الموت». وأصل الكلمة من اللغة العربية، وهي الموت أي جزيرة الموت، وسبب تسميتها بذلك يرجع إلى وجود شعب مرجانية تحيط بالجزيرة، و كانت تحطم السفن التي تقترب من شواطئها، وكأنها سور لحماية الجزيرة من الأعداء[٤].

وفي هذا الصدد قال العلامة المؤرخ السيد محمد بن عبد الرحمن بن شهاب العلوي الحضرمي تصحيحا وتوضيحا لما كتبه الأمير شكيب أرسلان عن الإسلام في ماداغسكر وجزائر القمور:

«وأما ميوتا فهي أغرب الجزائر وذلك أن الله قد أحاطها وسورها بسور حجري خلقي يفصله عن الجزيرة خليج مستدير بها فكأنها قد تسورت بسوارين من فضة وزبرجد أو كأنها دارت بها دائرتان من ماء فحجر ثم وراء ذلك البحر وليس لهذا السور الطبيعي الخلقي إلا منفذان متقابلان»[٥] .

وقيل إن الاسم يرجع إلى شخص كان يسمى بـ مواتي أو ماوري (Mawati /Maoré) حكمها من عام ١٥٠٠م.

ويبدو أن مواتي أصلها من كلمة موت ، ولفظها الفرنسيون مايوت. أما كلمة ماوري فلم نقف على تعليل لها.

- المساحة

تبلغ مساحة مايوت ٣٧٥ كم٢، ويقدر طولها بـ ٣٩ كيلومتراً، وعرضها بـ٢٢ كيلومتراً، بينما يصل ارتفاع أعلى نقطة فيها إلى ما بين ٥٠٠ و٦٠٠ م عن سطح البحر.

---

(٤) من ويكيبيديا، الموسعة الحرة.

(٥) حاضر العالم الإسلامي،تأليف لوثروب ستودارد الأمريكي، المجلد الثالث. بيروت : دار الفكر،١٣٩٤هـ/١٩٧٣م،ص١٨١.

- السـكان

يبلغ عدد سكان مايوت،حسب تقديرات عام ٢٠٠٧[٦]، ١٨٦٤٥٢ نسمة، ونسبة ٣,٦٢٪ منهم أعمارهم أقل من ٢٥سنة. ويمثلون مجموعات عرقية مختلفة:

- القمريون (عرب، بانتو،): ٨, ٩٧٪.
- الملغاش[٧]: ٢, ١٪
- الكريول (créoles) [٨] : ١٪
- الكثافة السكانية: ٧, ٥١٨كم.
- معدل النمو: ٣, ٩٪.

وفي عام ١٨٤٣م، وهو العام الذي تم فيه الاستعمار الفعلي للجزيرة، أجرت الإدارة الفرنسية إحصائية لسكان مايوت بلغ عددهم ٣٣٠٠ نسمة، كانوا يتوزعون على النحو التالي:

- السكالافا: ٦٠٠
- العرب: ٧٠٠
- الماوري: ٥٠٠
- العبيد: ١ ٥٠٠[٩].

بينما وصل عدد سكان الجزيرة عام ١٩٧٥، عام الإعلان عن الاستقلال إلى ٤٠ ألف نسمة، وأربعمائة منهم مسيحيون[١٠].

(٦)توقع عام ٢٠٠٩يصل عدد السكان ٠٠٠ ١٩٤نسمة.

(٧) هم المدغشقريون من قبيلة السكالافا وكانوا يقومون بأعمال القرصنة في الجزيرة وهاجموا عليها في آخر القرن الثامن عشر الميلادي، واستقر بعضهم فيها، حتى الآن، وكانوا - ومازالوا-هي الجسر الذي عبر به الفرنسيون لاستعمار الجزيرة .

(٨) وهم مجموعة من أحفاد المستوطنين الفرنسيين الأوائل الذين جاؤوا إلى الجزيرة من رينيون ومدغشقر، فأصبحوا فيما بعد بسبب الاستعمار ذوي نفوذ سياسي وتأثير قوي على المواطنين الأصليين.

(٩) Jean Martin . Comores : quatre ils entre pirates et planteurs, Tome 1, - Razzias malgaches et rivalités internationales-(fin XVIIIe-1875), l'Harmattan, Paris,1983, p206.

(١٠) مقابلة إذاعية أجريت لرئيس مجلس الحكومة أحمد عبد الله بن عبد الرحمن في ١١أبريل ١٩٧٥ بعد عودته من زيارة إلى ليبيا. اقرأ النص الكامل للمقابلة في كتاب:

Ahmed wadaane Mahmoud, Mayotte: Le contientieux entre La France et Les Comores, L'Harmattan, Paris, 1992, pp.142-149

- المـناخ

تتمتع مايوت كشقيقاتها الثلاث بمناخ استوائي حار رطب، ولها فصلان في السنة: فصل الحرارة وهطول الأمطار، يبدأ من نوفمبر إلى أبريل، وتصل درجة الحرارة فيه بين ٢٧-٣١ درجة. وفصل الاعتدال أو أقل حرًا، ممتد من مايو إلى أكتوبر، و تتراوح فيه درجة الحرارة بين ٢٢-٢٥ درجة.

- البعـد الاقتصـادي:

يـزاول سـكـان مـايـوت بشـكل رئيسـي النشـاط الـزراعـي، ويـزرعـون المـوز، والمـانيـوك والفانيليا والقرنفل وزهور إيلانغ لانغ .(Ylang-yalang)[١١] ويشكل هذا المنتج الذي تصنع منه العطور صادرات مايوت وهو ما يعادل ٨٤٪. وعرفت جزر القمر في القرن التاسع عشر الميلادي، لأول مرة، زراعة هذه الزهور التي يرجع أصلها إلى الفلبين، وذلك بواسطة مزارع فرنسي يسمى . (Pierre Poivre)

كما يحترف الماوريُّون - نسبة إلى ماوري- مهنة صيد السمك.

وتم تقدير عدد السكان القادرين على العمل بـ ٤٤ ٥٥٨ شخصا[١٢]، بينما وصل معدل البطالة إلى ٣٨٪ عام ١٩٩٥م، وانخفض إلى ٢٩٪ حسب إحصاءات عام ٢٠٠٢م.

وتعتبر العملة الأوروبية الموحدة(اليورو) هي الرئيسية في مايوت، ويقدر مجموع الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات عام٢٠٠١، بحوالي ٦١٠مليون يورو، مما يجعل نصيب الفرد من الناتج المحلي ما يقارب ٣,٩٦٠ يورو، وهذا يمثل تسعة أضعاف دخل الفرد السنوي في الجزر القمرية المستقلة، إلا أنه ثلث نصيب دخل الفرد في جزيرة رينيون الفرنسية، و١٦٪ من نصيب الفرد من الناتج المحلي في فرنسا الأم[١٣].

---

(١١) انظر صورتها في ملحق رقم ١من الكتاب.

(١٢) انظر إحصاء(INSEE) لشهر يوليو عام٢٠٠٢.

(١٣) تقدير المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية.

ومما تجدر الإشارة إليه، في هذا الصدد، أن صرف الإعانات الشهرية للعاطلين عن العمل المعروف بـ (R.M.I) [١٤] والمعمول به في فرنسا لا يطبق في مايوت، ومن ثم لا يستفيد منه سكان مايوت إلا المقيمون في فرنسا.

أما ما يتعلق بالقطاع السياحي فإنه على الرغم من جمال مايوت الطبيعي ومقوماتها السياحية الواعدة فلم يشهد هذا القطاع تطورا ملحوظا لغياب التسهيلات السياحية. وحسب الخطة الخمسية(١٩٨٦-١٩٩١م) التي وضعتها فرنسا لتطوير الجزيرة تم بناء مطار في دزاودزي، ومرفأ عميق في البحيرة المالحة.

- البعد الثقافي

لقد تمخض التمازج والتعدد العرقي لسكان مايوت عن خليط ثقافي متعددة الملامح في الجزيرة، يمثل العنصر القمري فيه، وهو الطابع الإسلامي العربي الإفريقي المكون الرئيسي، ثم يلي العنصر الملغاشي المتأثر نوعا ما بالأول، والعنصر الفرنسي الأوروبي.

وعلى الرغم من كون اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في الجزيرة إلا أن عددا كبيرا من مواطني مايوت لا يقرءون ولا يكتبون إلا باللغة القمرية المحلية التي يحلو للبعض اليوم، إمعانا في الانفصال، تسميتها بالماورية(shimaore)أو (mahorais)، بينما تبلغ نسبة الأمية في اللغة الفرنسية ٣٥٪ بالنسبة للرجال و٤٠٪ للنساء[١٥]. وتقل النسبة في كلا الحالين بشكل ملموس فيما يتعلق باللغة العربية التي هي لغة الدين والعبادة.

وهذا يعني - ضمن ما يعني - أن الآثار الحضارية والثقافية والاجتماعية الإسلامية والعربية هي التي تطبع بصفة عامة الحياة في الجزيرة، في كثير من الجوانب والمظاهر، وهو - إلى جانب ذلك -خير برهان على الوجود المبكر والقوي للعنصر العربي في الأرخبيل، وتأثيره القوي.

---

(١٤) Le revenu minimum d'insertion (الدخل الأدنى للاندماج) .

(١٥) تقديرات عام ٢٠٠٠م.

- دخـول الإســلام

لقد ارتبط تاريخ دخول الإسلام إلى جزيرة مايوت ارتباطا وثيقا بتاريخ دخوله إلى شقيقاتها القمريات خاصة(١٦)، وإلى دول منطقة شرق أفريقيا عامة، حيث إن أمامنا حقيقة تاريخية مهمة، تسترعى انتباهنا، وهي أن قوما من بني أمية، قد وصلوا إلى جزيرة قنبلو [١٧] عام ١٣٢هـ/٧٥٠م، عند سقوط دولتهم، وأنهم فتحوا هذه الجزيرة، مما يعني أن الإسلام قد وصل إلى ذلك الأرخبيل القمري في النصف الأول من القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي[١٨].

وهذا ما أشار إليه الرحالة العربي أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (المتوفى عام ٣٤٥هـ/٩٥٦) حين ذكر أن المسلمين استقروا في قنبلو، وأنهم غلبوا على هذه الجزيرة، وسبوا من كان فيها من الزنج. وذلك في مبدأ الدولة العباسية وانقضاء الدولة الأموية[١٩].

ويظهر أن المسعودي قد تردد إلى الأرخبيل أكثر من مرة، ويتجلى ذلك في قوله: »وآخر مرة ركبت فيه (المركب)في سنة أربع وثلاثمائة من جزيرة قنبلو إلى مدينة عمان«[٢٠] ، مما يدل على أقدمية الوجود العربي في الأرخبيل ودول المنطقة، وتردد العرب إليها قبل ظهور الإسلام، وتعزز هذا الوجود بظهوره نتيجة توالي الهجرات.

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل بشأن دخول الإسلام إلى جزر القمر راجع كتابينا : أثر الإسلام في تشكيل السلوك الاجتماعي (مرجع سابق) ص.٥٣-٥٧، والعلاقات التاريخية بين الدولة البوسعيدية وجزر القمر .ص١٨-٢١.

(١٧)هي جزيرة أنجوان وقيل جزيرة مدغشقر وقيل زنجبار (راجع جيان: وثائق تاريخية وجغرافية وتجارية عن شرق أفريقيا،القاهرة ،١٩٣٧،ص. ٩٣. و

Reinaud ,Relation des voyages faits par Arabes et persans en Inde et en Chine,T.1 p.p 131-133.

(١٨) انظر:الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا، تأليف عبد الفتاح مقلد الغنيمي، القاهرة: عالم الكتب،١٩٩٧، ص.٢٢٣-٢٢٤.

(١٩) مروج الذهب ومعادن الجوهر، تأليف علي بن الحسين بن علي المسعودي.الجزء الأول(تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) ،بيروت،:دار المعرفة،١٤٠١هـ/١٩٨٣م، ص ٩٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٨

وذكر الشيخ برهان محمد مكلا القمري(١٨٨٤-١٩٤٩م) في كتابه المخطوط حول تاريخ جزر القمر ودخول الإسلام فيها: «إن الإسلام ظهر في تلك الجزائر منذ عام ٨٦ أو٩٦ هجري وهو الأصح عند أكثر المؤرخين»[٢١] .

وذهب السيد هادي أحمد الهدار[٢٢]، في محاضرة له ألقاها في مقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة عن جزر القمر، إلى القول بدخول الإسلام في هذه الجزر وغيرها، من بلدان شرق أفريقيا، في القرن الأول من الهجرة النبوية مسندا ذلك إلى العلامة الشيخ برهان مكلا في كتابه: «والصواب عند العقلاء هو ما قاله العلماء بدلائل الآثار الدينية أن أهل القمر اعتنقوا هذا الدين الحنيف بانتشار الرسالة المحمدية في أواخر القرن الأول من الهجرة النبوية، ومن جملة الآثار التي دلت على ذلك الجوامع والمساجد التي بنيت منذ خمسمائة وسبعمائة سنة، وقد وجدت هذه التواريخ في بعض جدرانها مكتوبة بالعربية»[٢٣].

ومن هنا يمكن الميل إلى الرأي القائل بدخول الإسلام إلى هذا الأرخبيل، مع نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني، بواسطة العرب القادمين للتجارة أو الهاربين من الأوضاع السياسية والدينية، وأنه ازدهر من يوم دخوله في الأرخبيل، وأضحى كل سكان الجزر مسلمين -حتى وقتنا الحاضر-ولم يتأثر الدين الإسلامي بموجات التبشير التي بعثتها أوروبا خلال فترة الاستعمار، كما أن القمريين في الجزر الأربع لم يتأثروا بالديانة المسيحية على الرغم من خضوع بلادهم إلى الاستعمار الفرنسي قرابة قرن ونصف قرن من الزمان. وتصل نسبة المسلمين في الجزر الثلاث المستقلة ١٠٠٪ على المذهب السني الشافعي.

(٢١) تاريخ جزائر القمر .مخطوط للشيخ برهان محمد مكلا القمري، توجد صورة منه لدى محمد إدريس بزنجبار. ص٤.

(٢٢) ولد هادي الهدار في عينات، بحضرموت، ثم سافر لنشر الإسلام والدعوة إليه إلى ممباسا وأسس مدرسة إسلامية بها، ثم رحل إلى نيروبي فأوغندا ثم إلى زنجبار، وهناك تولى القضاء وغادرها بعد قيام الثورة إلى مكة للعمل لدى رابطة العالم الإسلامي، ومنها إلى جزر القمر سنة ١٣٩٨هـ (يناير١٩٦٨م) ، ليقيم في موروني، و أسس فيها مدرسة عربية سماها مدرسة الفلاح الإسلامية، في شهر المحرم سنة ١٣٨٩هـ، ثم عين مستشارا ثقافيا لرئيس مجلس الحكومة حتى نالت جزر القمر الاستقلال عام ١٩٧٥م، وحط رحاله عام ١٩٧٦في أبوظبي وتوفي بها يوم الخميس ٦ رجب ١٤٠٢هـ انظر : الإسلام واليمنيون الحضارم بشرق إفريقيا. تأليف عبد القادر بن عبد الرحمن الجنيد، دار السلام (تنزانيا) ، (بدون دار الطباعة) ، ٢٠٠١/٤٢٢م.ص٦٦ ، ٦٥

(٢٣) محاضرة بعنوان: الإسلام وانتشاره في شرق أفريقيا وجزائر القمر ومدغشقر، ألقاها السيد هادي أحمد الهدار بمقر رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.

أما في مايوت فنسبة المسلمين فيها٩٨٪، والباقي هم الأقلية المسيحية التي تنتمي في الأصل إلى قبائل ملغاشية، وكريولية قادمة مع المحتلين الغاصبين[٢٤].

ويوجد بالجزيرة حاليا ٢٣٢مسجدا موزعة على ٧١بلدة وقرية، وأقدم هذه المساجد، الذي له أثر حتى الآن، يعود تاريخه إلى عام (٩٤٤هـ)[٢٥]، وهو الذي بناه السلطان عيسى بن محمد(ت:١٥٩٠م)، الذي سيأتي ذكره، وكتب على محراب هذا المسجد: «بني هذا المحراب السلطان عيسى بن السلطان محمد يوم ١٤ذي القعدة بعد مضي أربع وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية»[٢٦] .

(٢٥) وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢م قدر عدد أتباع الكنيسة الرومانية الكاثوليكية في جزر القمر بحوالي ثلاثة ألاف شخص، ومعظمهم في جزيرة مايوت. انظر: جزر القمر دولة إسلامية عربية إفريقية، تأليف ليلى محمد مصطفى. القاهرة: الطبعة الأولى، دار الشعب،١٤٢٢هـ/٢٠٠١م،ص٣٠.

(٢٦) انظر صور المسجد في ملحق رقم ١/ب.

الفصـل الأول

دخول الاستعمار الفرنسي إلى مايوت وبسط نفوذه على الجزر الثلاث الأخرى

المبحث الأول

الحالة السياسية في مايوت قبل دخول الاستعمار الفرنسي

لم نهتد بعد إلى طبيعة الحكم السياسي الذي كان سائداً في الجزيرة قبل عام ١٥٠٠م، بيد أنه من المعلوم أن الجزيرة حكمها النباهنة والمناذرة العمانيون قبل أن يسلمها الحاكم الملغاشي الغاصب أندريان تسولي لفرنسا.

ويذكر الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي في كتابه: العلاقات العمانية الفرنسية أنه «منذ احتلال فرنسا لجزيرة نوس بيه في شمال مدغشقر وجزيرة مايوت إحدى جزر القمر عام ١٨٤١و ١٨٤٣على التوالي[١]، وجد الفرنسيون أصحاب السفن العمانية مستقرين في تلك الجزر، وكانوا يملكون عددا من مزارع القصب و الفانيليا والبن، وينقلون بضائع على متن سفنهم لحسابهم الخاص، وكانوا يرفعون العلم العماني الأحمر اللون. ولتنظيم وضعهم وممارسة رقابة أكثر نجاعة عليهم تم إنشاء مكتب بحري في مايوت كانت مهمته مراقبة أصحاب السفن أثناء ذهابهم وإيابهم وتحصيل بعض الرسوم منهم، وهكذا ظهر العلم الفرنسي لأول مرة فوق مؤخرة السفن العربية، وتم إصدار الرخص الملاحية الأولى، ويعود تاريخ أقدم وثيقة متعلقة بفرنسة تلك السفن إلى عام ١٨٤٥م»[٢].

ومما يؤيد الوجود العربي المبكر في مايوت أن بعض الهجرات العربية من عُمان وحضرموت واليمن توافدت إلى الأرخبيل، قبل ظهور الإسلام وبعده، لظروف مختلفة، وفي

(١) دخول الاستعمار إلى نوس بيه كان عام ١٨٤٠، بينما تم توقيع معاهدة تنازل عن مايوت لفرنسا عام ١٨٤١م وبدأ الاستعمار الفعلي عام١٨٤٣م.

(٢) انظر: الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية، لسمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي. الطبعة الأولى، ١٩٩٣،ص.٢٧٠، وكتابه: العلاقات العمانية الفرنسية ١٧١٥-١٩٠٥م،الطبعة الأولى،١٩٩٣،ص،١٦١.وانظر أيضا:العلاقات التاريخية بين الدولة البوسعيدية وجزر القمر(مرجع سابق)،ص.٢٦. وانظر نموذجا لوثيقة فرنسة السفن في ملحق رقم ٨ من هذا الكتاب.

أزمنة متباينة. فاستوطن هؤلاء المهاجرون في الأرخبيل، واستقرَّ معهم الإسلام هناك، واندمجوا مع السكان الآخرين، وصبغوا تلك الجزر بالطابع العربي الإسلامي، وأقاموا فيها الكيانات السياسية والإدارية المتمثلة في السلطنات. وتمتع العمانيون والشيرازيون، من أهل السنة، بنفوذ قويٍّ وأصبحوا السلاطين، غير أن الصراعات الداخلية بين الحكام والتنافس الدولي المحموم على الأرخبيل، أضعف شوكتهم، فاحتلها البرتغاليون سنة (٩٠٨هـ/١٥٠٢م)، وتكتَّل سلاطين الجزر وزنجبار والعرب العمانيون والشيرازيون الذين كانوا في كلوه، وتحالفوا جميعا لطرد البرتغاليين من ساحل شرق أفريقيا[٣].

ويذكر أن الإمام سيف بن سلطان اليعربي(١٦٨١-١٧١١م) أقام تحالفاً مع سلطان جزر القمر أحمد بن صالح[٤]، وذلك بعد تحرير مسقط من احتلال البرتغال وطردهم عام ١٦٥١م وقد رحَّب السلطان القمريُّ بهذا التحالف ورد بالإيجاب في رسالة خطية[٥].

والجدير بالذكر أن الأرخبيل القمري ظهر على خارطة العالم عام ١٥٠٣ بتسجيل من البرتغاليين. وفي الوقت الذي تعددت فيه السلطنات في الأرخبيل وخاصة في جزيرة القمر الكبرى إلا أن مايوت لم تكن فيها غير سلطنة واحدة تابعة لجزيرة هنزوان، وقيل غير ذلك[٦].

ونظرا لشح المعلومات عن هذه الفترة لم نعثر على أسماء السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم وتوارثوه في هذه السلطنة غير ما ذكره ألفريد جفري(Alfred GEVREY)، الذي عمل

(3) Ibuni Saleh.A Short History of Comorian in Zanzibar, Dar Essalaam, printed by Tangnyika Standard,1936,p.36.

(٤) يبدو أنه هو السلطان أحمد بن الحبيب صالح بن عمر بن صالح بن الشيخ أبي بكر بن سالم (١٧٣٦-١٧٨٢م) من أصل حضرمي، وهو آخر سلاطين مدينة دموني بجزيرة هنزوان، لكونهما تعاصرا، ولم نجد من سلاطين الجزر اسما مطابقا غيره. انظر: المفاخر السامية في ذكر تاريخ سلاطين جزر القمر من القرن العاشر الميلادي إلى القرن العشرين، تأليف هاشم محمد بن علي بن أدهم المعلم باعلوي.دمشق: الدار العالمية لنشر وتحقيق وتوثيق الأنساب، ١٤٣٠/٢٠٠٩،ص٢٢٥. وانظر أيضا كتابه: البدر المنير في ذكر قبائل وسيرة آل بني علوي في جزر القمر.ص٢٣-٢٤.

(٥) ذكر إبوني صالح في كتابه المذكور أعلاه أن الرسالة كانت معروضة وقت تأليفه الكتاب عام ١٩٣٦م في متحف زنجبار.انظر صفحة ٣من الكتاب، وراجع أيضا:العلاقات التاريخية بين الدولة البوسعيدية وجزر القمر(مرجع سابق) ص.٣١.

(٦) انظر:سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تأليف ذهني إلهام، القاهرة، ١٩٨٧م، ص٧٨ .

قاضياً في مايوت بين عامي١٨٦٦-١٨٦٨، في كتابه: باكورة على جزر القمر(Essai sur les Comores) المطبوع في الهند عام ١٨٧٠ [٧]، ثم نقله عنه المؤلف جان مارتن(Jean Martin)، وهو مؤرخ متخصص في التاريخ البحري والاستعماري الفرنسي في القرن التاسع عشر، في كتابه ذي المجلدين: «جزر القمر: أربع جزر بين القراصنة والمزارعين» السالف ذكره[٨]، وهو كشف مفصل لأسماء سلاطين مايوت في بداية القرن الثامن عشر الميلادي، وهم: محمد بن حسن، نجل سلطان هنزوان حسن بن محمد الشيرازي، وخلفه عيسى بن محمد، الذي نقل عاصمة الجزيرة من متسامبورو (M'tsamboro) إلى شينغوني (chingoni) [٩]، وبنى بها مسجدا لم يزل قائما حتى الآن[١٠]، وآل الأمر بعد وفاته عام ١٥٩٠م إلى ابنته آمنة بنت عيسى(١٥٩٠-١٥٩٥م) لأنه لم يعقب ذكرا[١١]، والتي انتقل الحكم منها إلى السلطان بُوانا فُوم بن علي(١٥٩٥-١٦٢٠م)، وهو أمير عربيٌّ قدم من بته من قبيلة آل نبهان[١٢]. وكلمة » فوم« تعني لقبا كان يطلق على ملوك بته من النباهنة[١٣].

ثم خلف هذا السلطان العربي ابنه علي بن بُوانا فُوم(١٦٢٠-١٦٤٠م)، زوج السلطانة آمنة بنت عيسى، ثم ابنه عمر بن علي (١٦٤٠-١٦٨٠)، الذي حكم لمدة أربعين عاماً، انتقل الحكم بعده إلى أكبر أولاده علي بن عمر(١٦٨٠-١٧٠٠م)، ومنه إلى أخيه الشقيق أبي بكر بن عمر بن علي(١٧٠٠- ١٧٢٧م)، وخلفه بعد وفاته ابنه سالم بن أبي بكر (١٧٢٧- ١٧٥٢م). وتولى السلطنة بعد وفاته نجله بُوَانا كُومبُو بن سالم(Boina Kombo ben Salim) (١٧٥٢-١٧٩٠م)، الذي كان يعرف بسالم الأول.

وكان قبل وفاة سالم الأول قد تزوَّج عربيٌّ عُمانيٌّ آخر اسمه صالح بن محمد بن بشير المنذري بابنته عام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م، ثم ورث منه الحكم بعد وفاته.

---

(٧) Essai sur les Comores, pondichéry;A.Saligny,1870,pp.224-226.

(٨) وضع المؤلف جدولا لأسماء سلاطين مايوت في صفحة ٧٨من المجلد الأول.

(٩) تعرف هذه البلدة الآن باسم تسنغوني(Tsingoni)

(١٠) أنظر صور المسجد في ملحق رقم١/ب.

(١١) المفاخر السامية (مرجع سابق)،ص١٣٨.

(١٢) المرجع نفسه ص.١٣٩، وذكر أنه نجل سلطان بته.

(١٣) انظر: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تأليف سعيد بن علي المغيري، تحقيق محمد علي الصليبي. سلطنة عمان: الطبعة الرابعة، وزارة التراث القومي والثقافة،(٢٠٠١).ص١٧٠.

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول: إن النباهنة العُمانيين قد حكموا مايوت مدة زمنية تنيف على قرن من الزمن(١٥٩٥-١٧٩٠م)، وذلك ابتداءً من تولّي السلطان بُوانا فُوم النبهاني في حدود عام١٥٩٥ إلى عام ١٧٩٠م، سنة وفاة السلطان بُوانا كُومبُو بن سالم (سالم الأول)، حيث انتقل الحكم بعد ذلك إلى المناذرة، وهم قبيلة عربية عُمانية أخرى.

وفي هذا السياق، تقول بعض المصادر العربية والفرنسية التي اطلعنا عليها: «إن أسرة عربية أصلها من عمان أقامت ببلدة شِنغُونِي Chingoni) حاضرة جزيرة مايوت القديمة، وكانت ذات ثروة وتجارة ناجحة، أحسنت استعمالها في وجوه الخير والبر، مما أكسب لها سمعة طيبة واحتراماً عظيماً لدى الناس، وقد تزوج واحد من هذه العائلة واسمه صالح بن محمد المنذري، وكان شاباً ماضياً في الأمور، بابنة سلطان مايوت، الذي كان طاعناً في السن، وتقلد صهره صالح المنذري(١٧٩٠-١٨٠٧)، مقاليد الحكم خلفاً له، وأصبح منذ عام ١٧٩١م يعرف بسالم الثاني، باعتبار سلفه والد زوجته الذي ورث منه الحكم سالم الأول»[١٤].

ومما يذكر أن سالم الثاني قام، في بدايات حكمه، بنقل عاصمة الجزيرة، عام ١٧٩١م أو ١٧٩٢م، من شِنغُونِي Chingoni) إلى دزَّاوُدزِّي Dzaoudzi)، وقام بتحصينها، مما جعلها -علاوة على موقعها وطبيعتها الجغرافية- في حماية من أعمال القرصنة التي كان يقوم بها الملغاش- بين الفينة والأخرى- في الأرخبيل، وقد كان كثير من السكان قد لجئوا إليها للبحث عن مكان آمن.

وبعد مضي ١٧ عاماً تقريباً على تولي صالح المنذري (سالم الثاني) مقاليد الحكم أقدم أحد مقربيه وعبيده السابقين المدعو مَونَانَا مهدي Maounana Mahdi)، الذي أصبح يحمل اسم أحمد، على اغتياله وتنصيب نفسه مكانه سلطاناً على الجزيرة عام ١٨٠٧م، وكان قد اتخذه رجل ثقة عنده[١٥].

(١٤) انظر: العلاقات التاريخية (مرجع سابق) ص.٦٤، وجهينة الأخبار في تاريخ زنجبار،(مصدر سابق)،ص ٥٢٤.وحاضر العالم الإسلامي،(مصدر سابق)ص١٤٢.والتاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر)، تأليف محمود شاكر. المجلد١٦،بيروت: المكتب الإسلامي،١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ص١٩٩. وJean Martin.T.pp.104-105

(١٥) أنظر: العلاقات التاريخية (مرجع سابق)ص٢٨. و Jean Martin.T.pp.104-105 وذكر جيفري في كتابه المشار إليه سابقا أن الحكم آل بعد وفاة سالم الثاني إلى سهيل بن سالم .(Souhali-ben Salim, 1807-1817)وقيل إنه صويلح بن السلطان سالم الثاني بمعنى أنه نجل صالح بن بشير المنذري(المفاخر السامية: ص.١٤٥) وفي حال صحة ذلك يكون حكم المناذرة قد امتد فترة أطول، وهذا الاحتمال يتعارض مع ما أوردناه، والذي اعتمدنا فيه على ما ذكره المؤرخ جان مارتن.

وهذه محطة مهمة ينبغي أن نقف عندها قليلا، حيث توجه السلطان الجديد نحو إقامة علاقات مميزة مع الملغاش، من أجل المحافظة على كرسي حكمه. ولتحقيق هذا الهدف سافر إلى ماجنغا، حيث تزوج فيها بامرأة من قبيلة انتالوت وأنجب منها، في حدود عام ١٨٠٧، ولداً سمّي بـ بُوانا كُومبو الثاني بن أحمد (Boina Kombo II)) ، وخلال إقامة موانا مهدي في مدغشقر، تعرف على أمير سكلافي تس ليفلو (Tes Levalou) [١٦] نجل أوز (Ouzal)، أو تس مالوم (Tsi Maloum)، ملك بويني (Boeni)، وقريب جدا لزوجته، وقد دعاه مهدي إلى زيارة مايوت، وهناك قام الرجلان بإبرام عقد إخاء وتعاون مشترك بينهما على الطريقة الملغاشية المعروفة بـ فاتدرا) (Fattidra)[١٧] .

بيد أن مهدي(أحمد) اغتيل- فيما بعد- من قبل أحد أبناء أخته موانا صالح، الذي حل مكانه. وعندما انهارت شعبيته قامت إحدى خالاته بعزله وتنصيب ابنها موينى مكو، البالغ من العمر١٥عاماً، سلطاناً على مايوت في حدود عام ١٨١٥م[١٨].

ولم يستمرّ حكم هذا المراهق طويلاً، لأن أقرباء موانا مهدي (أحمد) سعوا للانتقام ممن قتلوه، فنصّبوا ابنه بُوانا كُومبو بن أحمد(١٨٢٩-١٨٣٦)، الذي لم يتجاوز عمره- آنذاك- اثني عشر عاماً سلطاناً[١٩]، وكان قد لجأ إلى مدغشقر، حيث طلب دعم عمه المتبنى(أخو والده بعقد الإخاء).

ومن هنا حقق عقد الإخاء المبرم بعض نتائجه المرجوة لأن تس ليفلو(Tes Levalou)، الذي اعتنق الإسلام، ووصل إلى السلطة في بويني تحت اسم أندريان تسولي(Andrian) Tsoli وافق على دعم ومساندة ابن أخيه(بموجب عقد الإخاء)، فأرسل إلى مايوت أسطولا من الزوارق البحرية وثلاثمائة مقاتل لإعادة بوانا كومبو إلى مايوت وتثبيته في الحكم. إلا أن أندريان تسولي أطيح به- هو الآخر- من الحكم بعد مرور عدة سنوات، على إثر هزيمته

(١٦) سكالافي: نسبة إلى قبائل السكالافا التي كانت تقطن المنطقة الشمالية الغربية من جزيرة مدغشقر.

(١٧) ويسمى أيضا الحلف بالدم ومعناه عقد إخاء وتضامن، يقوم كل من المتحابين بشرب قليل من دم صاحبه تأكيداً وتعهداً على الإخلاص والوفاء والوحدة.

(١٨) انظر: Jean Martin, op.cit, T.I, P.105

(١٩) وعيَّن أثناء حكمه الوجيه عمر بن أبي بكر قاضيا في مايوت ببلدة .(Pamandzi)راجع: Ibid,pp.213-215

أمام الملكة رانافالونا الأولى (Ranavalona I)) (١٨٢٨-١٨٦١م) وبالتالي لجأ هو وبعض مقربيه عام ١٨٣٢ إلى مايوت للاستقرار بها في ضيافة حليفه السلطان بوانا كومبو الثاني ابن أخيه بعقد الإخاء[٢٠].

غير أن حالة الوفاق بين الحليفين لم تستمرّ طويلاً، حيث نشب بينهما نزاع، أنكر فيه أندريان تسولي تبعيته للسلطان بوانا كومبو، وتحول من ضيف حليف إلى منافس سياسيٍّ يطالب لنفسه بزعامة مايوت وبالتالي اندلعت بينهما معارك كانت سجالا، وأدت - في النهاية- إلى فرار بوانا كومبو إلى جزيرة موهيلي.

وهذا ما مهد الطريق لوقوع الجزيرة، تحت احتلال هذا الملك السكلافي المخلوع، من عرش قبيلته بوانا (Boina) في جزيرة مدغشقر، أندريان تسولي (Andrian Tsouli.)

هذا وقد علم الفرنسيون، بعد دخولهم وبسط سيطرتهم على نوس بيه عام ١٨٤٠م، وجود سلطان سكلافي في مايوت، وهذا السلطان الغاصب هو الذي قام في ٢٤أبريل ١٨٤١م بتنازل عن الجزيرة للفرنسيين، وفق الاتفاقية التي سيأتي ذكرها.

(٢٠) انظر: Jean Martin T.1.P.105

المبحث الثاني

أهمية مايوت في نظر الفرنسيين

تتضح جلياً الأهمية الكبرى التي تتمتع بها جزيرةمايوت في نظر المسؤولين الفرنسيين في التقرير الذي أعده المسيو برنارد كابتن في البحرية الفرنسية عن جزيرتي نوس بيه المدغشقرية و مايوت القمرية اللتين اعتبرهما فيه محطتين بحريّتين وعسكريّتين، حيث قال:

«أنا أعتقد أننا سنضيع رجالنا ووقتنا ومالنا، وجميع إمكاناتنا في تأسيس مستعمرة زراعية في نوس بيه. أمَّا ما يتعلق بـ مايوت فإن فرنسا، التي تحتاج إلى محطة عسكرية بحرية من أجل الحفاظ على تجارتها مع الهند، يصعب عليها أن تجد محطة أنسب وأكثر نفعا-من حيث الموقع- من مايوت، التي تقدر على تقديم موارد كثيرة للزراعة »[٢١].

وفي شهر أبريل عام ١٨٤٣م، كان الموظف القنصلي نويل (Noel) قد كتب ما يأتي:

«يجب الاستفادة، من تراب مايوت، بكل الإمكانات المتاحة فيها، وتشكل هذه الجزيرة - علاوة على ذلك- موقعا مهما من المواقع التي لا نستطيع إهمالها إلا إذا كنا عمي، ونأمل ألا نتردد في الإنفاق عليها (مايوت) بمبالغ أكبر مما نضحي بها - دون جدوى- في حفر ميناء في بوربون (Bourbon)» .

وأضاف قائلا:

« ما عدا المنافع الناتجة عن جزيرة فرنسا(موريشيوس) من حيث التسهيلات العامة، والأرض الواسعة فإن مايوت - في كل الجوانب - مفضلة على تلك الجزيرة...فموقع مايوت المتميز بين مدغشقر والجانب الشرقي لأفريقيا، والبحر الأحمر، والخليج الفارسي، والهند، يبدو أنه يجعلها لتصبح مرفأ تجاريا مهما. بالإضافة إلى كونها ملاذا آمنا لبوارجنا البحرية، وحصنا منيعا غير قابل للاقتحام في وسط البحار، هي مالطا أخرى في بحار الهند»[٢٢] .

---

(٢١) A.N.,42 A.P.418(Fonds Guizot),Note sur Madagascar par V.Noël,Paris le 30 septembre 1843

(٢٢) وانظر أيضا تعليق رقم ٤٩ في صفحة ٤٥٢ من كتاب Jean Martin(مصدر سابق).

أما ليبولد باروتيت (Léopold PROTET) ، ضابط بحري، فقد قال: «ومن وجهة النظر التجاري لا أرى مستعمرة أحسن موقعا من مايوت لتصبح خلال بضع سنوات مركزاً تجاريا معتبراً »[٢٣] .

وفي رسالة رسمية تحمل رقم ٧٨، وجهها بونفلز (Bonfils)،عام ١٨٤٥م، إلى وزير البحرية والمستعمرات، جاء فيها: «نحن مقدمون على اعتبار مايوت نقطة عسكرية أساسية يجب أن تعوضنا عن الخسارة التي نتجت عن فقدان جزيرة فرنسا (موريتشيوس حاليا)، وقد اكتشفنا فيها أيضا مقومات مركز تجاري كبير مضارع لسنغافورة...»[٢٤] .

وتظهر- جلياً- مكانة مايوت لدى الفرنسيين في كلام جاهين (Jehenne)، ضابط في البحرية، عام ١٨٤٦م ، حيث رأى « أنها -أي مايوت-جبل طارق لبحار الجنوب»[٢٥].

وفي عام ١٨٤٦م أيضا قال النائب البرلماني جوليس دي لاستيري (Jules de Lasteyrie) في بيان له، بغرفة النواب، في جلسة مناقشات علنية في ٤-٥ فبراير١٨٤٦م: «إن موقع مايوت رائع للغاية: فهو على مسافة واحدة من رأس الرجاء الصالح وعدن، ويهيمن على قناة موزمبيق. وهذا هو الموقع العسكري الأكثر روعة، والأعلى من كل نقاط العالم، من أجل تسهيل الدفاع عنه»[٢٦].

(٢٣) المصدر نفسه ص ١٤٧.

(٢٤) المصدر نفسه ص.٤٥٩، وأشار إلى وجود أصل الرسالة في مستودع أرشيف ما وراء البحار، في الأرشيف الوطني ، إكس - بروفانس (A.N.D.A.O.M)

(٢٥) انظر المصدر نفسه ص.٤٥٢

(٢٦) المصدر والصفحة نفسهما.

المبحث الثالث

استعمار مايوت وسط تنافس دوليٍّ على الأرخبيل

تتمتع جزر القمر بأهمية إستراتيجية كبرى، اكتسبتها من موقعها الجغرافي، مما جعلها موضع تنافس القوى الكبرى وأطماعها التوسعية.

وكانت فرنسا قد فقدت جزيرة موريشيوس الواقعة جنوبي شرقي جزر القمر-والتي كانت قد خلعت عليها اسم جزيرة فرنسا(Ile de France) من القرن الثامن عشر- لصالح بريطانيا التي أطلقت - هي الأخرى- عليها بعد السيطرة عليها في نهاية حرب نابليون هذا الاسم المعروف حتى اليوم. وآلت كذلك جزر سيشل الواقعة شمال شرقيها، وغيرها من الجزر التي كانت في حظيرة فرنسا إلى إنجلترا، بعد التوقيع على معاهدة باريس في ٣٠مايو١٨١٤م، والتي نصَّت مادتها الثامنة على إعادة المستعمرات الفرنسية في آسيا، وأمريكا، وأفريقيا إلى فرنسا، ماعدا جزيرة فرنسا وملحقاتها، التي منها جزرسيشيل.. ولم تبق -إذن- لفرنسا في هذه المنطقة سوى جزيرة بوربون الواقعة جنوب موريتشيوس[٢٧].

وما كانت لفرنسا، وهي ترى انحسار وجودها عن هذه المنطقة الإستراتيجية الواقعة في المحيط الهندي، أن تقف مكتوفة الأيدي. لذا أخذت تتحرك لإعادة وجودها الفعلي ومجدها العسكري، لمواجهة تحديات بريطانيا ومنافستها في المنطقة.

وأمام هذا التنافس الفرنسي البريطاني المحموم على السيطرة على الطريق المؤدي، جنوبا إلى الهند، وشمالا إلى الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر، حسمت فرنسا أمرها لإيجاد بدائل قبل أن يسحب بساط وجودها ونفوذها تماما في المنطقة. فأوعزت هذا الملف بعد التخطيط الدقيق والمحكم له إلى السيدجيزو Guizot ، وزير الملك لويس فليب، والذي كان يحتفظ بحقيبة وزارة الخارجية الفرنسية[٢٨].

وعلى ضوء هذه الخطة احتلت فرنسا في الفترة ما بين (١٨٣٩-١٨٤٠م) نوس بيه، وهي جزيرة في شمال مدغشقر، وأقامت بها حامية عسكرية. بينما أرسلت في يوليو عام

(٢٧) المصدر نفسه ص١١٤.

(٢٨) انظر المصدر نفسه، ص. ١٦٥.

١٨٣٩م، الكابتن باسو (Capitaine Passot) إلى جزر القمر، لمهمة استطلاعية في مايوت و هنزوان وموهيلي، واستطاع خلال الزيارة الوقوف على أهمية الجزر وأبعادها الإستراتيجية.

ومن الملاحظ أن مرجعيات التأثير ومصادر اتخاذ القرار في باريس رأت البدء باحتلال جزيرة مايوت لقربها من نوس بيه، التي كانت تتمركز فيها الحامية العسكرية، وتشكل القاعدة الخلفية الرئيسة- بالإضافة إلى بوربون- للمراحل الاحتلالية اللاحقة.

وقام الكابتن جاهين (Jehenne) في أغسطس ١٨٤٠م بزيارة ثانية إلى مايوت، و كان العميد البحريدهيل (de Hell) الذي عين حاكما (محافظا) لفرنسا في بوربون عام ١٨٣٧م، وباشر عمله فيها في العام التالي، قد عهد إلى كل من باسو وجاهين، بعد إجراء الدراسات الضرورية عن مايوت، التمهيد لإبرام معاهدة مع السلطان أندريان تسولي، سلطان مايوت، وذلك بناء على توجيه من وزير البحرية الفرنسي، الذي طلب في خطاب أرسله إليه، في بداية عام ١٨٤٠م ، ضرورة الإسراع إلى احتلال مايوت في أقرب فرصة ممكنة. حيث تطابقت التقارير التي أعدها المبعوثون الفرنسيون بشأن الجزيرة، وأفادت بأن احتلال فرنسا لها سوف يعوضها، ليس فقط عن خسارة فقدان جزيرة موريشيوس فحسب، بل يؤدي أيضا إلى وضع حد لنفوذ انجلترا، الذي بدأ يظهر بقوة في جزيرة هنزوان[٢٩].

ويجدر بالذكر هنا أن جزيرة مايوت كانت تابعة - كما سبق ذكره - لسلطنة هنزوان. وكان السلطان في هنزوان، هو الذي يعيِّن سلاطين مايوت. وحدث أن السلطان علوي الأول(١٧٩٦-١٨١٦م) والد سلطان عبد الله الثاني (١٨١٦-١٨٣٦م)، لما تسلَّم زمام السلطنة في هنزوان، لم يكن مرتاحاً لوجود السلطان بوان كومبو على الحكم فيمايوت، خوفاً منه أن يقدم على انفصال مايوت عن هنزوان، وتنصيب نفسه سلطاناً مستقلاً ذا سيادة كاملة عليها.

ولعل مرد هذه المخاوف وتوقع خيانة كهذه يرجع، من واقع التاريخ السياسيِّ لهذه السلطنات، لحدوث مثل ذلك في أكثر من مرة. وعزَّز هذه الحالة، من عدم الثقة في

(٢٩) المصدر نفسه ص١٥٠-١٥٢.

الأميربوان كومبو، كونه أحد أحفاد بُوانا فُوم، الذي قدم من جزيرة القمر الكبرى إلى مايوت، وبنى فيها مجده في إمارتها[٣٠].

ويبدو أن نجل السلطان علوي، عبد الله الأول لما آل إليه الأمر في هنزوان كانت تساوره الشكوك نفسها حيال بُوانا كومبو، وبالتالي عمد عام ١٨٢٢م إلى تعيِّين أندريان تسولي السكلافي الأصل، الذي كان في ضيافته بحكم أن مايوت كانت تابعة لهنزوان، وأظهر الولاء والطاعة له ولسلطنته سلطانا على مايوت، وخاصة أنه وقف بجانبه في حربه ضد رمانتيكا المدغشقري، هو الآخر، عندما استولى هذا الأخير على جزيرة موهيلي[٣١].

وقد تجلى أيضا ولاء أندريان تسولي للسلطان عبد الله الأول عندما وقف بعد وفاته بجانب ابنه علوي في صراعه مع عمه سالم على السلطة في هنزوان إلا أن السيطرة على السلطنة تمت لسالم لدهائه السياسي، فأصبح هو السلطان في الجزيرة عام ١٨٤٠م [٣٢] وتوفي في ١٤أغسطس ١٨٥٥م.

ومن هنا وجد أندريان تسولي الفرصة مواتية أمامه لتنصيب نفسه سلطانا على مايوت، ويخرج بذلك عن سيادة هنزوان وسلطانها سالم، الذي لم يعترف بشرعيته، ونظر إليه على أنه مغتصب للملك.

ونشير إلى أن هذا السلطان كان قد تواطأ مع ابنة أخته تسيوميكو (Tsioumeko)، ملكة نوس بيه[٣٣]، على حياكة مؤامرة التنازل عن مايوت لفرنسا على غرار تنازلها هي عن نوس

(٣٠) تاريخ جزائر القمر، (مصدر سابق)ص٣٢.

(٣١) حاضر العالم الإسلامي، (مصدر سابق) ص١٥٥.

(٣٢)المصدر والصفحة نفسهما.

(٣٣) كانت الملكة تسيوميكو(Tsioumeko)،ابنة أخت أندريان تسولي، مهددة من قبل قبيلة ميرينا فأعلنت عن تبعيتها للسلطان السيد سعيد عام ١٨٣٨م، وأرسل السلطان لها بعض الذخائر والعلم الأحمر، دون إرسال جنود ولا موظفين. وتم التوقيع على الاتفاقية بين الطريفين بزنجبار في ٤صفر١٢٥٤ (٢٩أبريل١٨٣٨م) وبموجب هذه الاتفاقية أقرت الملكة بأنها تابعة للسيد سعيد ودافعة له الجزية، والتي قدرت بدولار واحد سنويا من كل مواطن من رعاياها، وهذا ما يعادل ٣٠٠٠٠دولار.كما يجب بناء قصر في نوس بيه للجنود الذين سيرسلهم السلطان..ووقع على الاتفاقية عن الملكة مفوضاها:ناهيكو(Nahikou) وبوبه.(Boubah)ولما احتلت فرنسا هذه الجزيرة تقدم السيد سعيد بشكوى إلى الإنجليز ولكنهم لم يتدخلوا بدعوى أن نوس بيه ليست من دوله التي ورثها عن أسلافه. و أرسل السلطان كذلك في عام ١٨٤١م، مبعوثا، على متن باخرة قادها المدعو عبد الله بن عبد القادر إلى نوس بيه للاحتجاج لدى الملكة. وكانت هذه قد بعثت إلى السيد سعيد، برسالة خطية مؤرخة في

بيه لها، حيث قاما بإرسال وفد مشترك مكون من خمسة وجهاء سكلافا إلى بوربون، عام ١٨٤٠م، حاملين رسالتين منفصلتين إلى الحاكم الفرنسي دي هيل (de Hell)، أعرب كل واحد منهما في رسالته عن استعداده للتنازل عن جزيرته لفرنسا[٣٤].

وكان مما جاء في رسالة أندريان تسولي المؤرخة في ٢٥جمادى الآخرة ١٢٥٦هـ(٢٤ أغسطس ١٨٤٠م)[٣٥]: « إلى سلطان بوربون!...نحن رأينا النائب الذي أرسلتموه إلى الملكة تسيوميكو، لذا، والحالة هذه، نطلب أن توحدونا معكم بالروابط نفسها...و لا يوجد شيء مشترك يجمعني مع السيد سعيد[٣٦]، الذي لا أحبه... وسنعلمكم إن شاء الله نتيجة الحرب التي نقوم بها ضد أهالي مايوت. وتنقصنا الذخائر... ونحن نستعطفكم، فأرسلوا إلينا رصاصات، وبارود، وبنادق، ومدافع، وناقوساً ..» [٣٧] .

فقد لقي موقف أندريان تسولي هذا ترحيب واعتراف فرنسا، التي سارعت بإيفاد باسو

٢٢محرم١٢٥٧هـ(١٧مارس١٨٤١) ، أكدت فيها أنها هي و حاشيتها ما كانوا يريدون إطلاقا الفرنسيين، وأن هؤلاء لم يكن بإمكانهم وضع أقدامهم على أرضها لو وجدت فيها حامية عسكرية زنجبارية. يبدو أن هذه الملكة هي التي عرضت طواعية تنازلها عن جزيرتها لفرنسا للسبب المذكور أعلاه. انظر:

Jean Martin T.1.PP.154, 159,453.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٥٤ .

(٣٥) يذكر أن الرسالة كانت مكتوبة باللغة العربية، مما يؤكد أن العربية كانت هي اللغة الرسمية والإدارية في الأرخبيل قبل مجيء الاستعمار.لم نعثر على الأصل العربي للرسالة ولكن توجد ترجمتها الفرنسية في الأرشيف الوطني بباريس:

A.N., 42 AP. 17, p. 217 (Fonds Guizot).

(٣٦) هو السيد سعيد بن سلطان بن أحمد البوسعيدي، سلطان عُمان وزنجبار، ولد بوادي سمائل عام ١٧٨٨م تولّى الحكم عام ١٨٠٦م، واتخذ زنجبار عام ١٨٣٣عاصمة لدولته المترامية الأطراف، وكان سلاطين جزر القمر موالين له وقامت فرنسا بمنافسته وسحب نفوذه من الجزر، وتوفي عام١٨٥٦ ، بعد حكم دام خمسين عاما، ويعود إليه بعد الله تعالى الفضل في انتشار الإسلام والثقافة العربية والحضارة الإسلامية في شرق أفريقيا، ثم تولى الحكم من بعده في زنجبار ابنه السيد ماجد(١٨٥٦-١٨٧٠م)، فالسيد برغش (١٨٧٠-١٨٨٨م)...وانتهى الحكم البوسعيدي في زنجبار عام ١٩٦٤بقيام الانقلاب الدموي الذي أطاح بآخر سلطان لزنجبار السيد جمشد بن عبدالله (١٩٦٣.-١٩٦٤م) وكان كثير من القمريين في زنجبار قد تقلدوا مناصب عدة تحت الدولة البوسعيدية في الجيش والبلاط والتعليم والقضاء والإفتاء. من أمثال الشيخ أحمد بن أبي بكر بن سميط وابنه الحبيب عمر، وبرهان مكلا القمري، والشيخ عبد الرحيم بن محمد الوشيلي، وآدم مبامبا(كان قائدا للفرقة القمرية في حرب سيوي في عهد السيد سعيد إلا انه قتل في تلك الحرب)، وغيرهم. راجع كتابنا: العلاقات التاريخية (مرجع سابق)،

(٣٧) . Jean Martin T.1.P.447

وجاهين -كما ذكرنا- إلى أندريان تسولي بصفته سلطان مايوت، وقد حملا معهما في حقيبتهما نص المعاهدة لتوقيعها معه، بشأن التنازل عن مايوت لفرنسا، وتم التوقيع على ذلك في ٢٥أبريل١٨٤١م بين الكابتن باسو والسلطان الغاصب أندريان تسولي.

وهذه ترجمة نص المعاهدة[٣٨]:

بسم الله الرحمن الرحيم! وعليه نحن نضع ثقتنا!

إن المعاهدة التالية تم التفاوض عليها بين الكابتن باسو[٣٩]، مبعوث السيد دي هيل[٤٠] عميد بحري وأندريان تسولى[٤١] ، نجل أوزا[٤٢]، الملك السابق للسكالافا[٤٣] ، سلطان مايوت الآن، و الحكومة الفرنسية، فيما عدا موافقة صاحب الجلالة لويس فيليب الأول ، ملك الفرنسيين أو من ينوب عنه محافظ بوربون.

- **المادة الأولى:** السلطان أندريان تسولى يتنازل لفرنسا، بكل الملكية الكاملة، جزيرة مايوت التي يملكها بموجب حق الفتح والاتفاق والتي يحكمها منذ ١٣ عاماً.

-**المادة الثانية :** وفي مقابل هذا التنازل، فإن الحكومة الفرنسية ستخصص للسلطان أندريان تسولي ريعاً سنوياً، مدى حياته، من ١٠٠٠ بيستار[٤٤]. هذا الريع الذي يدفع له بالأقساط في كل ربع سنة، لن يسري على أبنائه، ولكن اثنين منهم قد يتم إرسالهما إلى بوربون[٤٥]، لتلقي التعليم على حساب الحكومة الفرنسية.

---

(٣٨) هذه الترجمة العربية من المؤلف، من النص الفرنسي الذي نقلناه من كتاب جان مارتن صفحة ٤٥٠-٤٥١، لعدم الحصول على نسخة النص الفرنسي، بينما توحد الصورة للنص العربي في الملاحق، وإعادة الترجمة مع وجوده لتسهيل قراءة النص وفهمه.

(٣٩) Passot

(٤٠) de hell

(٤١) Andrian Tsouli

(٤٢) Ouza

(٤٣) Sakalava

(٤٤) يعادل خمسة آلاف(٥٠٠٠) فرنك فرنسي.

(٤٥) Bourbon هي جزيرة رينيون حاليا.

- **المادة الثالثة:** يمكن للسلطان أندريان تسولى الاستمرار في العيش في جزيرة مايوت، والتمتع بجميع ممتلكاته الشخصية، ولكن لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن يعارض الأوامر المعطاة من قبل ممثل ملك الفرنسيين في مايوت. وإنما، بدلا من ذلك، سيفعل كل شيء يعتمد عليه لفرض التنفيذ.

- **المادة الرابعة:** إذا كان السلطان أندريان تسولى يريد العودة إلى مدغشقر، أرض أجداده، فإن الحكومة الفرنسية توافق على نقله هو ومن يرغب من قومه في متابعته، على أية نقطة يحددها، من غير شرط آخر، ولكن أجرة ألف بيستار(خمسة آلاف فرنك فرنسي) المخصصة له ستتوقف اعتبارا من تاريخ مغادرته مايوت.

-**المادة الخامسة:** جميع الممتلكات مصونة. وكذلك الأراضي المزروعة من قبل السكالافا، أو غيرهم من سكان جزيرة مايوت، تستمر ملكيتها لهم. ومع ذلك ، إذا احتاج أمن الجزيرة أو دفاعها، لانتزاع أرض يسكنها أحد، فإنه يجب عليه أن يذهب ويستقر في جزء آخر غير مأهول من الجزيرة، على اختياره، ولكن من دون أن يحق له المطالبة بتعويض.

- **المادة السادسة:** الأراضي غير المعترف بها على أنها ملكيات خاصة ، فإن ملكيتها تعود - بالحق - للحكومة الفرنسية التي تملكها وحدها.

-**المادة السابعة:** المناقشات والمنازعات أو الخلافات الناشئة من أي نوع بين الفرنسيين وسكان مايوت القدماء، فسيتم الحكم فيها من قبل رجال حكماء مستنيرين مختارين من الطرفين على حد سواء، ومعيَّنين من قبل جلالة ملك الفرنسيين أو من ينوب عنه في مايوت.

- **المادة الثامنة:** اعتباراً لأواصر القرابة والصداقة التي تربط السلطان أندريان تسولي والسلطان علوي، وإذا كان الأخير يرغب في الإقامة في بوربون، أو مايوت أو نوس بيه، فإنه سيتم التعامل معه بطريقة فضلى من قبل أيٍّ قائد من أجل الملك الفرنسي.

- **المادة التاسعة:** هذه المعاهدة حررت باللغتين الفرنسية والعربية، بثلاث نسخ من كل واحدة من اللغتين، وسيجري العمل بها عندما يتم المصادقة عليها من قبل صاحب

الجلالة ملك الفرنسيِّين، أو ممثله محافظ بوربون، واعتباراً من تاريخ رفع العلم الوطني على أي مكان في مايوت.

حرر في مايوت يوم الأحد الثاني من شهر ربيع الأول ١١٥٧هجرية (الموافق ٢٥ابريل ١٨٤١).

التوقيع: باسو أندريان تسولي

هذا وتم تحرير وتوقيع هذه المعاهدة باللغتين العربية والفرنسية[٤٦]، في ثلاث نسخ من كلا اللغتين، والمصادقة عليها من قبل عدد من وزراء السلطان.

بيد أن تفعيل هذه المعاهدة ووضعها موضع التنفيذ من قبل السلطات الفرنسية المختصة، تأخر لمدة سنتين، حيث انعقد اجتماع مجلس الوزراء، في ٧يناير ١٨٤٣، برئاسة الملك لويس فليب، واستمع المجلس إلى الخطة الاستعمارية التي قدمها جيزو المسؤول عن الملف، بخصوص فرض هيمنة فرنسا على الجزر، وأقر المجلس ضرورة احتلال مايوت بتفعيل المعاهدة الموقعة بين فرنسا وأندريان تسولى من أجل مصالحها التجارية.

وبناء على ذلك قام ماكو (Mackau)، وزير البحرية، في ١٦فبراير، بكتابة النصوص التنظيمية بخصوص كيفية احتلال فرنسا لمايوت رسميا، وأرسل تعليماته بهذا الشأن إلى بازوك (Bazoche)، ضابط في البحرية، ومحافظ بوربون، وبعد ثلاثة أشهر من استلام تلك التعليمات، أمر المحافظ باحتلال مايوت باسم ملك الفرنسيِّين، في ٢٧مايو١٨٤٣م، وعيِّن في الوقت ذاته باسو (Passot) في منصب قائد خاص للمستعمرة الجديدة، وقد باشر مهامه في حفل أقيم بهذه المناسبة - الغير سعيدة- في ١٣يونيو١٨٤٣م، على صخرة زداوزدي الشاهقة، بحضور السلطان، والأعيان، وعدد من الجنود الفرنسيِّين الذين قاموا بمراسم التشريفات الخاصة لمثل هذا الحدث.

(٤٦) انظر النص العربي من المعاهدة في الملاحق. ذكر المؤلف جان مارتن أنه كان بخط القاضي عمر بن أبي بكر الذي وضع توقيعه ضمن المصادقين على المعاهدة.

وفي كلمته التي ألقاها باسو في هذه المناسبة، حثَّ الجنود على احترام الممتلكات، وتجنُّب الإشكالات مع الجُزريِّين (قاطني الجزيرة) ،الذين وعدهم بأن حكم الملك لويس فليب، بعد تجاوز عدة عقبات، سيحقق لهم البداية لعصر السلام، والرخاء، والازدهار[٤٧].

ومن هنا كانت البداية الفعلية للاستعمار الفرنسي، للأرخبيل، برفع العلم الفرنسي على دزاودزي حاضرة الجزيرة في ذلك الوقت[٤٨]. وذهبت مايوت لقاء(٥٠٠٠ فرنك فرنسي) يدفع سنوياً للسلطان [٤٩]، فكانت هذه المعاهدة بمثابة عقد بيع مايوت، وهو كما يقال:»بيع أو عطاء من لا يملك لمن لا يستحق». وقد توفي السلطان أندريان تسولي في ٢٦أيلول/سبتمبر١٨٤٥م.

وأثارت هذه المعاهدة سكان الجزيرة، أصحاب الأراضي، واحتجوا عليها وعارضوها بشدة ولكن بدون جدوى، حيث استطاعت فرنسا امتصاص غضبهم، واحتوائهم بالجزرة تارة، والعصا تارة أخرى. فأضحت مايوت منذ ذلك الوقت إلى اليوم تحت احتلال الجمهورية الفرنسية التي شعارها: الحرية والمساواة والأخوة.

وكان من البدهي أن يقوم السلطان سالم، سلطان هنزوان، بالمطالبة بسيادة هنزوان على مايوت، باعتبار تنصيب أندريان تسولي نفسه سلطانا عليها، من حيث الأساس، هو خروج على الشرعية، ومن ثمّ فإن المعاهدة التي تم إبرامها بينه وبين فرنسا، ليس لها أي أثر قانوني، لأن مايوت ليس لها الحق في عقد أية اتفاقية مع أي طرف كان دون هنزوان صاحبة الحق الشرعي والقانوني والسيادة على الجزيرة.

وفي هذه الأثناء وقفت بريطانيا بقوة بجانب سالم، وأخذت تدعمه ضد معارضيه، وفي مطالبه ضد فرنسا وحليفهاأندريان تسولي السكالافي.

وبالمقابل شرعت فرنسا في تعبئة المناوئين للسلطان سالم في هنزوان من أجل زعزعة

(٤٧) انظر المصدر نفسه.ص١٦٥-١٦٦.

(٤٨) للاطلاع على وثيقة استلام الجزيرة الموقعة في هذه المناسبة بين باسو و السلطان الغاصب أندريان تسولى انظر ملحق رقم٧.

(٤٩) انظر:المصدر نفسه،ص ١٥٦.

حكمه، وأجرت في ذلك اتصالات مع سيد عمر المسيلي [٥٠]، من أجل دعمه لخلع سالم عن عرش سلطنة هنزوان، لمعارضته حماية فرنسا لمايوت. غير أن السلطان سالم لما علم بما يحاك ضده سارع عام ١٨٤٣م، إلى التوقف عن المطالبة بسيادة هنزوان على مايوت، فسحب الاحتجاج بعدم شرعية المعاهدة المبرمة، وذلك لإنقاذ عرشه الذي كان قاب قوسين أو أدنى.

وعندها وجه وزير البحرية الفرنسي بإعلان الاحتلال على مايوت فورًا للحيلولة دون توسع نفوذ بريطانيا المتنامي في الأرخبيل، عبر بوابة هنزوان، وحليفها السلطان سالم، الذي وقفت معه في صراعه ضد ابن أخيه علوي (١٨٣٦-١٨٤٠م)، وتوطدت العلاقات بينهما، وتمخضت عنها إقامة محطة بريطانية لمراقبة السفن العامة، في تجارة الرقيق عام ١٨٤٤م، وإبرام اتفاقية بينهما لإلغاء الرق في الجزيرة، واستقبال هنزوان إثر ذلك، وعلى ترابها، قوة بريطانية لتأمين المحطة المذكورة. وتتوجت هذه العلاقات المميزة بفتح قنصلية بريطانية عام ١٨٤٦م، في متسامودو بجزيرة هنزوان، من أجل درء المخاطر المحدقة بمصالحها في الجزيرة للاحتلال فرنسا لجزيرة مايوت[٥١].

واستطاع القنصل البريطاني في هنزوان بالمرستون (Palmaerston)، الذي ظل على رأس العمل بها حتى عام ١٨٤٨م، إخضاع سالم لنفوذ بريطانيا، وتوجيهه ضد فرنسا ومصالحها، وقام بإبرام اتفاقية سياسية مع السلطان سالم، لا يسمح بموجبها لأية قوة

(٥٠) هو أمير هنزواني، نجل الأمير حسن الملقب بسيدنا، وحفيد السلطان عبد الله الأول في هنزوان، ولد عام ١٨١٢وأرسل وهو في صغره إلى موريتشيوس وتعلم بها الفرنسية والإنجليزية، كما عاش فترة في موزمبيق حيث درس البرتغالية، عينه السلطان سالم عام ١٨٤٠في منصب وزير، وتم تكليفه بعد سنتين بمهمة لدى سلطان هنزوان السابق علوي في المنفى بـ موريتشيوس، ولعب دوراً محورياً خطيرا خلال هذه الفترة في تمكين فرنسا من احتلال مايوت، مما جعل السلطان سالم يعزله من منصبه الوزاري، ثم سافر في يونيو١٨٤٤ لأداء فريضة الحج وعاد منه بعد سنتين، وانتقل نظرا لعلاقاته بفرنسا للإقامة في مايوت، حيث تم مكافأته وتزويجه من قبل القائد الفرنسي في مايوت (le Commandant Colomb) بجومبيه فاطمة سلطانة موهيلي عام١٨٦٥م، وكان قد تزوج قبل ذلك في هنزوان بـ موان رقية كريمة الوزير موني عبدالله ، وفي جزيرة القمر الكبرى ، بـ موانا مكو كريمة سلطان سلاطين الجزيرة(تيبه) موني مكو. وهو أول قمري منح وسام الشرف الفرنسي في ١٩أيلول/سبتمبر١٨٨٣ ، وأعادته السلطات الفرنسية في مايوت إلى هنزوان وعينته في ٢٣نيسان/أبريل ١٨٩١سلطانا عليها، وتوفي في١٥نيسان/أبريل ١٨٩٢بمتسامود عن عمر ناهز ٨٠ عاماً.

راجع:Jean Martin (مصدر سابق) ،صفحات: ٢٠٩-١٢١١/ و ٩٥-٢/٩٨.

(٥١) المصدر نفسه ص ١/١٦٢.

أجنبية بدخول بلاده إلا بموافقة بريطانية[٥٢]، وكأنهم يعنون بالقوة الأجنبية هنا قوة فرنسا الجاثمة بكلكلها على مايوت، والمنافسة الرئيسة لبريطانيا في الاستحواذ بنصيب الأسد في تقاسم كعكة المنطقة.

وتوفي السلطان سالم في أغسطس عام ١٨٥٥م، وخلفه في العرش ابنه عبد الله الثالث البالغ من العمر١٨سنة، والذي أخذت سياسته منحى آخر مغايرا لتوجهات أبيه، ودخلت فرنسا في صفقات معه على حساب بريطانيا، تبلورت في عقد معاهدة حماية، في ٢٦أبريل ١٨٨٦م [٥٣].

وهكذا كانت تجاذبات التنافس الفرنسي البريطاني على هذه الجزر المسلمة، التي وقعت في النهاية في ربقة الاستعمار الفرنسي، بسبب الصراعات السياسية لأبنائها، والتي من غير المستبعد أن تكون القوى الأجنبية المتربصة، من خلال بعثاتها المختلفة ومراكزها، هي التي كانت تشعلها، وتؤججها، وتصب الزيت عليها، من أجل إضعاف الجزر، وتفكيكها لتكون لقمة سائغة عند ابتلاعها.

وهنا يطل علينا سؤال عريض وكبير يطرح نفسه: من أين جاء هذاأندريان تسولي السكلافي الأصل، الذي أسلم، وحلَّ مرحَّباً، معزَّزاً، مكرَّماً، في ضيافة سلطان مايوت، فتمرد، في النهاية، على سيادة هنزوان على مايوت، ونصب نفسه سلطاناً مستقلاً عليها، ثم سلَّمها، بما فيها ومن فيها، للفرنسيين مقابل خمسة آلاف فرنك فقط لا غير؟! هل كل هذه الأدوار تمَّت بالصدفة أو هي موجَّهة من الأساس، كالقنبلة الذكية أو بالريموت كنترول؟!

وأغلب ظننا أن هذا الشخص، الذي كان أحد الأطراف المتنازعة على الحكم في بلاده مدغشقر، وفرَّ منها ولجأ إلى مايوت، ولعب كل الأدوار التي رأيناها، ما هو إلا حلقة أصيلة من مسلسل المؤامرة، التي حُبكت بحنكة واقتدار، وأُوعزت إليه تنفيذ الأدوار، لاحتلال جزر القمر بدءا من مايوت، ومروراً بجزيرة القمر الكبرى وهنزوان، ووصولاً إلى موهيلي، والمعلوم أن بعض فصول ذلك المسلسل - وما أطوله- لم يتم بعد إسدال الستار عنها. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٥٢) المصدر نفسه ص ١/٣٣٢ .

(٥٣) وفي ٨أكتوبر من العام نفسه باشر المقيم السياسي مهامه في هنزوان واستقبله السلطان بالورود والرياحين في قصره بمتساموده، وفي ١٥ من الشهر ذاته أخذ الموظفون والعسكريون مواقع عملهم تحت رعاية المقيم السياسي.المصدر نفسه ١/٣٣٠.

المبحث الرابع

احتجاج السيد سعيد سلطان عُمان وزنجبار ضد المطامع الفرنسيَّة في مايوت والجزر القمرية الأخرى والدفاع عن سيادته عليها

لقد شكَّل احتلال فرنسا لجزيرة نوس بيه المدغشقريَّة في ١٤يوليو١٨٤٠م نقطة مفصلية صعبة بالنسبة لسلطان عُمان وزنجبار، السيد سعيد بن سلطان البوسعيدي(١٨٠٦-١٨٥٦م)، إذ يمثِّل ذلك بداية نهاية نفوذه في مواقع أخرى في المنطقة لحساب فرنسا، وبالتحديد في جزر القمر.

لذا فقد تألَّم السيد سعيد كثيرًا عند ما نمى إلى علمه في يونيو١٨٤١م، بواسطة بعض أصحاب المراكب القادمة من جزيرة هنزوان القمرية، أن أندريان تسولي، سلطان مايوت الغاصب، تنازل عنها للفرنسيين، فتحرَّك فور تلقِّيه الخبر لدى حلفائه الإنجليز، حيث استدعى القنصل البريطانيِّ بزنجبارأتكنز هامرتون(Atknsi Hamerton)، الذي طلب إليه إبلاغ حكومة بلاده برغبته في الحصول على توضيحات منها عمَّا إذا كان سيصبح ضحيَّة سياسة التوافق بينها وبين فرنسا، وأن هذه الأخيرة تهدف إلى تفكيك إمبراطوريته بشكل تدريجيٍّ على مرأى ومسمع منهم(٥٤).

ونظرًا لأن مسألة مايوت تختلف تمامًا عنها في نوس بيه(٥٥)، لكون مايوت إحدى الجزر القمرية المسلمة التي كانت لها علاقات تاريخيَّة قديمة ضاربة الجذور مع عُمان، وكان الأرخبيل بمجموعه يدين بالولاء والتبعيّة للأئمة اليعاربة، ثم حكم هذه الجزيرة - بالذات- سلاطين من النباهنة والمناذرة العُمانيِّين لمدة قرن ونيف - كما أشرنا إلى ذلك سلفًا- فإن هذا يعني تبعيَّة مايوت خاصة والجزر الثلاث الأخرى عامة- بحكم الواقع التاريخيِّ والرابط الدينيِّ- للدولة البوسعيدية. لذا فإن شكوى السيد سعيد في هذه المرة في منتهى الوجاهة، ينبغي على الإنجليز النظر فيها بجديَّة وموضوعيَّة(٥٦).

(٥٤) انظر: العلاقات التاريخية (مرجع سابق)،ص.٣٤. و Martin,op.cit,P.159

(٥٥) كان موقف الإنجليز عندما تقدم السيد سعيد بالاحتجاج ضد احتلال فرنسا لنوس بيه أن الاتفاقية الموقعة بين البلدين هي لحماية الدول التي كانت تابعة لأسلافه وورثها منهم، وهذا لا ينطبق على نوس بيه.

(٥٦) Martin,op.cit,P.160.

ومن هذا المنطلق، أصدرت لندن التوجيهات إلى آمر أسطولها في الكاب العميد البحري كنغ(King)، لموافاتها بمزيد من المعلومات عن السياسة الفرنسية في الأرخبيل القمري، ومدى صحة خبر تنازل أندريان تسولي عن مايوت لفرنسا، وأبلغت في الوقت ذاته الخارجية الفرنسية بأن حكومة صاحب الجلالة معنية بوحدة دول إمام مسقط[٥٧].

غير أن هذا الموقف البريطانيُّ لم يحل دون احتلال مايوت، ومن ثمَّ فإن حراك السيد سعيد لدق ناقوس الخطر سقط في الماء، حيث احتُلت مايوت، كما احتلت نوس بيهمن قبل، وسيأتي الدور تباعًا على جميع الأرخبيل، جزيرة تلو أخرى[٥٨].

وفي السياق المتصل ذاته، قام السلطان سعيد في ٧ رمضان ١٢٦٣هـ (١٩ أغسطس ١٨٤٧م)، عند ما لاحظ استمرار المطامع التوسعية الفرنسية الرامية إلى ابتلاع كل الأرخبيل القمري، بتوجيه رسالة خطية إلى وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية، لورد بالمرستون (Lord Palmerston)، يفضح فيها الدسائس الفرنسية في جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي، وكان مما جاء فيها:

« الآن، تواصل الأمة الفرنسية باستمرار في التدخل في رعيتي وممتلكاتي...فقد أخذوا مؤخرًا نُوسُ بيه دون أيِّ حقٍ و لا أيِّ مبرِّر. وزار القبطان جيان (Guillain)[٥٩]، منذ وقت قريب عدة أجزاء من دولي، وظلَّ هناك طوال الوقت لمحاولة خلق الاضطرابات، غير أنه لم يحدث بعد شيء من ذلك. وهاهم الآن يسعون للعبث بسكان جزيرتي انجزيجا وموهيلي. والمعلوم جدًّا لدى كل الناس أن سكان هذه الجزر هم رعايا زنجبار. ويبدو الآن أنه من الجيِّد بالنسبة لي إبلاغ السيد جيزوت(Guizot)، وزير الخارجية الفرنسي، بسلوك حكومته»[٦٠].

---

(٥٧) Ibid.

(٥٨) العلاقات التاريخية (مرجع سابق)،ص،٣٥.

(٥٩) هو جيان شارلي (Guillain Charles) ولد في ١٩مايو١٨٠٨بلورينت(Lorient) وتقلّد مناصب عديدة في البحرية، وكان قائدًا لبعض سفن البحرية التي كانت تتردد إلى الجزر من ١٨٣٦وحتى ١٨٤٩، وترقّى إلى عميد بحري ٢١مارس١٨٦١، ثم عيِّن حاكمًا في كالدونيا الجديدة عام١٨٦٢، ومات في ١٠ مارس١٨٧٠ وترك خلفه بعض المؤلفات. انظر: . Martin,op.cit,PP.451-452

(٦٠) أورد جان مارتن((Jean Martin) في صفحة ١/٤٦٦ مقاطع الرسالة التي ترجمناها و أشار إلى وجود الرسالة في: P.R.O.,F.O., 54/11., Seid Said to Lord Palmerston , 7 Ramadan 1263 (19 aout 1847

وفي ملاحظة سرية مذيلة في نهاية الرسالة أعرب السيد سعيد فيها عن قلقه البالغ إزاء المحادثات التي كانت السلطات الفرنسية في مايوت قد أجرتها مع الشيخ مختار بن أبي بكر، السلطان الأسبق لجزيرة موهيلي[٦١]، بشأن شراء حقوقه على الجزيرة. ويتجلى هذا القلق في قوله:

» وفي الوقت الحاضر، يداهن أولئك الفرنسيُّون رجلا عجوزًا يُدعَى الشيخ محزار[٦٢]، الذي يعيش في هنزوان، ولكنّه هو من أصل موهيلي، مع أنه لا يملك في الحقيقة شيئًا يخوِّله ببيع موهيلي. فهم يتصرفون بخدعة على الطريقة نفسها التي اتبعوها في مايوت»[٦٣].

ثم أكد السيد سعيد -علاوة على ما سبق- أن حكام موهيلي وجزيرة القمر الكبرى كانوا قد أعلنوا - بمحض إرادتهم- عن تموضُعهم تحت سيادته منذ أكثر من عشرين سنة من استعادة ممباسا إلى سيادته عام١٨٢٧م[٦٤].

و تجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن السيد سعيد كان قد أوفد عام ١٨٤٣م، السفير

«Now the French Nation are continually interfering with my people and my possessions Some time go, they took Nos Beh without any right or any reason and lately captain Guillain went to several of my parts and there remained a length of time trying to cause disturbance but effected nothing as yet.

Now they are tampering with the people of the islands of Angazija and Mawale and it is well known to all men that the people of these islands are the subjects of Zanzibar. Now it appeared good to me to inform Mr Guizot of the conduct of his people.»

(٦١) ينتمي إلى العائلة العربية التي كانت تحكم جزيرة موهيلي من بداية القرن السادس عشر الميلادي، وحكم الشيخ مختار الجزيرة إلى عام ١٨٢٨م. ثم اغتصبت الحكم منها عنوة العائلة الملغاشية بزعامة رومانيتكا الذي سمي بالسلطان عبد الرحمن بعد إسلامه وتولّيه الحكم عام ١٨٣٢م، أقسم الولاء والتبعية لسلطان عُمان وزنجبار، السيد سعيد، ورفع العلم الأحمر البوسعيدي على قصره للدلالة على هذه التبعية، وعزَّز علاقاته مع الدولة البوسعيدية.

(٦٢) هكذا ورد الاسم في الرسالة والصحيح - على ما يبدو- مختار.

(٦٣) فقرة الرسالة المترجمة:

« At present, they have cajoled an old man named Shaikh Mahzar who lives at Hinzuan but is a native of Moallee (sic) although he has in truth nothing to do with the sale of Moallee: in this way they acted deceitfully as to Mayotta.»

(٦٤) Martin, op.cit,P. 466.

علي بن ناصر الهنائي، مبعوثًا شخصيًّا، إلى لندن لإبلاغ لورد أبيردين(Lord Aberdeen)عن مخاوفه الناشئة عن سياسة فرنسا التوسعية في المحيط الهندي[٦٥].

ويذكر أن محادثات بين السيد سعيد والقبطان الفرنسيِّ روبين -ديسفوسي (Romain-Desfossés)، آمر المحطة البحرية في بوربون، جرت عام ١٨٤٤م، وفي ١٣فبراير١٨٤٦م بزنجبار، والذي كلِّف من قبل بلاده، لإبرام اتفاقية تجارية معه[٦٦].

وقد تطرَّق الجانبان خلال محادثاتهما إلى الحديث عن الاهتمام المشترك بالجزر القمرية، وبخاصة على ضوء المستجدات في جزيرة موهيلي بوفاة سلطانها عبد الرحمن (١٨٣٢-١٨٤١م) الحليف الإستراتيجيِّ للسلطان سعيد، ومصير كريمته، سلطانتها الصغيرة جومبيه فاطمة (١٨٤١-١٨٧٨م)، بعد وفاة والدها، فأطلع السلطان القبطان الفرنسيَّ على تعلُّقه بمصالحه في الجزيرة، وعلى رغبته في الزواج في المستقبل بهذه السلطانة، مؤكِّدًا لمحادثه الفرنسي، عدم استعداده لمعارضة العمل الفرنسي في الجزيرة[٦٧].

وكان القبطان جيان قد كتب إلى وزير البحرية والمستعمرات عام ١٨٤٩م بشأن مطالبة السيد سعيد بسيادته على موهيلي:

«إن تبعيَّة الجزيرة للسيد سعيد، أصبحت ظاهرة للعيان بوجود علم السلطان الذي استمرَّ مرفوعًا على بلدة فومبوني(عاصمة الجزيرة)،.. ومسألة العلم هذه ليست عملاً صبيانيًّا طائشًا لا طائل تحته...لأن السلطان سعيد -نفسه- يهتّم بها أيضًا أكثر متًّا لمَا في ذلك من قيمة تمثيلية لحقوقه. لذا فحينما قدم إليه - من عهد قريب- مبعوث من موهيلي،

---

(٦٥) Ibid, p. 453.

نقلاً عن:

GRAY (Sir john) :A History of Zanzibar, Oxford, Clarendon, 1958,pp. 183-195 .

(٦٦) تم التوقيع على الاتفاقية التجارية المذكورة في ٧نوفمبر١٨٤٤. انظر: سعيد بن سلطان(١٧٩١-١٨٥٦) حاكم عمان وزنجبار،تأليف رولف سعيد رويت،ص١٢٥.

(٦٧) Martin,op.cit,P.268,

R.D. Vol. III (Madagascar 1844-1847) ++, Romain-Desfossés á Min. Mar. et Col., 19 janvier 1844

للحديث معه حول مشروع الفرنسيِّين المزعوم، للسيطرة على الجزيرة اكتفى بالرد قائلا: إن علينا نحن- الفرنسيِّين- ألا نحاول ذلك، ما دام علمه يرفرف خفَّاقًا على موهيلي...»[٦٨].

يبدو لي أن فرنسا حسمت أمرها لمواجهة نفوذ سلطان عُمان وزنجبار في الأرخبيل القمري لأمرين اثنين:

الأول: إن السيد سعيد عربيٌّ مسلم، وإمبراطوريته تمثِّل امتدادًا للدولة الإسلامية، وبالتالي لا تسمح فرنسا بوجودها واستمرار تمدُّدها في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

الثاني: كون السيد سعيد حليفًا للإنجليز، فرأت فرنسا أن غمض الطرف عن الوجود العُماني في هذا الأرخبيل وتبعيَّته للدولة البوسعيدية يعني تمكين الإنجليز في هذه الجزر وتسليمها لهم، وخاصة مع وجود قنصلية بريطانية في هنزوان.

ومن هنا أصبحت الدولة البوسعيدية في هذه المنطقة عامّة والأرخبيل القمري خاصّة في نظر فرنسا خصمين لدودين في خصم واحد لا بد من مواجهته.

ونلمس ذلك -بكل وضوح وجلاء- في التعليمات التي أصدرتها السلطات الفرنسية في شهر أكتوبر١٨٤٤م إلى رانج بول(Rang Paul)، أول آمر أعلى فرنسيٍّ معيَّنٍ في نُوسُ بِيه وملحقاتها، حيث نصَّت على ضرورة مكافحة نفوذ الإمام في كل من جزيرة موهيلي وجزيرة القمر الكبرى معتمدًا في ذلك على ما جاء في تقرير جولة باسو لعام ١٨٤٣م والمشار إليها أعلاه، ليكون بمثابة خارطة طريق لتحقيق الأهداف المرسومة.

وللتذكير إن باسو كان قد قام بجولة استطلاعية واستخباراتية إلى جزيرتي القمر الكبرى وموهيلي، استغرقت ثلاثة أسابيع في شهر نوفمبر عام ١٨٤٣م، بعد ما تمَّ فرض الاستعمار الفعليَّ على مايوت في ١٣يونيو من ذلك العام. وكان مما ورد في تقريره بشأن جزيرة القمر الكبرى:

(68) Martin,op.cit,P.520, Note 21, Archives du Ministère des Affaires Etrangères ,Mém.et Doc., série Afrique, vol.69, Résultats des derniers rapports concernant la politique des Iles Comores (25 juillet 1849)

»أنه لابد من الوضع في الحسبان وجود السلطان فُوم باڤو[٦٩]، سلطان منطقة إتساندرا، الذي يشتهر بأنه موالٍ للسيد سعيد والإنجليز. فيجب علينا أخذ الحيطة من هذا السلطان الذي لم يألُ جهدًا في معارضة مساعينا ومصالحنا، وقد رفض رفضًا بتًّا استقبالنا، وغادرنا الجزيرة دون أن نفقد كل الأمل، لأن السلطان مُويني مكُو، سلطان منطقة بَمباو[٧٠]، الذي استقبلنا واحتفى بنا، يبدو أنه يشكِّل بالنسبة لنا ورقة رابحة مهمة للغاية في سياستنا في جزر القمر»[٧١] .

أما في موهيلي فذكرباسو ضمن ما ذكر:

« توفِّي رامانيتكا (عبد الرحمن) وتولَّت الحكم بعده ابنتها التي عمرها تسع سنوات، ولكن العلاقات المميزة التي كانت قائمة بين والدها و السيد سعيد منذ حوالي ١٨٣٥م لم تنقطع بعد حتى الآن»[٧٢] ثم خلص إلى القول:

«وبالاختصار يمكن اعتبار موهيلي أنها موضوعة تحت حماية فرنسا، بمعنى أنه لن يتم عمل أيِّ شيءٍ هناك من غير موافقتنا حتى تبلغ السلطانة الصغيرة سن البلوغ، ونقوم - نحن- بتزويجها، مع العلم بأن عمرها الآن تسع سنوات، ومن هنا لغاية بلوغها ١٣أو ١٤سنة لدينا هامش من الوقت... »[٧٣] .

وفي هذا المعنى، لقد ورد في التقرير الذي رفعه جيان والمذكور أعلاه إلى وزارة

---

(٦٩) كان السلطان فوم باڤو بن في فوم Foum bavou Ben Fey Foumou))، سلطان منطقة إيتساندرا في جزيرة القمر الكبرى، تيبه (سلطان سلاطين)، وهو من قبيلة إينا فُوَامبَيا التي كان سلاطينها موالين للدولة البوسعيدية، ووصف برهان بن محمد مكلا القمري هذا السلطان قائلا: »إنه كان ملكًا مهابًا ميَّالا إلى الحرب متصفًا بالحماسة، وهو الذي بنى القصور العظيمة والقلاع والحصون في مدينةإيتساندرا، ولد عام ١٧٩٧م وتوفِّي في ١٨٥٩م«. تاريخ جزائر القمر (مخطوط)،ص٥٤، و العلاقات التاريخية(مرجع سابق)،ص٣٢.

(٧٠) هو أحمد بن علي بن صالح، سلطان منطقة بمباو من قبيلة إينابيروسا، ولد عام ١٧٩٣م، وتولّى الحكم عام ١٨٤٠م ومنصب تيبه(سلطان سلاطين جزيرة القمر الكبرى) لأول مرة عام ١٨١٣م، وتوفي عام ١٨٧٢م بموروني. انظر: العلاقات التاريخية(مرجع سابق)، ص،٣٢.

(٧١) Martin, op.cit, P. 173.

(٧٢) Ibid.

(٧٣) Ibid, P. 464.

البحرية والمستعمرات ما يأتي:

« لقد استطعنا حتى الآن العمل قليلا على وضع نفوذنا لدى سلطانة موهيلي الصغيرة مقابل نفوذ السيد سعيد، وجعل رؤانا واستشاراتنا هي المهيِّمنة على رؤى واستشارات أنصار هذا الأمير. ونحن نحاول أيضًا تحقيق النجاح الكامل دون أن تتضرَّر حقوقه علنًا. وهذه الحقوق يجب علينا تلغيمها في الخفاء بشكل مباشر، و مكافحتها في الوقت نفسه في أسبابها ومفعولاتها ...»[٧٤] .

ثم مضى كاتب التقرير لكشف النقاب عن سياسة التناقض والكيل بمكيالين لدى بلاده قائلا:

«مع أننا اعترفنا - كأمر واقع - بسيادة ابنة رامانيتكا على جزيرة موهيلي، فحقوق سيادة السلطان سعيد على تلك الجزيرة مطابقة لحقوق سيادة سُودِي عليها[٧٥]، لأنهما تستمدان شرعيتهما من اغتصاب رامانيتكا لهذه الجزيرة...»[٧٦] .

من هذا المنطلق بقي النفوذ العربيِّ العُمانيِّ مصدر قلق كبير لفرنسا، التي نظرت إليه على أنه العائق الأكبر الذي يعترض طريقها أمام تحقيق أهدافها التوسُّعيَّة في السيطرة على الأرخبيل القمري كله، لذا استمرَّت في العمل الدؤوب لأجل تقويض وإضعاف ذلك النفوذ العربي وإزاحة مظاهر ورموز سيادة الدولة البوسعيدية في الجزر مستخدمة في ذلك الضغوط السياسيَّة تارة، والتدخلات العسكرية تارة أخرى، إلى جانب الممارسات القمعيّة والاعتقالات والنفيِّ لأبرز الشخصيِّات والوجهاء الموالين لسلاطين عُمان وزنجبار، والمعارضين للأطماع الفرنسية، حتى فرضت هيمنتها وسيطرتها الكاملة على الجزر القمرية الأربع.

---

(74) Archives du Ministère des Affaires Etrangères ,Mém.et Doc., série Afrique, vol.69,PP.221-215 Résultats des derniers rapports concernant la politique des Iles Comores (25 juillet 1849).

(٧٥) سمِّيت جومبيه فاطمة عند ولادتها باسمين: سُودِي هو الاسم الملغاشي لها، وفاطمة وهو اسمها الإسلامي العربي. أما لفظ جومبيه فمعناه: قصر الملك، و قد يستخدم لقبا شرفيًّا بمعنى سمُّو، فجومبيه فاطمة معناه: سمو الأميرة فاطمة.

(٧٦) Ibid.

المبحث الخامس

بسط فرنسا نفوذها

على الجزر الثلاث الأخرى وإلحاق الأرخبيل بمدغشقر

من المعلوم أن دخول الاستعمار الفرنسي للجزر القمرية الأربع لم يتم طفرة، بل على مراحل، ولفترات متباعدة، خلال ٦٠عاما ، شهد الأرخبيل فيها،بين الفينة والأخرى، مفاوضات من ناحية واشتباكات دامية بين الفرنسيَّين والقمريِّين الوطنيِّين، من ناحية أخرى، فكانت مايوت هي الأولى التي وقعت تحت الاستعمار(٧٧)، حيث تم- كما سبق ذكره- التوقيع على معاهدة تنازل في ٢٥أبريل ١٨٤١، بتواطؤ فرنسي سافر مع أندريان تسولي، سلطان مايوت الغاصب، الذي أوعزت إليه فرنسا مهمة انفصال مايوت عن سلطنة وسيادة هنزوان، وزرعت فيه النعرة القومية الملغاشية، وحرضته على التمرد على السلطة الشرعية(٧٨).

إلا أن الاحتلال الرسمي للجزيرة - كما سبق ذكره - بدأ في ٣حزيران/يونيو عام١٨٤٣حينما بدأ العلم الفرنسي يرفرف في سماء زداوزي عاصمة الجزيرة. وبموجب قرار أصدره الملك فليب في ٢٩أغسطس ١٨٤٣ أصبحت مايوت و نوس بيه، وسانت ماري المدغشقريتان تشكل وحدة إدارية باسم نوس بيه وملحقاتها(٧٩).

ولم يرض المواطنون في مايوت عن هذا القرار، وقاموا من ٣ديسمبر ١٨٤٤م حتى يناير١٨٤٨م بمعارضة شديدة لضم الجزيرة إدارياً إلى نوس بيه. وذلك لما وجدوه من فروق جوهرية بينهم وبين سكان نوس بيه عرقياً ودينياً وسلوكياً ونمط حياة، لأن المواطن في مايوت مسلم تحكمه ضوابط وأخلاقيات إسلامية، وله عاداته وتقاليده. ومن ثمَّ صدر في نهاية ١٨٧٧م مرسوم يفصل نوس بيه عن مايوت التي أصبحت يومها منطقة حكم ذاتي يديرها قائد يتمتع بالسلطة نفسها التي كان يتمتع بها الحاكم الفرنسي في السنغال(٨٠).

(٧٧) انظر:نبذة عن تاريخ جزر القمر، تأليف دمير بن علي. تعريب مولد صالح(غير منشور)، ص:١٢ .

(٧٨) انظر:جزر القمر عبر العصور ، تأليف الدكتور محمد ذاكر حسن السقاف، ص٢٣٠

(٧٩) Mayotte: Le contentieux entre la France et les Comores, op.cit, p36

(٨٠) نبذة عن تاريخ جزرالقمر (مصدر سابق) ص١٣.

وتمكنت فرنسا عام ١٨٨٦م من ضم الجزر الثلاث الأخرى إلى نظام الحماية بممارسة الضغط على سلاطينها، فوقّعت معهم، كل على حدة، معاهدات على النحو التالي:

في ٦ من يناير مع سيد علي سلطان جزيرة القمر الكبرى

في ١٢من أبريل مع عبد الله الثاني سلطان جزيرة أنجوان.

وفي ١٦أبريل مع سيد مرجان سلطان جزيرة موهيلي.

ومن هنا بسطت فرنسا نفوذها الكامل على الجزر الأربع، وقضت على الأنظمة السلطانية التي كانت قائمة، وأصبح الأرخبيل، في ٢٥يوليو١٩١٢، منطقة إدارية واحدة تابعة لمدغشقر، ودخل ذلك حيّز التنفيذ بموجب قانون صادر في ٢٣فبرايرعام١٩١٤. وأصبحت يطلق عليها اسم مدغشقر وملحقاتها ، وتعني كلمة الملحقات هنا الجزر القمرية الأربع، فكانت الجزر بذلك مستعمرة داخل مستعمرة أخرى.

وفي عام١٩٤٦م، تم ترشيح وانتخاب أول قمري، وهو الدكتور سيد محمد شيخ، في الجمعية الوطنية الفرنسية(البرلمان) نائباً عن دائرة جزر القمر، التي كان يُمثّلها قبل ذلك نائب من أصل فرنسي.

ويمكن اعتبار هذه الخطوة نقطة تحول جد كبير في تاريخ جزر القمر السياسي، وانطلاقة جديدة لمسيرة المقاومة الوطنية، في بعدها السياسي. وذلك أن النائب البرلماني سيد محمد شيخ أخذ يدعو- بقوة- من على منبر قصربوربونPalais Bourbon))، مقر الجمعية الوطنية الفرنسية، السلطات الفرنسية إلى ضرورة منح بلاده حريتها واستقلالها، وأن تفصلها على الفور-كمرحلة أولى- عن تبعيتها- إداريا واقتصادياً- عن جزيرة مدغشقر التي ألحقت بها، لما بين البلدين المستعمرين، من اختلافات وتباينات جوهرية، في الدين والثقافة، والحضارة والقيم السلوكية والاجتماعية والتاريخية.

فأصدرت الحكومة الفرنسية- استجابة لهذا المطلب- قرارها، عام١٩٤٦م، القاضي بفصل جزر القمر عن مدغشقر، وتحويلها إلى مستعمرة منفصلة عنها، ذات استقلالية إدارية ومالية. كما تم تعيين مندوب سام فرنسي على المستعمرة القمرية، ومقره جزيرة مايوت[٥٨].

(٨١) انظر: الحركة الوطنية القمرية١٩١٨-١٩٧٥ (رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة أم درمان الإسلامية عام ١٩٩٩)، للدكتور: محمد ذاكر حسن السقاف. ص٨٧-٨٨.

الفصل الثاني

الحكم الذاتي والمطالبة بالاستقلال

المبحث الأول

الحكم الذاتي ونقل العاصمة من مايوت إلى جزيرة القمر الكبرى

نتيجة النضال المشترك الذي قام به النائبان سيد محمد شيخ والأمير سيد إبراهيم، من خلال جهودهما المتضامنة والمتواصلة في الجمعية الوطنية الفرنسية حصلت جزر القمر في ٢٢ديسمبر١٩٦١م بموجب قانون رقم٦١- ١٤١٢ على وضع الحكم الذاتي، الذي أصبح موسَّعاً في ٣ينايرعام ١٩٦٨م بقانون رقم ٦٨-٠٤، فأصبح سيد محمد شيخ، الذي كان نائبا في الفترة الممتدة(من١٩٤٥م حتى ١٩٦١)، في ١٥يناير ١٩٦٢، أول رئيس لمجلس الحكومة حتى وفاته في ١٦مارس ١٩٧٠م، بينما احتفظ الأمير سيد إبراهيم بمقعده البرلماني.

كما انتخب محمد أحمد نائبا في ٤مارس ١٩٦٢م، ليحل مكان سيد محمد شيخ في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وفي ظل الحكم الذاتي كان العلم القمري ذا لون أخضر وأربعة نجوم ترمز إلى الجزر الأربع.

وفي الفترة ما بين ١٩٦٢-١٩٦٣م، قام الرئيس سيد محمد شيخ ، رئيس مجلس الحكومة بنقل العاصمة من دزاودزي بجزيرة مايوت إلى موروني في جزيرة القمر الكبرى، مما أثار غضب المواطنين في مايوت، الذين جعلوا هذا النقل «قميص عثمان» لتكريس الانفصال وتنفيذ أجندة الاستعمار.

المبحث الثاني

قيام حركات وأحزاب التحرير
وبداية مشروع انفصال مايوت عن شقيقاتها

١- ظهور الأحزاب السياسية في الجزر وتوجهاتها:

بدأت إرهاصات بروز الحركات الوطنية القمرية المطالبة باستقلال جزر القمر عن الاستعمار الفرنسي منذ عام١٩٤٥م، بترشح وانتخاب أول قمري،كما سبق بيانه وهو الدكتور سيد محمد شيخ، في الجمعية الوطنية الفرنسية(البرلمان) نائبا عن دائرة جزر القمر، التي كان يمثلها قبل ذلك نائب من أصل فرنسي.

وكان هذا الانتخاب بداية مرحلة جديدة شهدت قيام الحركات الوطنية، والأحزاب السياسية للمطالبة بالاستقلال. حيث تم فصل الجزر عن مدغشقر، وتعيين مندوب سام فرنسي على المستعمَرة القمرية، ومقره جزيرة مايوت[1].

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن النائب سيد محمد -علاوة على شخصيته الكارزماتية- كان يمتلك عدة أوراق مهمة، حاول توظيفها لتحرير وطنه، ولصالح قضيته المحوريّة. ومن تلك الأوراق أنه كان يتمتع بثقة السلطات الفرنسية لدوره الكبير، الذي قام به في معالجة المرضى، والمصابين من الجنود الفرنسيين في الحرب العالمية الثانية. وهذه جعلته مقبولا لدى الدوائر في باريس، ولا يشكل اتجاهه الوطني أية خطورة على المصالح الفرنسية في الحال والمستقبل.

وثمة ورقة أخرى وهي الأهم في تقديري- أنه كان يتمتع بشعبية متنامية لدى بني جنسه وجلدته القمريِّين الذين انتخبوه نائبا عنهم في البرلمان الفرنسي، لكونه أول ابن لهم حصل على مؤهل علمي عال، فكان أول طبيب، في تاريخهم المعاصر، وزعيم سياسي مثقف لهم. فهاتان الورقتان وغيرهما من المقومات الشخصية، والمعطيات والتداعيات

(١) انظر: الحركة الوطنية القمرية،(مرجع سابق) ص٨٧-٨٨.

السياسية، والمتغيرات الدولية التي نتجت عن انتهاء الحرب العالمية الثانية، ساعدته على انتهاج خط المصارحة والجرأة، وقوة المنطق أمام السلطات الفرنسية وزملائه النواب في الجمعية الوطنية.

كما شرع في نشر الوعي في شعبه وإيقاظ مشاعره الوطنية، وتشجيع الأهالي على إرسال أبنائهم إلى المدارس الفرنسية التي كانوا يقاطعونها، وتحذيرهم من الحياة النمطية والعادات الاجتماعية الرتيبة، التي كانت - ولا تزال- تشكل حجر عثرة أمام النهوض والتقدم، والأخذ بالأسباب الضرورية والموضوعية للتحرر من ربقة الاستعمار.

كما استطاع خلال كفاحه السياسي على الصعيدين البرلماني والشعبي أن يحرز لبلاده عام١٩٦١م الحكم الذاتي، ويصبح بذلك أول رئيس لمجلس حكومة جزر القمر.

ومما يجدر ذكره أنه في الدورة الانتخابية لعام ١٩٥١م تنافس الدكتور سيد محمد شيخ والأمير سيد إبراهيم، على مقعد تمثيل جزر القمر في الجمعية الوطنية بباريس، ففاز النائب سيد محمد شيخ، المنتهي ولايته على منافسه الأمير، وكانت من تداعيات هذه الانتخابات أن خرج إلى حيز الخارطة السياسية القمرية، باكورة الأحزاب السياسية، فتشكل، على إثرها ، أول حزب سياسي في الأرخبيل، باسم حزب الوفاق القمري، وكان يعرف (بالحزب الأبيض)، بزعامة الأمير سيد إبراهيم. وكان من أنصاره ومؤيديه الأمير محمد جعفر، ومحمد أحمد، وسالم بن علي القاسمي[٢]، ومحمد حسن علي، ومزور عبد الله، وعلي مروجاي، وسيد علي تركي. وتلخصت المبادئ و الأهداف الأساسية لهذا الحزب في المطالبة بـ :

- ❖ استقلال جزر القمر.
- ❖ حق تقرير المصير.
- ❖ مساواة الموظفين القمريين بالفرنسيين في الرواتب.

(٢) يعود أصله إلى عائلة القواسم في الإمارات، وتقلد عدة مناصب سيادية في جزر القمر، حيث كان وزيرا عدة مرات في حكومة الحكم الذاتي، ورئيسا للوزراء بعد الاستقلال ثم حاكما لجزيرة القمر الكبرى، وتوفي في ١٤نوفمبر٢٠٠٢.

❖ زيادة مشاركة المثقفين القمريين في إدارة بلادهم.

❖ تأكيد عروبة وإسلامية الجزر.

❖ دعوة الدول العربية إلى دعم الشعب القمري ومؤازرته في مواجهة الاستعمار الفرنسي[٣].

ولم تصرح الإدارة الفرنسية لهذا الحزب إلا في عام ١٩٥٢م، ولكن ذلك لم يمنعه من مزاولة حقه السياسي، داعيا السلطات الفرنسية إلى الاستجابة لمطالبه، وأخذ أعضاؤه يطوفون البلاد، ويقيمون الندوات والاجتماعات، لدعوة جماهير المواطنين إلى الانضمام إليه، وتعبئتهم لمواجهة الاستعمار[٤].

وفي مقابل (الحزب الأبيض) قام الدكتور سيد محمد شيخ بدعوة مواليه وأنصاره، وفي مقدمتهم رجل الأعمال أحمد عبد الله بن عبد الرحمن، والمهندس محمد تقي عبد الكريم، وعلي باز سليم، وسيد حسن سيد هاشم، وعلي ملاهيلي، وغيرهم، وشكلوا - بدورهم- حزب الاتحاد الديمقراطي والمعروف باسم (الحزب الأخضر)، وسُمِّي كذلك لأن سيد محمد شيخ اختار اللون الأخضر لبطاقته في انتخابات عام١٩٥١م، بينما اختار خصمه السياسي سيد إبراهيم فيها اللون الأبيض لبطاقته، وسُمِّي حزبه بذلك أيضا.

وتمثلت مبادئ وأهداف الحزب الأخضر فيما يلي:

❖ ضرورة تحقيق الاستقلال.

❖ حق تقرير المصير.

❖ مطالبة الإدارة الفرنسية -قبل الاستقلال وتقرير المصير- بإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتحسين البنية التحتية.

---

(٣) الحركة الوطنية (مرجع سابق) ص١٠٣.

(٤) المرجع نفسه ص١٠٤.

ويظهر على ضوء ما سبق أن ثمة قواسم مشتركة بين الحزبين، تتمحور في المطالبة بالاستقلال وبحق تقرير المصير، إلا أن الفرق الجوهري بين اتجاه الحزبين أن الأول تميز بالصراحة والوضوح في توجهه العربي الإسلامي، وبرديكاليته في المطالبة بالاستقلال الفوري دون تأخير، بينما الثاني لم يفصح عن انتمائه العربي والإسلامي، ويرى التأني والتدرج في خطوات نيل الاستقلال، لإعطاء الأولوية لقضايا التنمية والبني التحتية، وتهيئة الكوادر البشرية التي تستطيع تحمل التبعات والمسؤولية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

ويمكن ملاحظة مظاهر الاتجاه العربي لحزب الأبيض - علاوة على ما سبق- في الخطاب السياسي لزعيم الحزب الأمير سيد إبراهيم، الذي كان يعتز بالانتماء العربي، ويعتبر عروبة الأرخبيل وشعبه من ثوابت سياسته وحزبه. وعندما تغير اسم هذا الحزب في بداية السبعينيات، أصبح الاسم الجديد عربيا أيضا وهو حزب الأمة، ولا يستبعد أن يكون تسمية الحزب بهذا الاسم تأثرا بحزب الأمة في السودان، لكون الشيخ محمد شريف بن أحمد، أحد علماء الأرخبيل البارزين، من أعضاء هذا الحزب والمناصرين للأمير سيد إبراهيم، كان قد تخرّج في كلية بخت الرضا في السودان، وقد يكون هو مصدر هذه التسمية.

وتسربت المؤثرات العربية للحزب حتى إلى الفرق الموسيقية الموالية للأمير ولحزبه، حيث نجدها تحمل أسماء عربية مثل : أولاد القمر (Awlad-l- komor) بموروني، وسيف الوطن (Sayf -l-watan)، في متسامودو بجزيرة هنزوان، جديد الفخر(Djadid -l-fahr)، بمبيني، وغير ذلك. ونلاحظ العكس تماما عند الحزب الأخضر، حيث إن الفرق الموالية له ولزعيمه سيد محمد شيخ ولخليفه أحمد عبد الله كانت تحمل أسماء فرنسية، مثل: .AS) MU. MO) في موروني، و(Asmin bande) في دوموني ، وغيرهما. وشذّ عن هذه القاعدة - حسب علمنا- إخوان الصفا بمبيني. لذا يمكن وصف حزب الأخضربالتفرنسة لميوله الفرنكوفونية على الرغم من قاعدته الشعبية التقليدية العريضة.

وقد تجلت انعكاسات اتجاهي الحزبين فيما يتعلق بمسألة الاستقلال، و أعني فورية الاستقلال وتدرجه، عام ١٩٥٩م وهو العام الذي انتخب فيه الأمير سيد إبراهيم نائبا (ثانيا لجزر القمر) في البرلمان الفرنسي، عندما صدر قانون الجنرال ديغول للمستعمرات

الفرنسية، بعد قيام الجمهورية الخامسة عام ١٩٥٨م، والذي تمثل في ثلاثة خيارات: استقلال الدولة المستعمرة، اعتبارها دائرة فرنسية، اعتبارها إقليما مستعمرا فيما وراء البحار. حيث اختار الحزب الأخضر، وهو حزب الأغلبية بزعامة سيد محمد شيخ الخيار الثالث القاضي بوضع جزر القمر ضمن أقاليم ما وراء البحار اجتهادًا منه أن البلاد لم تتهيأ بعد- تعليمياً وسياسياً وثقافياً وتنموياً- للاستقلال، بينما كان يرى خصمه الأمير سيد إبراهيم وحزبه خلاف ذلك، وبالتالي صوتوا لصالح الخيار الأول الذي يقضي الإعلان عن الاستقلال.

بيد أن الخيار الثالث هو الذي فاز في الاستفتاء الشعبي، بحجة السير تدريجيا نحو الاستقلال، لما كان يمثله سيد محمد شيخ من قاعدة شعبية عريضة تفوق شعبية الأمير، الذي رغم مواقفه الوطنية، كان - في تقديري- يدفع غاليا ثمن فاتورة عقد والده السلطان سيد علي مع الفرنسيين معاهدة حماية فرنسا لجزيرة القمر الكبرى، والتي بموجبها وقعت الجزيرة تحت الاستعمار، مما جعل القمريِّين-بحق أو بدون حق- يتهمونه ببيع بلادهم للكفار.

وإلى جانب الحزبين التقليديِّين المذكورين المدللين، من قبل الإدارة الفرنسية، إذ لم يكونا يشكلان أية تهديد لفرنسا ومصالحها في الأرخبيل، رغم التغني بالاستقلال، حيث كانا في مقاليد الحكم، كانت البداية الفعلية و الواضحة للحركة الوطنية في الأرخبيل ضد الاستعمار الفرنسي عام ١٩٦٣م عندما تكونت حركة التحرير الوطني (Mouvement de Libération Nationale des Comores) المشهورة بـ موليناكو(MOLINACO) في دار السلام بتنزانيا، بزعامة المناضل عبده بكر بوانا، وهي الحركة التي دعمتها لجنة حركة التحرر الإفريقي التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية[٥].

وقد تركز برنامج موليناكو في ثلاث نقاط رئيسة وهي :

❖ المطالبة باعتراف جميع الأحزاب السياسية، بما في ذلك السماح لـ (موليناكو) بوجودها القانوني في الجزر، من أجل توعية الشعب، وتعبئته للحصول على استقلاله الكامل.

(٥) انظر: Gibson, Richard African Liberation Movements Contempory Struggles against White Minority Rule, Oxford University Press, London, 1972 . pp . 311-313 .

❖ إجراء إصلاحات على النظام الانتخابي من خلال قانون يعترف بهذا الحق للمواطن القمري

❖ تحديد موعد لإعلان استقلال الأرخبيل و إجراء استفتاء عام على ذلك تحت إشراف دولي لكل من منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية[٦].

ومضت الحركة تطالب فرنسا- بشدة- بأن تفي بالتزاماتها التي قطعتها على نفسها بإنهاء استعمارها في أفريقيا، مستخدمة في ذلك عدة وسائل مثل المنشورات، والبث الإذاعي في شن حملة دعائية مناهضة للاستعمار الفرنسي في الأرخبيل، وذلك عبر إذاعة تنزانيا[٧].

وأخذت موليناكو تدعو للممارسة السياسية، ولحرية العمل الوطني، وتشكيل خلايا سرية، وأصبح لها حضور قوي، خاصة في أوساط الشباب، وطلاب ثانوية سيد محمد شيخ؛ حتى غدا المواطنون في داخل الجزر يتابعون- بشغف ونهم شديد- برامجها السياسية والتعبوية والإخبارية التي كانت تبث في إذاعة تنزانيا. الأمر الذي جعل الحركة تحظى بتأييد شعبي متنام، وتعاطف كبير، لدى المواطنين في الداخل والخارج.

وكانت المواجهة الميدانية الأولى للحركة مع السلطات الفرنسية هي المظاهرات الطلابية التي قامت في ثانوية سيد محمد شيخ بموروني، من يناير حتى مارس عام ١٩٦٨م؛ حيث تظاهر الطلاب ضد الحكم الفرنسي للأرخبيل، وقاموا بإضراب عام عن الدراسة طوال هذه المدة، واجهت السلطات الفرنسية تلك المظاهرة الطلابية، ولكنها ذات صبغة سياسية، بحملة إجراءات قاسية كالفصل من الدراسة والاعتقالات شملت نحو مائتي طالب، وسجن بعضهم لمدد تتراوح من عامين إلى خمسة أعوام[٨].

---

(٦) المصدر والصفحة نفسهما.

(٧) أنظر: استقلال جزر القمر، مقال للكاتب نازلي معوض أحمد. السياسة الدولية، العدد(٤١)، يوليو١٩٧٥م، ص١٧٥.

(٨) انظر:جزرالقمر دراسة مسحية شاملة.السيد فلفيل. (وآخرون)، القاهرة ٢٠٠٤، ص٥٥.

و Gibson, Richard . op . cit . p . 312

وتجدر الإشارة إلى أن طائرة تابعة للخطوط القمرية كانت قد تحطمت بعيد إقلاعها من مطارموروني، وتجرّأ الصحفي الفرنسي أندري سباس (André Sabas) الذي كان يعلق على الخبر في الإذاعة القمرية بالقول: «بينما كان الفرنسيون يتدافعون نحو البحر لإنقاذ الضحايا، كان القمريون يهتمون بنهب وسرقة الأمتعة الشخصية للضحايا»[٩] .

وكانت هذه العبارة هي الشرارة التي أججت مشاعر الغضب والثوران لدى القمريين، حيث اعتبروها إهانة ومسبة لهم، ومن ثم هب الطلاب، ووراءهم من وراءهم من الساسة والمواطنين، للدفاع عن كرامتهم، طالبين الرحيل الفوري للاستعمار.

ويبدو أن عدم السماح لحركة موليناكو بوجود قانوني لها في الجزر، وحظر أنشطتها، وفق القانون الفرنسي لعام١٩٠١، والمادة ٨٠ من قانون العقوبات الفرنسي، على الرغم من شعبيتها المتزايدة، أدّى إلى قيام حزب سياسي آخر في الداخل، وهو الحزب الاشتراكي القمري المعروف اختصارا بـ «باسوكو» (Pasoco) الذي تبنّى برنامج حركة موليناكو نفسه، مع التباين الفكري والإيديولوجي ، وتمتع بوجود قانوني في الجزر. وكان من قادته التاريخيِّين محمد علي مباليا، وسالم حاج حميد، ومحمد بخاري، وعلي موسى، ومحمد فاضل،وغيرهم.

كما قام الطلاب القمريون المبتعثون إلى فرنسا بإنشاء رابطة لهم في باريس، عام ١٩٦٦م، باسم جمعية المتدربين والطلبة القمريين (Association des stagiaires et Etudiants Comoriens) المسماة اختصارا بـ أسيك(A . S . E . C) ، وذلك لغرض العمل على حل المشاكل المادية والظروف المعيشية، التي كانوا يتجرعون مرارتها، في ديار الغربة، أثناء دراستهم، ولكن سرعان ما تحول هذا التنظيم الطلابي من الاهتمام بقضايا الطلاب وتحسين ظروف حياتهم التعليمية وإقامتهم إلى الاهتمام بقضايا بلادهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث تبنى في مؤتمره الثالث عام ١٩٦٨مطلب الاستقلال لبلادهم، وأضافه إلى أهدافه التي صاغها على النحو التالي:

❖ حل مشكلة الطلبة الخريجين العائدين إلى البلاد بتوفير فرص عمل لهم.

(٩) Mayotte: Le contentieux entre la France et les Comores, op. cit,p 23.

❖ إجلاء الفرنسيين من البلاد.

❖ إجراء انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة.

❖اعتبار قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٦١م مماطلة في الإعلان عن الاستقلال[١٠].

وقد عرفت هذه الجمعية بتوجهها اليساري، وعلاقاتها مع المنظمات والدول التي كانت تدور في فلك الشيوعية الماركسية اللينينية، وبالتالي لم تلق الجمعية قبولا ودعما من الشعب القمري المسلم الذي ناصب العداء لأعضاء هذه الجمعية، وقاطعهم وهمشهم من الحياة السياسية والاجتماعية، وحرمتهم السلطات من فرص العمل والتوظيف والاندماج في المجتمع، مما جعلهم يتراجعون عن تلك الأفكار الهدامة، وانصهروا، قبل وبعد الاستقلال، في بوتقة الأحزاب السياسية التقليدية الأخرى، التي تلهث وراء الحكم، وتتعاطى العملية السياسية ، من أجل السلطة والمناصب، من غير توجهات إيديولوجية.

والحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن وجود الأسيك وأنشطتها السياسية، ومنابرها الإعلامية من منشورات وأشرطة، وأناشيد، ورقصات فلكلورية شعبية، في فرنسا وفي قلبها باريس، كان مزعجا - لحد كبير- للاستعمار الفرنسي في الأرخبيل ، فقد كان هذا التنظيم أول من لفت انتباه القمريين إلى أن الفرنسيين في مايوت أخذوا يخربون مصانع السكر، منذ منح البلاد الحكم الذاتي عام ١٩٦١م[١١] ، حتى لا يستفيد منها القمريون بعد رحيل الاستعمار عن بلادهم.

لذا كانت الجهود الإعلامية والسياسية والدبلوماسية المتضامنة والمتنامية للثالوث الراديكالي ذي التوجه اليساري، المتمثل في الأسيك في فرنسا، ومولينا كو في شرق إفريقيا، وباسوكو في داخل الجزر، تشكل ضربة قاصمة لظهر الاستعمار الفرنسي في الأرخبيل، وتقلق مضاجعه، وتوجع مفاصله، نظرا للرأي العام العالمي والإقليمي والمحلي المتصاعد، الذي لم يكن في صالح فرنسا حيال هذا الوجود الاستعماري، الذي لم يكن هناك ما يبرره.

(١٠) جزر القمر عبر العصور،(مرجع سابق) ص٢١٦.

(١١) المرجع نفسه، ص٢١٧.

وفي الوقت ذاته وجدت الأحزاب السياسية التقليدية الحليفة للحكومة الفرنسية نفسها في مأزق كبير، وحرج شديد، تحت مطرقة الرأي العام العالمي والإقليمي المتعاطف مع الشعب القمري للحصول على حق تقرير مصيره، وسندان الضغط الشعبي المتنامي، يوما بعد يوم ، بتأثير الخطاب السياسي والخط النضالي لمثلّث الأحزاب السياسية اليسارية ، التي لم تترك لها هامشا للمناورة أو مبررا موضوعيا للتدرج في الحصول على الاستقلال، فوضعتها أمام أحد الخيارين لا ثالث لهما : إمّا الاستقلال وإما الاستعمار.

ومن ثمّ لم تكن لتلك الأحزاب التقليدية إلا أن تسرع خطاها في مسيرة المطالبة بالاستقلال، التي اشتدت وتيرتها وازدادت فعاليتها، بفضل تبلور الإجماع الوطني والضغط الشعبي على ضرورة رحيل الاستعمار من جهة، والتعاطف الكبير الذي حظيت به القضية - إقليمياً-من قبل القادة الأفارقة، من جهة أخرى.

ومع اشتداد هذه الضغوط على المستويين الداخلي والخارجي تحولت السياسة الفرنسية من أساليب القمع العسكري العادية إلى السياسة الاستعمارية التقليدية المعهودة وهي فرق تسد، بهدف امتصاص حماس الحركة الوطنية بصفة عامة، وبلقنة الأرخبيل بصفة خاصة، ومن ثم التمكن من ترتيب أدوات وأوراق استمرار الوجود الفرنسي في الأرخبيل بشكل أو بآخر.

وفي هذا السياق عملت آلة الإدارة الفرنسية عملها فحصلت انشقاقات وتحالفات في الأحزاب السياسية التقليدية والتقدمية، فرأت النور أحزاب سياسية أخرى على أنقاض الأحزاب السالف ذكرها مثل حزب الوحدة أوزيما (UDZIMA) ، الذي تحالف في إنشائه بزعامة أحمد عبد الله بن عبد الرحمن ، في ١٠/٠٩/١٩٧٢م ، حزب الاتحاد الديمقراطي(الحزب الأخضر) ، وحزب التجمع الديمقراطي للشعب القمري ،(R.D.P.C) [١٢] الذي انشق عام ١٩٦٨م، من حزب الوفاق القمري (الحزب الأبيض) للأمير سيد إبراهيم، وتبنى الحزب الجديد أهداف الحزب الأخضر، وفلسفته القائمة على رؤية الاستقلال

(١٢) نشأ هذا الحزب النخبة السياسية لمدينة موروني(مزور عبد الله ، محمد جعفر، علي مروجاي ، سيد بكر تركي، عباس يوسف وغيرهم) بعد الانشقاق من حزب الوفاق القمري بزعامة الأمير سيد إبراهيم.Å

بالتدرج، حتى تصير البلاد مؤهلة وقادرة على إدارة نفسها. وقام أيضا حزب الأمة بزعامة الأمير سيد إبراهيم، بالتحالف مع علي صالح الذي كان له تنظيم سياسي خاص به، يسمى الحركة القومية من أجل الجمهورية المعروف بمُرَانْدَا يعني(رابطة تضم المزارعين للتعاون في فلاحة الأرض)، وتمثلت أهدافها في محاربة الإدارة الفرنسية، والمتعاونين معها، وفي بناء الدولة القمرية، وإجراء الإصلاحات الزراعية لتحسين مستوى حياة المواطنين.

لذا صاغ حزب الأمة أهدافه على منوال مبادئ وأسس حزب الوفاق القمري (الحزب الأبيض) والحركة القومية من أجل الجمهورية مُرَانْدَا، اللذين انحدر منهما، والمتمثلة في حق تقرير المصير للشعب القمري، ومنح البلاد حريتها، واستقلالها دون شروط[١٣]، وهي مبادئ تشكل قواسم مشتركة، بين حزب الأمة و مثلث الحركات و الأحزاب اليسارية التقدمية، أعني بذلك حركة موليناكو والأسيك وباسوكو، التي كانت ترى بأن سياسة التردد، ومسك العصا من الوسط ، إزاء جلاء الاستعمار، لن تجدي نفعا، ولن تجني البلاد من ورائها شيئا، سوى المماطلة ومزيد من التخلف والتبعية، لأن الاستعمار الفرنسي لم يأت إلى الأرخبيل لتعميره، وتطويره، وتحسين مستوى معيشة شعبه، ولو دام هذا الاستعمار مائة سنة أخرى فلن تتقدم البلاد نحو الأفضل، لكون أولويات الامبريالية فيها غير ذلك، ومصالحها فوق مصالح الشعب المقهور، والمغلوب على أمره، وأن ما أخذ بالقوة لا يمكن استرداده إلا بالقوة[١٤].

وتم احتواء الحركات والأحزاب السياسية اليسارية، وتوزع أعضاؤها في الأحزاب التقليدية، وتمخض عن ذلك تكليف مجلس النواب القمري، الرئيس أحمد عبدالله، الذي انتخب رئيس مجلس الحكومة في ١٩٧٢/١٢/٢٦م، بالتفاوض مع الحكومة الفرنسية من أجل الاستقلال الفوري، ووضع الترتيبات اللازمة لإتمام ذلك في ظل التعاون والصداقة المشتركة بين البلدين.

(١٣) انظر: جزر القمر عبر العصور. (مرجع سابق)، ص٢٠٢.

(١٤) انظر:الحركات الوطنية(مرجع سابق)، ص١١٧.

٢- بداية مشروع انفصال مايوت عن شقيقاتها

كانت الإدارة الفرنسية، في هذه الأثناء، قد دقت إسفين الفتنة والانفصال في مايوت، مهيئة الأجواء فيها منذ الخمسينات من القرن الماضي لبلقنة الجزر، بالإيعاز إلى المدعو/ جورج ناهُودَا (Georges Nahouda)[١٥]، بإنشاء حركة سياسية ذات نزعات انفصالية، فأسّس عام ١٩٥٨ الاتحاد من أجل الدفاع عن مصالح مايوت (UDIM : Union pour la Défense des Intérêts de Mayotte) قبل هلاكه في العام التالي. وكان يدير هذه الحركة موظفون فرنسيون منقولون للعمل في الجزيرة، وكانت مطالبهم تحويل مايوت إلى دائرة فرنسية[١٦].

وقد لقيت هذه المؤامرة الاستعمارية نوعا من القبول لدى سكان مايوت الذين استاءوا من نقل العاصمة من دزّاودزي بمايوت إلى موروني بجزيرة القمر الكبرى، ورأوا أن هذه الخطوة إهانة لهم ولجزيرتهم. فظهرت إثر ذلك إلى حيِّز الوجود عام ١٩٦٣م، على يد مرسيل هنري (Marcel HENRY)[١٧]، وهو من أصل ملغاشي -فرنسي، ويونس بانمانا

---

(١٥) هو كرويول من أصل ملغاشي ولد في سانت ماري Sainte-Marie بجزيرة مدغشقر، انتخب مستشارا عاما في ١٩٤٦، إلا أنه قرر عام ١٩٥٢عدم مباشرة العمل لكبر سنه، وأنشأ مؤتمر (كونغرس) وجهاء مايوت عام ١٩٥٨الذي قرر إنشاء حركته الانفصالية التي تطورت إلى الحركة الشعبية، وبعد انعقاد هذا الكونغرس سافر عام ١٩٥٩ إلى باريس لمهمة حشد التأييد الفرنسي لدعم مطالبهم الانفصالية وجعل مايوت مقاطعة فرنسية.وهلك هناك قبل أن يعود. انظر:

Mahamoud Ibrahime .La naissance de l'élite politique comorienne (1945-1975) . L'Harmattan , 2000, Paris, p . 169 .

(16) Mayotte: Le contentieux entre la France et les Comores,op.cit, P25.

(١٧) ولد في ٣٠أكتوبر ١٩٢٦، وتقلد عدة مناصب سياسية، كان نائبا في البرلمان القمري، في عهد الحكم الذاتي، فوزيرا لمصلحة المالية والبريد والهاتف وتخطيط الأراضي..في أول حكومة شكلها سيد محمد شيخ في ١٩٦٢،ثم عين وزيرا للإنتاج والصناعات الزراعية مكلفا بالجمارك و تخطيط الأراضي، وزار باريس عام ١٩٧٤لحشد الدعم الفرنسي لإبقاء مايوت تحت الإدارة الفرنسية عند الإعلان عن الاستقلال، وهو الذي أعلن بعد الإعلان عن الاستقلال١٩٧٥ عن بقاء مايوت تحت الإدارة الفرنسية، وانتخب عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي عن مايوت، بعد احتلالها، في٢٥سبتمبر١٩٧٧، وأعيد انتخابه في ١٩٨٦و ١٩٩٥، وهو أحد المؤسسين للحركة الشعبية الماورية، وعضو في قوة التناوب، وهي حزب عضو في الحركة المقاطعية الماورية(المطالبة بجعل مايوت مقاطعة فرنسية) .أنظر.M.Ibrahime،(مرجع سابق) ص. ١٦٢.وانظر صورته في ملحق رقم ٩من الكتاب.

(١٩٣٥-٢٠٠٧م)[١٨]، الحركة الشعبية الماورية (MPM)، وتحت اسم آخر Parti Soroda (حزب الجند). وتزعمت هذه الحركة الانفصالية امرأة حديدية تسمى زينه مديري (Zeina Mdere) [١٩] و زينة ميرس (Zeina Méresse)، اللتان كان يطلق عليهما «كوماندو الدغدغة»[٢٠]، بسبب التعذيب الجسدي الذي كان يمارس على الحرس الحكومي، والمواطنين الوحدويِّين،من غير ظهور أمارات التعذيب.

ومن هنا انطلق هذا الحزب الانفصالي الذي وقفت وراءه حركة سياسية فرنسية: العمل الفرنسي[٢١]، اليميني المتطرف- ماديا ومعنويا- على رأسهاألان بوير (Alain Poher)[٢٢] ، وبيير بيجو (Pierre Pujo)[٢٣] ، ومجموعات ضغط فرنسية أخرى، لمواجهة الأحزاب السياسية الوطنية، وعرقلة جهودها الرامية إلى التحرر من الاستعمار، بهدف الوصول إلى انفصال مايوت عن شقيقاتها عند الإعلان عن الاستقلال.

---

(١٨) ولد في ١نيسان/أبريل ١٩٣٥ ببلدة Kani-Kéli ،عمل مدرس اللغة الفرنسية، و انتخب نائبا في مجلس النواب في عهد الحكم الذاتي، ثم انتخب أيضا بعد استقلال الجزر الثلاث وبقاء مايوت تحت الإدارة الفرنسية، أول نائب برلماني في الجمعية الوطنية الفرنسية عن مايوت في ١٣مارس ١٩٧٧- ٢٢مايو١٩٨١، ثم عين أول وال في الجزيرة، فرئيسا للمجلس العام بالجزيرة، و كان متعدد الزوجات، ورزق له ٢٣ولدا، توفي في ٢٢يونيو٢٠٠٧ ببلدة ممدزو. انظر: صورته في (ملحق رقم ١٠) ، وترجمته في الموسوعة الحرة.

(١٩) ولدت في جزيرة مدغشقر من أم ملغاشية وأب قمري، عام ١٩١٧م، وعاشت بها فترة طويلة، ولم تحظ إلا بنصيب قليل من العلم، ولم نقف على تاريخ قدومها إلى مايوت، غير أننا نجدها تتزعم منذ منتصف الستينات الحركة الشعبية الماورية التي تأسست عام ١٩٦٣، من أجل بقاء مايوت فرنسية، فأصبحت رئيسة لها، وكانت ضمن ٢٢امرأة اعتقلن عام١٩٦٧، لقيامهن بأعمال شغب في الجزيرة. وقد تعرفت في ٢٤ايلول/سبتمبر١٩٧٥، على المتطرف الفرنسي بيير بيجو Pierre Pujo ، مدير أسبوعية لحركة العمل الفرنسي، وقام معها بزيارة تفقدية لسريتها من النساء في حي لابطار,Labattoir، تم منحها وسام الشرف من قبل فرنسا في نيسان/أبريل ١٩٩١ ،تقديرا لجهودها في الكفاح لإبقاء مايوت تحت الإدارة الفرنسية، ولم تتقلد بأي منصب نظرا لعدم تعلمها، ولكنها عرفت بفصاحتها وقدراتها الخطابية المؤثرة، وأصبحت رمزا لبقاء مايوت فرنسية، وتوفيت عام١٩٩٩م. انظر صورتها في (ملحق رقم١١). و http://fr.wikipedia.org/wiki/Mayotte

(٢٠) «Le comando de chatouillis»

(٢١) هي حركة سياسية قومية ملكية تأسست عام ١٨٩٨م.

٢٢)) ولد في ١٧أبريل١٩٠٩ ،وكان رجل سياسة،عمل رئيسا لمجلس الشيوخ الفرنسي١٩٦٨-١٩٩٢ ،ورئيسا للجمهورية بالوكالة ١٩٦٩-١٩٧٤وهلك في ٩ديسمبر١٩٩٦م.

(٢٣) شخصية سياسية فرنسية، ولد ١٨نوفمبر١٩٢٩م، وبدأ يناضل في حركة العمل الفرنسي وعمره ١٥ سنة، وعمل صحفيا، وكان يملك دار صحافة، ورجل سياسة ومناضلا للملكية الفرنسية، وكان رئيسا للجنة الإدارية للعمل الفرنسي، ولعب دورا مهما في مايوت عام ١٩٧٥م في زرع النزعات الانفصالية، وهو نجل Mourice Pujo ،مؤسس مجلة العمل الفرنسي وأحد مؤسسي الحركة، ومات في ١٠نوفمبر٢٠٠٧. راجع: موقع الحركة على الشبكة العنكبوتية: www.actionfrancaise.net

قد يفهم أن سبب قيام الحركة الشعبية هو منطلقات وطنية القصد منها الدفاع عن مصالح مايوت وحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. في إطار وحدة البلاد، ولكن المؤكد أن هذه الحركة قامت -أساسا- من أجل الانفصال، تحقيقا لأجندة خارجية وأطماع امبريالية مقيتة. فمسألة نقل العاصمة إلى موروني ما هي إلا دسيسة، استُخدِم فيها الرئيس سيد محمد كبش فداء، وذلك أنه لم يكن بوسعه قرار ذلك وتنفيذه إلا بموافقة الإدارة الفرنسية، التي خصصت له الموارد المالية الضرورية لإتمام النقل. الأمر الذي يؤكد لنا أن فرنسا وقفت -بقوة- وراء هذه المسألة دافعة سيد محمد إليها لخلق ذريعة على الأرض، يتمسك بها أهالي مايوت لتبرير الانفصال، ثم قامت هي بتحريضهم على ذلك، ودعمهم من وراء الكواليس.

وهذا ما يجعل الحركة الشعبية امتداداً طبيعياً، بل الابن الشرعي للاتحاد من أجل الدفاع عن مصالح مايوت الذي ذكرناه آنفا.

هذا وقد قادت زينه مديري في ١٢مارس ١٩٦٦م مظاهرة نسائية حاشدة تم فيها رشق رئيس مجلس الحكومة سيد محمد شيخ بالحجارة، والذي يعتبر المسؤول الأول عن نقل العاصمة من دزاودزي إلى موروني. كما قامت مناضلات الحركة بالسيطرة على الإذاعة وإيقاف البث عام ١٩٦٧م. وفي ١٣أكتوبر١٩٦٩م قمن بالحيلولة دون سفر وفد من مايوت برئاسة أحمد صالح[٢٤]، المستشار الاقتصادي والاجتماعي لرئيس مجلس الحكومة، إلى موروني، وقد حصلت من جراء ذلك مصادمات عنيفة، توفيت خلالها إحدى المناضلات تدعى زكية ممادي.

وقادت زينه مديري أيضا في ١٩أغسطس١٩٧٣م مظاهرة سلمية أخرى للمطالبة بالإفراج عن النائب يونس بامانا، الذي اعتقل بسبب أعمال العنف التي ارتكبت ضد مواطني مايوت الوحدويِّين، أي الذين يدعون إلى وحدة البلاد.

---

(٢٤) ولد ببلدة Mtsapéré في مايوت في ١٥أكتوبر١٩٢٥من أبوين قمريين، دخل في سلك العمل الإداري عام١٩٥١، وانتخب مستشارا عاما في ١٧يوليو١٩٥٢، وعين في١٥سبتمبر ١٩٦٩م مستشارا اقتصاديا واجتماعيا لرئيس مجلس الحكومة سيد محمد شيخ، ثم وزيرا للعدل والشؤون الإسلامية في عهد سعيد محمد جوهر (٩٩٠-١٩٩٥م).

وهؤلاء، في المقابل، أسّسوا -في المدة نفسها- حزبا سياسيا ذا توجه وحدويٍّ، كان يطالب بالاستقلال من فرنسا، في إطار وحدة الجزر، سمَّوه حزب المصافحة Parti Serrez-la-main، الذي طالما كان يتعرض لمصادمات ومشاجرات من قبل الحركة الشعبية الانفصالية، المدعومة من مجموعات الضغط الفرنسية والسلطات الاستعمارية الرسمية.

وهكذا تمَّ زرع بذور الفتنة ودق إسفين الانشقاق، وبرزت إرهاصات انفصال مايوت وبلقنة الأرخبيل، حسبنا الله ونعم الوكيل.

المبحث الثالث

جهود الأفارقة والعرب في استقلال جزر القمر بجزرها الأربع

لقد تضامنت حكومات وشعوب الدول الإفريقية مع قضية شعب جزر القمر، وناقش مؤتمر القمة الإفريقي التاسع المنعقد في الرباط عام١٩٧٢م هذه القضية، ورفض القادة الأفارقة المؤتمرون وجهة نظر فرنسا، التي ادعت أن الوضعية القانونية للأقاليم الفرنسية فيما وراء البحار تنطوي على قدر وافر من الاستقلال السياسي الحقيقي، وبالتالي، قرروا عرض المشكلة على الأمم المتحدة، وتمكنت المجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة - بالفعل- في ٢٥أغسطس ١٩٧٢م، من إدراج جزر القمر في قائمة الدول المستعمَرة التي يجب منحها استقلالها(٢٥).

وفي هذا الصدد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة فرنسا- بأغلبية ساحقة- إلى منح جزر القمر استقلالها، وفق قرار الأمم المتحدة رقم (١٥١٤) القاضي بمنح الاستقلال على وجه السرعة إلى البلاد التي تخضع للاستعمار، والذي ورد فيه أيضا في المادة السادسة: «أن كل محاولة لتقسيم وحدة الأراضي لأي بلد، جزئيا أو كليا، فإنها تتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة»(٢٦).

وعندما لوحظت تحركات الحكومة الفرنسية وتكتيكاتها المريبة على المستوى المحلي والدولي، والرامية إلى تفكيك الجزر وبلقنتها، أصدرت الجمعية العامة في ١٤ديسمبر١٩٧٣قرارا آخر ناشدت فيه الحكومة الفرنسية، بصفتها السلطة الإدارية في أرخبيل القمر، بالعمل على احترام وحدته وسلامة أراضيه.

ولكن فرنسا ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن صمت أذنيها من سماع هذه المناشدات، وعقدت عزمها على رمي تلك القرارات الدولية، التي كأنها اعتمدت لتطبيقها على الدول الصغرى دون الكبرى، عرض الحائط.

(٢٥) انظر:التطور السياسي في جزر القمر، للأستاذ حاجي عبد الحميد، بحث مقدم في المعهد الدبلوماسي بالقاهرة. ص ٣٢ و La naissance de l'élite politique comorienne, op.cit, p.193

(٢٦) انظر: قرار رقم ١٥١٤ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في٤ ديسمبر١٩٦٠م.

وعلى المستوى الثنائي، نشير إلى دور جمهورية تنزانيا المتحدة في استضافة حركة تحرير جزرالقمر(موليناكو)، وتقديم الدعم اللوجيستي والمنبر الإعلامي لها، مشيدا بالدعم السياسي والثقافي الذي قدمته بعض الدول العربية إلى جزر القمر، وهي في معمعة النضال من أجل الحرية والاستقلال. فقد قدمت مصر والسودان وليبيا والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية عددا من المنح الدراسية لأبناء جزر القمر في عهد الحكم الذاتي، مما كان له أثر طيب في تأهيل الكوادر القمرية، ورفع معنويات المسؤولين إزاء خيار الاستقلال، من أجل العودة إلى حضن الأمة العربية ومنظومة التضامن الإسلامي.

وفي هذا السياق نذكر الزيارات إلى جزر القمر، والتي قام بها - على التوالي- كل من الشيخ هادي أحمد الهدار، المستشار برابطة العالم الإسلامي لشؤون شرق أفريقيا[٢٧]، في١٣٨٧/٣/٧هـ، والشيخ حسين عبد الله سراج، المدير العام للرابطة، عام١٣٩٢هـ، والشيخ محمد محمود الصواف، عام ١٣٩٣هـ، الذي حمل رسالة خطية من جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود إلى فخامة رئيس مجلس الحكومة أحمد عبد الله بن عبد الرحمن[٢٨].

ولرصد بعض أصداء وأبعاد هذه الزيارات وذلك الحراك العربي الإسلامي ننقل غيضا من فيض ما جاء في تحقيق صحفي بعنوان: «شعب جزائر القمر يرحب بدعوة التضامن الإسلامي..» كتبه الأستاذ عبد الكريم نيازي في جريدة البلاد السعودية:

«إن رحلة الأستاذ هادي بن أحمد الهدار قاضي زنجبار السابق إلى جزائر القمر كانت بداية العمل لإيجاد مزيد من التعاون والتضامن بين شعب جزائر القمر وكافة الشعوب الإسلامية..»[٢٩] .

---

(٢٧) استغرقت الزيارة ١٧يوما، وكان في استقباله في المطار فخامة رئيس مجلس الحكومة سيد محمد شيخ، ورئيس مجلس النواب سمو الأمير سيد إبراهيم بن سيد علي، وسماحة رئيس القضاة سيد محمد بن عبد الرحمن آل أبي بكر بن سالم. راجع: جهود المملكة العربية السعودية في دعم التنمية الشاملة في جزر القمر، للمؤلف، الرياض: الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م،ص٣٢ هامش رقم ٣٢.

(٢٨) انظر، المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

(٢٩) جريدة البلاد، العدد الصادر في يوم االخميس١٧ذي القعدة ١٣٨٧هـ.

وكتب الهدار نفسه بعد زيارته تلك مقالا بعنوان:«لحكومة الإسلامية المجهولة بجزائر القمر»[٣٠] .

ولعل من مخرجات هذا الحراك العربي القمري الذي بدأت ملامحه تتشكل نتيجة ذلك التواصل من خلال بوابة منظومة التضامن الإسلامي ما نقرأه - غداة الإعلان عن الاستقلال - في المقال الذي كانت جريدة الرياض قد نشرته عن الزيارة الرسمية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير فهد بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد في المملكة آنذاك، إلى باريس واستقبال الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان لسموه، تحت عنوان: «سحابة صيف في العلاقات العربية الفرنسية» جاء فيه:

«جيبوتي ومايوت أو محك العلاقات الطيبة..على الرغم من كل هذا التطور الإيجابي في العلاقات الفرنسية- العربية نجد أن هناك ما قد يعكر الجو إذا ما سارعت فرنسا[٣١] لتلافيه وإيجاد الحلول الجذرية له معتمدة على مبادئها الإنسانية التي تتصف بها واعتمدتها في كثير من علاقاتها مع الدول التي كانت تستعمرها سابقا. وأهم ما يعترض فرنسا حاليا، وبالتالي ما يهم العالم العربي قبل كل شيء -هما دولتا جزر الكومور التي استقلت حديثاً رغم معارضة فرنسا والصومال الفرنسي وهو الأهم بالنظر لكون الصومال دولة في الجامعة العربية ..وعلى ذلك فإن طرح القضية أمام مؤتمر القمة العربي المقبل، سيكون اختبارا عسيرا للعلاقات العربية- الفرنسية. ذلك أن باريس تبدو مصرة على البقاء في جيبوتي (كما في مايوت) حيث يرابط ستة آلاف جندي فرنسي في منطقة لا يزيد عدد سكانها على ٢٥٠ ألفا، حيث يجري العمل الآن لبناء قاعدة جوية فرنسية للصواريخ في موقع يسمى عبق عند مدخل باب المندب»[٣٢] .

وفيما يتعلق ببصمات الجماهيرية العربية الليبية في هذا النضال القمري ضد الاستعمار الفرنسي، ننوه بالجهود المادية والمعنوية التي قدمتها للأرخبيل في ذلك

(٣٠) نشر في أخبار العالم الإسلامي في عددها ٤٢من سنتها الأولى، الصادر في يوم الاثنين ٢٣جمادى الأولى١٣٨٧،ص٣.

(٣١) إن العبارة السليمة -على ما يبدو- هي :(إذا لم تسارع فرنسا...).

(٣٢) الرياض، العدد:٣١٠٨، السنة:١١، في ٢٤رجب ١٣٩٥هـ(٢أغسطس١٩٧٥م.

الوقت، حيث أرسل قائد ثورة الفاتح العقيد معمر القذافي وفدا كبيرا إلى جزر القمر، للاطلاع -عن قرب- على الأوضاع السياسية والثقافية والنضالية، وتقديم الدعم المالي والسياسي والثقافي اللازم، واستمرت الزيارة من ٢٤نوفمبر إلى ٦ ديسمبر١٩٧٣م. وفي ٢٤ نيسان/أبريل١٩٧٤م، قام وفد سياسي قمري بزيارة رسمية إلى ليبيا بدعوة من العقيد القذافي.

ثم قام الرئيس أحمد عبد الله، رئيس مجلس الحكومة، بزيارة أخرى إلى طرابلس استغرقت أسبوعا، بعد زيارته لباريس ولقائه فيها في ٢أبريل ١٩٧٥م، بالوفد البرلماني الفرنسي الذي كان قد زار الأرخبيل في المدة من ١٠مارس إلى١٧منه عام ١٩٧٥م في فترة غياب الرئيس عبد الله، ومن ثم التقى به بعد عودة الوفد إلى باريس.

وكان هذا الوفد الفرنسي قد تشكل من الكتل السياسية النيابية في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، زار الجزر للالتقاء بجميع الأطراف السياسية القمرية من كل الأطياف، لتقييم الوضع بعد تنظيم الاستفتاء، وبروز موقفين متباينين بين باريس وموروني بشأن اعتماد نتائج الاستفتاء.

هذا وفي طريق عودة الرئيس عبد الله إلى الجزر لبَّى دعوة أخيه قائد ثورة الفاتح لزيارة طرابلس الغرب، رافقه كل من سماحة رئيس القضاة سيد محمد بن عبد الرحمن آل الشيخ أبي بكر بن سالم ، ومحمد أحمد، ومحمد دخلان، نائبان في الجمعية الوطنية الفرنسية، وسعادة أحمد صالح، مستشاره الاقتصادي والاجتماعي، ومعالي محمد تقي عبد الكريم، ومعالي علي مروجاي، وزيران في الحكومة، أولهما للداخلية، وآخرهما للتعليم.

وقد شكلت هذه الزيارات المتبادلة بين البلدين، وما دار فيها من نقاشات، وما تم رسمه من آفاق التعاون المستقبلي، وفتح صفحة جديدة من التفاؤل، حافزا قويا لدى القيادة السياسية القمرية- موالاة ومعارضة- للمضي قدماً في التحرر من ربقة الاستعمار الفرنسي، والعودة إلى المحيط العربي الإفريقي.

وبالتالي، ومن غير المستبعد أن تكون للجماهيرية العظمى اليد الطولى والتأثير القوي

المباشر في تعجل أحمد عبد الله بالإعلان عن الاستقلال من جانب واحد، وبصورة ثورية مفاجئة.

ومما يعزز هذا الرأي ما ورد في المقابلة الإذاعية للرئيس أحمد عبد الله إثر عودته من تلك الزيارة، والتي رد فيها على أسئلة الصحفيين في ١١أبريل ١٩٧٥م، حيث ذكر أنه استقبل استقبالا حارا، استقبال رئيس دولة (مستقلة كاملة السيادة)، وليس رئيس مجلس حكومة حكم ذاتي، وقد يُشمُّ من تلك المقابلة رائحة إعلان حرب ضد فرنسا، ونبرة تحدٍ واضحٍ للقوى المعارضة لحكمه(٣٣). الأمر الذي جعل غير قليل من المراقبين يرون أن هذه الزيارة وتلك المقابلة قد شكّلتا بداية نهاية الحكم الأول للرئيس أحمد عبد الله، حيث أعلن عن الاستقلال في ٦يوليو١٩٧٥ (٢٧جمادى الآخرة١٣٩٥هـ)، وأطيح بحكمه في ٣أغسطس من العام نفسه(٢٦رجب١٣٩٥هـ).

(٣٣) اقرأ النص الكامل للمقابلة في كتاب , Mayotte: Le contentieux entre La France et Les Comores op.cit.,pp.142-149

المبحث الرابع

اتفاق باريس على منح الاستقلال

وإجراء الاستفتاء وموقف فرنسا من النتيجة

بناءً على قرار مجلس النواب بشأن التفاوض مع الحكومة الفرنسية قاد الرئيس أحمد عبد الله وفداً قمرياً ضم العديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية من كل الأطياف[٣٤] إلى باريس للتفاوض مع المسؤولين الفرنسيِّين حول المسائل العالقة بشأن الاستقلال، وفي ١٥يونيو١٩٧٣م تم التوقيع بين الجانبين على اتفاقية بشأن الترتيبات الخاصة بمنح الاستقلال.

وكان مما تضمنته الاتفاقية النقاط الرئيسة التالية:

- ❖ حق جزر القمر في حصولها على الاستقلال.
- ❖ التأكيد على الوحدة السياسية للجزر الأربع وسلامة أراضيها.
- ❖ منح الاستقلال، خلال فترة خمس سنوات، في ظل التعاون المشترك والصداقة والتفاهم المتبادل.
- ❖ إجراء استفتاء عام ليقول الشعب القمري كلمته.

ووقع على الاتفاقية عن الجانب القمري الرئيس أحمد عبد الله، وعن الجانب الفرنسي وزير الدولة (كاتب الدولة) لما وراء البحار السيد/ برنارد ستاز (Bernard Stasi).

وجرى الاستفتاء في ٢٢كانون أول/ديسمبر١٩٧٤م(٨ذي الحجة١٣٩٤هـ)، تحت مراقبة الأمم المتحدة، وصوت حوالي ٩٥٪ ممن يحق لهم التصويت من القمريين بنعم لصالح الاستقلال، بينما أجاب ٥٪ من الناخبين بالنفي(لا). وكانت هذه المعارضة لاستقلال الأرخبيل التي دعمتها فرنسا متمركزة في مايوت، وقادتها الحركة الشعبية الماورية ذات

(٣٤) منهم محمد تقي عبد الكريم،.والسيد محمد عبد الرحمن، رئيس القضاة.وأحمد صالح...

التوجه الانفصالي بزعامة مارسيل هنري، والتي أُوعزت إليها مهمة انفصال الجزيرة، فرفضت هذه الحركة رفضاً قاطعاً لنداءات الحكومة الوطنية والأحزاب السياسية- بكل أطيافها -للحفاظ على وحدة البلاد.

وحيال هذا الوضع المتأزم، أصرَّت فرنسا على اعتبار نتيجة التصويت من كل جزيرة على حدة، مما يعني أن نسبة ٥٪ تمثل الأغلبية بالنظر إلى عدد الناخبين في جزيرةمايوت دون الجزر الأخرى، وبالتالي فإن مايوت بموجب هذه النتيجة اختارت البقاء تحت الاستعمار الفرنسي، ومن ثمّ رفضت فرنسا منح الجزر الأربع الاستقلال مخالفة بذلك للاتفاقية الموقعة بين الجانبين بشأن ترتيبات الاستقلال، واللوائح المنظمة لعملية الاستفتاء.

المبحث الخامس

الإعلان عن الاستقلال من جانب واحد

واعتراف المجتمع الدولي به

وعلى ضوء نتيجة الاستفتاء عمدت الجمعية الوطنية الفرنسية- كما قلنا- إلى الاعتبار أن نسبة ٥٪ ممن صوتوا بالنفي هي تعني ٦٥,٥٪ من الأصوات في جزيرة مايوت ضد الاستقلال، وبالتالي رفضت التصديق على مجمل النتائج كما جاء على مستوى الجزر الأربع (وهو ما كان متفقا عليه)، وسعت إلى تقديم اقتراحات انفرادية جديدة تقضي بإعادة إجراء استفتاء في كل جزيرة على حدة. إلا أن رئيس الحكومة أحمد عبد الله الذي اعتبر هذا الموقف الفرنسي خرقاً سافراً للاتفاق، وأن القانون الجديد غير مقبول وصعب التطبيق، دعا في ٦تموز/يوليو ١٩٧٥ (٢٧جمادى الآخرة١٣٩٥هـ) إلى عقد جلسة طارئة لمجلس النواب[٣٥]، تم فيها الإعلان من جانب واحد عن استقلال الجزر الأربع في الحدود التي كانت عليها في عهد الاستعمار.

فأعلنت مجموعة من الدول[٣٦]، في ٩يوليو١٩٧٥م، عن اعترافها باستقلال هذه الجزر، التي ظلت تحت الاستعمار الفرنسي قرابة قرن ونصف قرن من الزمن.

وكان أول رد فعل فرنسي رسمي ما أعلنه المسيو ستاز، وزير الدولة لأقاليم ما وراء البحار، يوم الخميس ١٥/٧/١٩٧٥هـ(١٧/٧/١٩٧٥م):« إن هم الحكومة الفرنسية الآن هو العمل على المحافظة على وحدة الجزر، إن الممثلين المنتخبين من الجزر الثلاث - كومور الكبرى، وأنجوان، وموهيلي- قرروا إعلان الاستقلال بالإجماع، وأنهم على علم بأن موقف مايوت - الجزيرة الرابعة- لن يتبدل إزاء خطوتهم..فهم وراء الانفصال، وأن فرنسا تعطي الاستقلال ولكن لا يمكنها إعطاء الوحدة. ثم أضاف الوزير: «لا زلنا بانتظار طلبات الكوموريين(سكان جزر القمر) لتسوية عملية انتقال السلطة وضمن إطار تلك التسوية

(٣٥) نواب جزيرة مايوت قاطعوا الجلسة ولم يحضروها.

(٣٦) من هذه الدول: الجزائر وغينيا وتنزانيا ومدغشقر وزامبيا وموزمبيق والصين الشعبية والكاميرون وأوغندا والمغرب وغينيا الاستوائية وبتسوانا والنيجر.راجع: التطور السياسي في جزر القمر(مرجع سابق)،ص ٣٦.

سيتم ترحيل الجنود الفرنسيين وأن المباحثات بهذا الخصوص ستبدأ في الأيام القليلة القادمة»[٣٧] .

وحسب صحيفة الرياض السعودية أن الصحافة الفرنسية شنّت حملة واسعة على الرئيس أحمد عبد الله متهمة إياه بخرق الاتفاقيات المعقودة بين فرنسا والحكومة المحلية. وبعد انتخابه رئيسا في اليوم التالي من إعلان الاستقلال كتبت صحيفة ليموند الفرنسية مقالا افتتاحيا جاء فيه: «لقد ضرب أحمد عبد الله، رئيس حكومة جزر الكومور، عرض الحائط بقرار النواب الفرنسيين في ٣٠حزيران الماضي، وقد رد بقوة على تردد البرلمان الفرنسي أمام عملية من شأنها أن تؤدي إلى التضحية بجزيرة مايوت التي ترغب في البقاء تحت السيطرة الفرنسية، كما أنه كان يأمل نزع سلاح منتقديه في المعارضة التي اتهمته باستمرار أنه (رجل باريس).. إن هذه الخطوة المفاجئة تعطل المسيرة الطبيعية التي كانت تسير عليها الكومور منذ ٢٢كانون الأول سنة ١٩٧٤يوم تم الاتفاق على الرغبة في بلوغ الاستقلال (ضمن إطار الصداقة والتعاون مع فرنسا)..وإن هذا الواقع يهدد جدياً محاولة الاستقلال التي يقوم بها أحمد عبد الله والتي تهدف إلى الإبقاء على وحدة الجزر..».

وأضافت «الرياض» أن الرئيس أحمد عبد الله كان قد قال عشية انتخابه رئيسا:«أظن أن جزيرة مايوت لن تتحرك ما لم تتلق الأمر من فرنسا، وأن مسؤولية الأحداث القادمة تقع على عاتق باريس فنحن اللحمة وفرنسا السكين»[٣٨] .

هذا، وكانت منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا التجمع الإسلامي الكبير الذي يضم ٥٧دولة إسلامية، هي أولى المنظمات الدولية والإقليمية التي سارعت إلى الاعتراف باستقلال جزر القمر، حيث إن قرارها رقم ٥/ ٦- س صادر من مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي المنعقد في دورته السادسة العادية في جدة بالمملكة العربية السعودية، في

(٣٧) راجع : الرياض، العدد ٢١٠١، السنة:١١، الصادر في: ١٣٩٥/٧/١٥هـ الموافق:١٩٧٥/٧/٢٥،خبر صحفي بعنوان «جزرالكومور..أحدث دولة مستقلة معظم سكانها..من العرب».

(٣٨) المرجع نفسه والصفحة ذاتها.

الفترة من ٣ إلى ٦ رجب ١٣٩٥ هـ الموافق من ١٢ إلى ١٥ يوليو ١٩٧٥م بشأن دعم ومساندة نضال حركات التحرير الإفريقية ينص في الفقرة العاملة الثالثة على أن المؤتمر:

«يهنئ شعب جزر القمر الشقيق لنيله الاستقلال ويعبر عن مساندته له في المحافظة على استقلاله ووحدة أراضيه».

وفي ١٨ يوليو ١٩٧٥ اعترفت المنظمة الوحدة الأفريقية باستقلال الجزر الأربع، وطالبت الدول الإفريقية بسرعة الاعتراف بالدولة الجديدة[٣٩]. كما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم٣٣٨٥ (الدورة٣٠) في ١٢نوفمبر ١٩٧٥م (٢٠ذي القعدة ١٣٩٦هـ) الخاص بقبول عضوية جزر القمر في المنظمة الدولية، واستقلالها عن فرنسا بجزرها الأربع، وسيادتها الكاملة وسلامة أراضيها ووحدتها.

بيد أن فرنسا التي امتنعت عن التصويت لمشروع القرار المذكور، أصدرت قانونا انفصاليا رقم ٧٥-١٣٣٧ في ٣١ديسمبر١٩٧٥ لاعتماد فرز أصوات الاستفتاء في كل جزيرة وحدها، والاعتراف باستقلال الجزر الثلاث من غير مايوت التي منحتها هيكلا إداريا خاصا، وبقيت تحت إدارتها.

(٣٩) انظر التطور السياسي في جزر القمر(مرجع سابق)، ص.٣٦.

المبحث السادس

دور الأقلية الملغاشية في تمكين فرنسا من احتلال مايوت

عندما نلقي نظرة عامة على تاريخ جزر القمر السياسي نجد الدور المشبوه الذي لعبه شخصيات ملغاشية-لحماً ودماً - تواطؤاً مع فرنسا من أجل تمكينها من فرض سيطرتها على الأرخبيل القمري قديما، و بلقنته حديثا.

ففي السابق نجد كلا من أندريان تسولى و رومانيتاكا (١٨٣٢-١٨٤١م) الملغاشيين اللذين كانا السبب الرئيس لوقوع جزيرتي مايوت و موهيلي في مخلب الاستعمار الفرنسي.

إن أندريان تسولي -كما رأينا آنفا- بعد هروبه من بلاده، وغصبه الحكم في مايوت، هو الذي تنازل عنها لفرنسا في ٢٥أبريل ١٨٤١م، مقابل مبلغ قدره سبعة آلاف فرنك.

أما رومانيتاكا الذي وصل إلى موهيلي عام ١٨٣٢، وأصبح سيدا فيها، وأسس بها حكما وراثيا، استمر إلى أواخر القرن التاسع عشر، فإن كريمته المعروفة بالسلطانة جومبيه فاطمة (١٨٣٦-١٨٧٨) [٤٠]، وأحفاده الذين توارثوا السلطة -من بعده- هم الذين مهدوا لتسليم الجزيرة إلى الفرنسيين في ١٦أبريل١٨٨٦.

---

(٤٠) ولدت في حوالي عام ١٢٥١هـ /١٨٣٦، وتم تتويجها سلطانة على الجزيرة رسميا ١٢٦٥هـ/١٨٤٩م، بعد وفاة والدها عام ١٢٥٦هـ/١٨٤١م، وتزوجها العربي العماني سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي (المتوفى عام ١٨٦٤م) أحد أفراد الأسرة البوسعيدية الحاكمة في عُمان وزنجبار في ذلك الوقت، في ٩سبتمبر١٨٥٢م.وأنجب منها ثلاثة أولاد ذكور: محمد، وعبد الرحمن، ومحمود، تعاقبوا على حكم الجزيرة بعد تنحي والدتهم عام ١٨٦٧ , .وتوفيت عام ١٨٧٨م. و إلى اسمها تنسب جزيرة موهيلي في الوسط الإعلامي والسياسي في الوقت الحاضر: «جزيرة جومبيه فاطمة».

قد تعرضت لهذه السلطانة الشابة لضغوط كثيرة من قبل الفرنسيين، الذين كانوا يتهيئون لاستعمار الجزيرة، وحاولوا تنصيرها، والحيلولة دون زواجها من هذا الأمير المسلم العربي، فلما تم الزواج لم يعجبهم ذلك، وربما هم الذين تدخلوا في الخط من أجل التفريق بينهما، وأثاروا أمامها مشاكل سياسية داخلية للقضاء على نفوذ السلطان البوسعيدي في موهيلي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إبعاد هذا الزوج من الجزيرة.. وللمزيد من التفاصيل اقرأ كتاب المؤلف الفرنسيJean Martin (مصدر سابق).

وكتابنا : جومبيه فاطمة (التنافس العُماني الفرنسي على جزيرة موهيلي القمرية).

ويجدر بالتنويه بأن رومانيتاكا لما استقر أمره في الجزيرة، اعتنق الإسلام، وأصبح يحمل اسم عبد الرحمن. وهذه الورقة -أي اعتناقه الإسلام- ساعدته على تثبيت حكمه وإضفاء صفة الشرعية عليه، وكسب تحالفات شعبية في جزيرة مسلمة، ضد المناوئين لحكمه الذين كانوا ينظرون إليه على أنه كافر غاصب للملك.

كما مكنته على المستوى الإقليمي والدولي من التوجه- في الوقت ذاته- نحو إقامة علاقات التبعية لسلطان عُمان وزنجبار، حامي الأمراء المسلمين في المنطقة - آنذاك - السيد سعيد بن سلطان(١٨٠٦-١٨٥٦م) وهذا مما جعله - كما رأينا سلفاً يدافع عن سيادته.

وقد خدم الرجلان الملغاشيان المطامع الفرنسية، لكونهما نقلا الخصومات الملغاشية - الملغاشية إلى الأرخبيل القمري، وحصل بينهما مواجهات عسكرية في كل من موهيلي ومايوت في ظل تحالفات مع جزيرة هنزوان للمطالبة بسيادتها على كل من موهيلي تارة ومايوت تارة أخرى. فعززت هذه المواجهات شهية المطامع الفرنسية في سيطرتها على الأرخبيل.

ويضاف إلى ذلك الغارات التي كان يقوم بها قراصنة مدغشقر بين الفينة والأخرى على الجزر القمرية، في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، للسلب والنهب، مما خلق ذرائع - وإن كانت ثانوية- للتدخل الفرنسي، من أجل وضع نهاية لهذه الحروب.

ولا يستبعد أن يكون أولئك القراصنة كانوا يشنون هذه الغارات ويقومون بتلك الأعمال بالوكالة، في إطار نظرية استعمارية قديمة -جديدة ظهرت مؤخرا في قاموس مفردات بوش الابن، وهي ما سمَّاها بالفوضى الخلاقة لإيجاد مسوغات الاحتلال.

وفي التاريخ الحديث، نقرأ - على النحو الذي رأيناه أعلاه- أن الذين تواطئوا من سكان مايوت مع الفرنسيين لفصلها من أخواتها هم الأقلية من ذوي الأصول الملغاشية. فقادة حركة الاتحاد من أجل الدفاع عن مصالح مايوت (UDIM) التي أسَّسها جورج ناهودا عام ١٩٥٨م، وتطورت في الستينات في ثوب جديد باسم الحركة الشعبية الماورية(MPM)،

كلهم كريوليُّون (créoles) وملغاش قدموا إلى الجزيرة من سانت ماري (Saine-Marie) التابعة لمدغشقر، من أمثال مارسيل هنري، وزينه مديري وغيرهما.

أما النزر اليسير جداً من قادة الانفصال من غير هؤلاء وأولئك، فهم ممن غرر بهم من أهالي مايوت الحقيقيِّين لأسباب مادية.

وهكذا تكرر السيناريو ذاته في العصر الحاضر، عندما ظهرت الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال، مع هؤلاء القوم ذوي الأصول الملغاشية أنفسهم، الذين نيطت به مهمة انفصال مايوت عن أخواتها القمريّات وقت الإعلان عن استقلال الأرخبيل. وهذا ما وقع بالفعل حينما أعلن القمريون عن استقلال بلادهم في ٦يوليو عام ١٩٧٥م. وما أشبه الليلة بالبارحة! وكأن التاريخ يعيد نفسه.

الفصـل الثـالث

احتفاظ فرنسا بمايوت القمرية وأهداف ذلك

المبحث الأول

خطوات تثبيت واقع الاحتلال

في مايوت والبحث عن الشرعية المفقودة

١- وقوع أول انقلاب في الجزر المستقلة بالوكالة

بعد الإعلان عن الاستقلال في ٦ يوليو عام ١٩٧٥- من جانب واحد- تولَّى أحمد عبدالله ابن عبد الرحمن رئاسة الدولة، ليصبح أول رئيس لجزر القمر المستقلة. بيد أنه أطيح به في ٣أغسطس ١٩٧٥م، أي بعد أقل من شهر واحد من الإعلان عن الاستقلال وتسلمه السلطة، في انقلاب عسكريٍّ أبيض قامت به الجبهة الوطنية الموحدة المعارضة بزعامة على صالح(١٩٧٦-١٩٧٨)، اتُّهمت فرنسا بالوقوف وراءه. وتم تنصيب الأمير محمد جعفر في ٥أغسطس١٩٧٥(٢٨رجب١٣٩٥هـ) رئيسا للمجلس التنفيذي الوطني، وقام المرتزقة الفرنسيون- بقيادة الكولونيل بوب دينار[1]- الذين وصلوا إلى البلاد في بداية شهر سبتمبر، بدعم وتثبيت النظام الانقلابي، والقضاء على جيوب المقاومة الوطنية بالقوة

(١) انظر صورته في ملحق رقم ٢٢ من الكتاب .ولد في بلدة بوردو (بفرنسا) عام ١٩٢٩م، وكان بوليسياً عام ١٩٥٣م في المغرب الذي شهد أول أعماله الإرهابية، وشارك لحساب الحكومة الفرنسية وبإشراف المخابرات الفرنسية، في العديد من الاغتيالات والانقلابات في أفريقيا ،مثل كونغو وأنغولا وبنين، و زائير، وفي اليمن وجزر القمر.. وأطلق عليه لقب قرصان الجمهورية، وكان يتقاضى راتبا شهرياً رسمياً من الحكومة الفرنسية قدره مليون فرنك فرنسي(ما يعادل حاليا ١٥٢٤٥٠ يورو) ، وعندما أراد القيام بانقلابه الثاني في جزر القمر أعلن عن إسلامه وتسمَّى باسم سعيد مصطفى مُهَاجُو، وتزوَّج بفتاة قمرية مسلمة، بيد أن إسلامه- على ما يبدو- لم يتعد حدود النطق بالشهادتين، وكان منذ عام ١٩٧٨في العهد الثاني للرئيس أحمد عبد الله ، الحاكم بأمره، واغتال اثنين من رؤساء جزر القمر، وتم محاكمته صوريا في باريس، وتوفي في ٢٠٠٧/١٠/١٣. راجع: كتاب :-Comores Mayotte: Une histoires néocoloniale ، صفحات : ١٥٧,٩٦-١٦٣. واقرأ سيرته الذاتية على الرابط: http://www.orbspatrianostra.com/colonel.html

العسكرية والآلة القمعية في مبيني [٢]، مسقط رأس محمد تقي عبد الكريم، الذي كان وزيرا للداخلية في الحكومة المطاح بها، وفي جزيرة أنجوان مسقط الرئيس المخلوع أحمد عبد الله، وكان الزعيمان قد لجأ كل منهما إلى منطقة نفوذه لحشد أنصاره ومواليه من أجل مقاومة الانقلابيين.

وأعيد تشكيل الحكومة في ٦كانون الثاني/يناير١٩٧٦، ليحلَّ عليٌّ صالح (١٩٧٦-١٩٧٨م) محل محمد جعفر في رئاسة الدولة، وقد تميز حكمه بالشدة والقسوة والاستبداد والعداء السافر المتبادل بين فرنسا ودولة القمر.

ويبدو أن سبب هذا الخلاف والعداء -بالإضافة إلى التوجهات اليسارية للرفيق الرئيس وسعيه الحثيث لتحويل البلاد نحو المعسكر الشرقي، والتحرر من النفوذ الفرنسي- يكمن في وضع جزيرة مايوت.

ويرى المطلعون على ما كان يجري في كواليس العلاقات الفرنسية القمرية أن المبرر الرئيس للإطاحة بأحمد عبد الله، بعد سبعة وعشرين يوماً من عمر الاستقلال وقيام الدولة الوليدة، هو أن جزيرة مايوت ستعود إلى وضعها الطبيعي في إطار وحدة البلاد، بمجرد رحيل رجل الأعمال أحمد عبد الله من السلطة، لأنه غير مرغوب فيه في مايوت وباريس، ومن ثمَّ فهو العقبة الكأداء أمام الوحدة. إلا أن الانقلابيِّين سرعان ما وقفوا على الحقيقة بعد إنجاز المهمة الموكولة إليهم، فوجدوا أن قرار فصل مايوت هو أمر محسوم لا رجعة عنه، وإقناع فرنسا لهم بالقيام بالانقلاب ما هو إلا فخة وخدعة كبرى لهم للإضرار بمصالح دولتهم الوليدة ولتثبيت واقع انفصال مايوت[٣].

٢) مات بسبب هذه الأعمال القمعية. في يوم ٢ سبتمبر١٩٧٥م خمسة أشخاص، منهم منصب سيد حمد، ومولد مدوهوما، وعلي عيسى ووقوع عدد من الجرحى. أما في هنزوان وفي دموني تحديداً فجرح تسعة أشخاص من المقاومة، بينما لقي مصرعه من جانب الانقلابيين جندي واحد محمد مُواسي الذي أطلق من اسمه على الكوماندوز فسمِّي بـ كوماندو مواسي.

٣)) بناءً على اقتراح مقدم من سالم حاج حميد (عضو في المجلس الوطني للثورة) كان علي صالح قد أرسل في ٥أغسطس ١٩٧٥قبل تشكيله المجلس التنفيذي للثورة (الحكومة) وفداً مكوناً من علي طاهر (كيكي)،ودكتور: بن علي بكر، ومحمد حسن علي إلى مايوت من أجل الطلب من قيادات الحركة الشعبية الماورية الانضمام إلى الحكومة إلا أنهم رفضوا ذلك. انظر : نبذة عن حياة سالم حميد للكاتب محمد شافع بن شرف نشرها في موقع مبيني بفرنسا (mbeni.net.com).

ولعل هذا ما جعل الرفيق علي صالح يتجه- بسرعة جنونية- نحو الاشتراكية ومعاداة الامبريالية الفرنسية.

وبالمقابل قامت فرنسا على الفور بسحب رعاياها - من مدنيِّين وعسكريِّين- من الجزر الثلاث إلى مايوت بدعوى أن مايوت اختارت في الاستفتاء البقاء تحت الإدارة الفرنسية، وقطعت مساعداتها الفنية، مما أحدث فراغا هائلا في الإدارة وقطاعات التعليم والصحة وغيرها، وأربك الانقلابيِّين.

ومن هنا لجأ الرفيق على صالح إلى الاستعانة بطلاب المدارس الثانوية في إدارة الدولة، وسد الفراغ في المدارس[٤]، معتمدا على سياسة البطش والقمع ضد المعارضين والمحافظين. فشهدت الدولة الوليدة ما سماه بعد ذلك بعض الكتَّاب بجمهورية المُرد[٥]، الأمر الذي أوجد مسوغا إضافيا لدى فرنسا وعملائها ودعاة الانفصال في مايوت لإبعاد الجزيرة عن أخواتها وتكريس الانفصال.

وثمة تساؤلات وجيهة تطرح نفسها بقوة عن الدوافع الحقيقية لقيام الرفيق على صالح ورفاقه بهذا الانقلاب، في هذا التوقيت بالذات؟ لمصلحة من؟ فهل كان ذلك عمالة أم توريط؟.

ومهما يكن الرد على هذه التساؤلات التي بقيت ألغازا محيرة فإن الرفيق علي صالح، الذي ظل في نظر البعض رمزا للوطنية حتى الآن[٦]، لم يكن هو الوحيد الذي تم توريطه

(٤) كانت الجمهورية الجزائرية في أوائل الدول الشقيقة التي وقفت بجانب الجزر في هذه الأوقات العصيبة، حيث قدمت بعثات دراسية كثيرة لأبناء الجزر الحاصلين على الثانوية العامة وفتحت أبواب جامعاتها آنذاك لاستقبالهم.

(٥) أول رواية قمرية بالفرنسية للروائي القمري محمد طاهر، صدر عام ١٩٨٥وتحتوي ٢٢٨ صفحة ،وطبعت في باريس.

٦)) بعد قبول عضوية جزر القمر بجزرها الأربع في الأمم المتحدة في ١٢نوفمبر١٩٧٥، نظم الرفيق علي صالح بعد أسبوع، أي في ٢١نوفمبربالتحديد،عملية بهلوانية رمزية لتحرير مايوت قادها هو نفسه أطلق عليها اسم : «مسيرة الورد» وهي عبارة عن طائرة تجارية محملة بما يتراوح مائة جنود من القمريين، من غير أسلحة، أقلعت من موروني إلى مايوت، من أجل القيام بمسيرة سلمية لاستعادة الجزيرة، إلا أنها وجهت بالشغب والعنف من قبل مناضلي الحركة الشعبية الانفصالية.

في هذا الوحل أو استخدامه كعميل، فقد كشف مؤخرا قائد الحرس القمري معلم جوسف -يومها- في مقابلة تلفزيونية محلية عن أن فرنسا لم تلتزم بتعهداتها إزاءه، والتي هي عبارة عن شراء سيارة له، مقابل تسريح الحرس القمري يوم الانقلاب لتمكينه من النجاح.

وفي معرض نفي السفير الفرنسي الأسبق لدى جزر القمر آلان ديشا(Alain Deschamps) (يناير١٩٨٣-يوليو١٩٨٧) في كتابه : «جزر القمر أحمد عبد الله»، عن علاقة بلاده بهذا الانقلاب، أكد خيانة هذا القائد ذاكراً:

«إن خيانة القائد معلم، بتسريح حرسه القمري أدى إلى نجاح المهمة ولم تكن هناك ضرورة لاستخدام هذه الترسانة الزهيدة التي كشف عنها علي صالح نفسه أن الانقلاب تم بواسطة تسعة مناضلين مجندين بأربع بنادق صيد، وخمسة مسدسات مستعارة من أصدقاء»[٧] .

و مضى الدبلوماسي الفرنسي قائلا: هذا لا يعني نفي إمكانية مشاركة بعض مواطنينا في هذه العملية لأسباب خاصة بهم، مثل إفي ليبري (Yves Lebret) الذي كان عدوا لدودا لأحمد عبد الله بسبب إقالته من إدارة الخطوط الجوية القمرية، وهو الذي قام بتجميع المرتزقة والتعاقد معهم، وقاد طائرة صغيرة للإسناد الجوي في قمع المقاومة في مبيني، كما أن مجموعة ضغط ماورية (من جزيرة مايوت) ساهمت في الانقلاب، أو على الأقل فاحت منها ما سماه : « عطر » المؤامرة[٨].

٢- اعتماد القانون الانفصالي رقم ٧٥-١٣٣٧

قامت الجمعية الوطنية الفرنسية باعتماد القانون الانفصالي رقم ٧٥-١٣٣٧وتاريخ ٣١ديسمبر١٩٧٥ الذي عرضته الحكومة بشأن انعكاسات الإعلان عن استقلال جزر القمر، وأقرت فرز أصوات استفتاء كل جزيرة على حدة، والاعتراف باستقلال الجزر القمرية الثلاث دون مايوت، وإجراء استفتاء ثان فيها.

(٧) Alain, Deschamps: Les Comores d'Ahmed Abdallah, Karthala, Paris, 2005, p.88 .

(٨) المرجع نفسه (بتصرف) ص.٨٨و٨٩.

وهذا القانون الانفصالي عارضه -بشدة- نواب اليسار، وتقدم واحد وستون نائبا فرنسيا[٩]، بطلب إلى المجلس الدستوري لإلغاء هذا القانون الذي يفصل مايوت عن شقيقاتها، لأنهم وجدوا فيه مخالفة صريحة لدستور بلادهم، وللمواثيق والقوانين الدولية، إلا أن المجلس الموقر لم يلغه، بل صادق عليه.

٣- تنظيم استفتاء في مايوت وعدم الاعتراف المجتمع الدولي بشرعيته

في ظل مساعي فرنسا الرامية إلى إضفاء الشرعية على احتفاظها بـ مايوت،من خلال موقفها المرفوض - جملة وتفصيلا- من قبل السلطات القمرية، في اعتماد فرز أصوات الاستفتاء لكل جزيرة على حدة، مما حدا الحكومة الفرنسية إلى الاعتراف في ٣١ ديسمبر ١٩٧٥م ، باستقلال الجزر الثلاث دون مايوت ، أجرت السلطات الفرنسية لتغطية فعلتها هذه استفتاء آخر في مايوت في ١١أبريل عام ١٩٧٦ أكدت فيه مايوت مجددا بنسبة ٩٩٪ ممن يحق لهم التصويت البقاء تحت الإدارة الفرنسية في وضع إداري: مجموعة إقليمية.

وكانت فرنسا قد أوعزت إلى الحركة الشعبية الماوريَّة في وقت سابق القيام بخطوة استباقية للتأثير على نتائج الاستفتاء، وذلك بترحيل عدد كبير من المواطنين من ذوي أصول الجزر الأخرى وخاصة من الأنجوانيِّين إلى خارج الجزيرة، لأنهم كانوا وحدويّين، ومن ثم يفترض أنهم سيصوتون في الاستفتاء لصالح الاستقلال ووحدة البلاد[١٠].

وإجراء فرنسا هذا الاستفتاء، بدعوى العمل بمبدأ حق تقرير المصير لمواطني مايوت، يذكرنا بـ «ديمقراطية الوَقواق»، وهي -كما جاء في تعبير جان ماري تجباو(Jean Marie Tjibaou) [١١]: «أنها ديمقراطية شخص يقيم في منزلك ثم يطلب منك تنظيم استفتاء لمعرفة من تعود إليه «ملكية المنزل».

(٩) من هؤلاء النواب «جان بيير شيفنمن» Jean-Pierre Chevenment (كان وزيرا للدفاع في حكومة فرنسوا ميتران).

(١٠) Jean Fasquel. Mayotte, Les Comores et La France. (1991), L'Harmattan, p.105.

(١١) هو نجل زعيم قبلي وناشط سياسي من كاليدونيا الجديدة، ولد عام ١٩٣٦ ،ودرس علم الأعراق البشرية في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس ، وكان كاهنا ، وتخلى عن دعوته الدينية بعد عودته إلى بلاده للعمل السياسي والوظيفي، وقال: «إنه يعتقد أنه من المستحيل على أي كاهن في هذا البلد اتخاذ موقف، على سبيل المثال لاستعادة الأراضي إلى شعبه «وتقلد عدة مناصب قيادية وسياسية وكان زعيما لحركة الاستقلال، وتميز نهجه النضالي بعدم استخدام العنف، واغتيل ٤ مايو ١٩٨٩. المصدر:
www.universalis.fr/.../jean-marie-tjibaou

وبالتالي كانت نتيجة الاستفتاء - كما رأينا- على النحو الذي رتب لها، ولم يعترف المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة، والمنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بهذا الاستفتاء، وما تمخض عنه من نتائج.

وفي هذا السياق، فقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة- بشدة- بموجب قرارها رقم ٣١-٤ الصادر في ٢١أكتوبر١٩٧٦، الوجود الفرنسي في مايوت، الذي يشكل خرقا سافرا للوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية والسيادة لجمهورية مستقلة: جزر القمر. كما رفضت بموجب القرار ذاته رفضا قاطعا هذا الاستفتاء ومخرجاته، معتبرة ذلك وكل الاستفتاءات التي تنظمها فرنسا مستقبلا في هذه الجزيرة لاغية و باطلة.

أما مجلس جامعة الدول العربية - من جانبه- فقد اعتمد على قرار يستنكر هذا الاستفتاء الذي - وفق لما ذكر القرار- يسيء إلى سيادة جزر القمر ووحدة شعبها وأراضيها. ورفض القرار الاحتلال الفرنسي لجزيرة مايوت لتهديده للوحدة الوطنية لجمهورية القمر المستقلة ولأمنها وسيادتها على أراضيها، كما أنه يهدد استقلال وأمن المنطقة وأفريقيا كلها. وأوضح القرار أن مجلس الجامعة يطلب من حكومة فرنسا الانسحاب فورا من جزيرة مايوت. ودعا القرار - من جهة أخرى- الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلي الدول العربية في منظمة الأمم المتحدة إلى أن يعربوا لسكرتير عام الأمم المتحدة عن قلق جامعة الدول العربية إزاء احتلال فرنسا لجمهورية جزر القمر، وأن يطلبوا منه التوسط لدى فرنسا لسحب قواتها من جزر القمر(١٢).

ولكن فرنسا التي سعت جاهدة لتحقيق أمنيتها الاستعمارية أصرت على فصل مايوت عن باقي الجزر، ليظل وجودها في الأرخبيل قائما،رغم أنف القمريِّين والشرعية الدولية.

٤- صدور قانون فرنسي عام١٩٧٩ لاعتبارمايوت فرنسية

ضمن إجراءات فرض أمر انفصال مايوت، وخلق وقائع قانونية على الأرض، من هذه الدولة العظمى الصديقة التي يربطنا بها تاريخ طويل مشترك، قامت الجمعية الوطنية

(١٢) انظر: جريدة المدينة - العدد ٣٦٢٩ الصادر في ١٣٩٦/٢/١٩هـ. ونذكر هنا أن صدور هذا القرار من الجامعة العربية كان قبل انضمام جزر القمر إليها عام ١٩٩٣. أما بعد الانضمام فلم تجر - حسب علمي- مناقشة هذه القضية في مجلس الجامعة ناهيك عن صدور قرار بشأنها إلا في قمة الدوحة عام ٢٠٠٩.

الفرنسية في ٢٢ديسمبر١٩٧٩باعتماد قانون رقم ٧٩-١١١٣ نص في مادته الأولى «أن جزيرة مايوت جزء من الجمهورية الفرنسية».

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مصداقية المقولة التي تنسب إلى الجنرال ديغول ومفاده أن فرنسا ليست لها أصدقاء وإنما لديها مصالح، ونفهم من ذلك أن مصالحها مقدمة على علاقات الصداقة، مهما كان مستواها قوة وضعفا، وفوق كل الاعتبارات حتى على القيم الإنسانية والقوانين الدولية.

٥- زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك لمايوت

قام جاك شيراك، رئيس الوزراء الفرنسي في أول حكومة التعايش في عهد الجمهورية الخامسة، والزعيم اليمني الديغولي، بزيارة إلى مايوت في ١٩٨٦، لدوافع انتخابية. إلا أن هذه الزيارة، عمقت فجوة الانفصال، وساهمت في تأكيد سياسة البلقنة التي ظهرت للعلن منذ ١٩٧٤م، وتم الشروع في شرعنتها في ١٣ديسمبر١٩٧٥بصدور القانون الانفصالي رقم ٧٥-١٣٣٧، في عهد الرئيس جيسكار ديستان، كان شيراك نفسه فيه رئيسا للوزراء في حكومة يمينية، ذات أغلبية يمينية في الجمعية الوطنية أيضا. كما عززت مكانة الانفصاليين ورفعت من معنوياتهم.

وفي مقابل ذلك نجد موقفاً رمزياً مغايراً تماماً من خصم شيراك السياسي الاشتراكي فرنسوا ميتران، رئيس الجمهورية، إذ قام هو بزيارة رسمية إلى موروني[١٣]، عاصمة الجزر الثلاث المستقلة، عام ١٩٩٠، دون الذهاب إلى مايوت. وهذه الزيارة مع رمزيتها في وحدة الجزر إلا أنها لا تخرج- في تقديري- من سياق المساجلات السياسية، التي كانت تدور بين القطبين السياسيين على المشهد السياسي الفرنسي، ومجرد تسجيل نقاط في الحملات الدعائية، لأن الواقع المشاهد يدل على أن الديغولية والاشتراكية، بشأن هذا النزاع القمري الفرنسي وجهان لعملة واحدة.

(١٣) أول زيارة لفرنسوا ميتران للجزر، كانت في ٦-٧يناير/١٩٥١ عندما كان وزيرا لفرنسا ما وراء البحار.

٦- فرض تأشيرة بلادير (Balladur)

إن مما يميز الشعب القمري أنه شعب واحد توحده عدة وشائج وصلات مشتركة، تتمثل في وحدة الدين، وروابط الدم والقرابة واللغة. ولقلة عدد السكان يعرف بعضه البعض، وتجد الإنسان القمري مولود ببلدة فلانة، وفي جزيرة ما ولكن أباه من بلدة أخرى وفي جزيرة أخرى، وبالتالي لديه أقارب من إخوة وأخوات وأعمام وخالات وأخوال في بلدات وجزر أخرى، مما جعل قيم الترابط والتعاون متأصلة، وتكثر التنقلات فيما بين الجزر الأربع بشكل عام. ومع الأوضاع الاقتصادية والصحية المتدنية في الجزر المستقلة نتيجة ما تعاني منها من حالة مقصودة من عدم الاستقرار، تجد كثيرا من المواطنين وخاصة العاطلين عن العمل يؤمون جزيرة مايوت لطلب فرصة عمل وتحسين ظروفهم المعيشية.

ومن هذا المنطلق استقبلت مايوت أعدادا متزايدة من أولئك المواطنين، إلا أن إخوانهم في مايوت الذين زرعت فيهم فرنسا الأحقاد والضغائن والكراهية ضد إخوانهم من الجزر الأخرى، لتكريس أجندة الانفصال، أخذوا يضيقون بهم ذرعا، ويشمتون بهم لاختيار جزرهم الاستقلال. كما شرعت السلطات الفرنسية تنظر إليهم على أنهم مهاجرون غير شرعيين، وترحّل من لا يحمل منهم الجنسية الفرنسية أو رخصة إقامة إلى خارج الجزيرة في ظروف غير إنسانية.

وصار موضوع هذا النزوح يأخذ بعدا متناميا في الخطاب السياسي للساسة الفرنسيين، الذين يصطادون في الماء العكر، حتى وصل إلى مستوى الابتزاز السياسي والانحطاط الإنساني.

ولوعود انتخابية، ومن أجل كسب أصوات مايوت قام رئيس الوزراء فرنسا في عهد فرنسوا ميتران [١٤]، إدوار بلادير (Edouard Balladur)، الذي كان مرشحا في الرئاسيات الفرنسية لعام ١٩٩٥ بفرض تأشيرة دخول إلى مايوت على المواطنين القمريين من الجزر الثلاث المستقلة، وباتت - منذ ذلك الوقت- تعرف بتأشيرة «بلادير» تمنحها لهم السفارة

(١٤) وكان وزيرا للداخلية في هذه الحكومة اليمينية، شارل باسكوا(Charles Pasqua) الذي لعب دورا جوهريا في فرض هذه التأشيرة والعمل بها، وتلاحقه محاكم بلاده حاليا في تهم قضايا فساد.

الفرنسية في موروني مقابل مبالغ مالية، تجبى لصالح الخزانة الفرنسية من شعب فقير»[١٥] وقد بدأ العمل بالتأشيرة المذكورة في ١ يناير١٩٩٥م وسط موجة رفض واحتجاجات ومظاهرات في موروني.

وقد ساهم تطبيق هذا الإجراء التعسفي الاستفزازي في انفصال مايوت، وتوسعة الفجوة بين المواطنين القمريين من الجزر الثلاث وإخوانهم وذويهم المايوتيِّين، كما أدى إلى وقوع آلاف الضحايا ممن يحاولون الدخول إلى مايوت من غير حمل هذه التأشيرة الملعونة التي درج البعض على تسميتها بتأشيرة الموت، ووصفها آخرون بأنها «جدار برلين مائي طوله ٧٠ كيلومتر يفصل بين العائلات القمرية»[١٦]، وسيأتي الحديث عن انعكاساتها السلبية بشيء من التفصيل عند الحديث عن الآثار الاجتماعية لهذا الاحتلال.

٧- توقيع اتفاق على مستقبل مايوت

ضمن الإجراءات العملية لتثبيت الاحتلال في مايوت الاتفاق الذي أعدته الحكومة الفرنسية حول مستقبل مايوت ووقعته في٢٧يناير٢٠٠٠ [١٧] مع الجانب المايوتيِّ ممثَّلاً في رئيس المجلس العام يونس بامانا وثلاثة أحزاب سياسية ممثلة في المجلس العام[١٨]، وقد صادق مجلس الشيوخ الفرنسي عليه، في ٢١مارس ٢٠٠٠، بأغلبية ساحقة (٢٦٦صوتا للموافقة، مقابل ٥٠ صوتا معارضا، وصوتين لامتناع عن التصويت). كما صادقت عليه أيضا الجمعية الوطنية في ٦أبريل.

---

(١٥) مقال منشور في اليومية أويا،بعنوان (صح النوم ياعرب: مايوت جزيرة عربية تبتلعها فرنسا..) للكاتب حسين المزداوي. العدد:٤٩٣، السنة: ٣، الصادر في ٢٩مارس ٢٠٠٩، بالجماهيرية، ص:٧.

(١٦) Comores-Mayotte: Une histoire néocoloniale.p.17.

(١٧) الجريدة الرسمية الفرنسية رقم ٣٢ صادر في ٨ فبراير٢٠٠٠، ص ١٩٨٥.

(١٨) وقع على هذا الاتفاق الذي يصفه الجانبان الفرنسي والمايوتي بـ «اتفاق تاريخي» عن حكومة الجمهورية كاتب الدولة لما وراء البحار جان جاك كويرن(Jean -Jack Queyranne)، وعن المجلس العام في مايوت يونس باناما - كما ذكرنا ذلك أعلاه- وعن الحركة الشعبية الماورية: أحمد مادي، وعن التجمع من أجل الجمهورية-(RPR) مؤسسه جاك شيراك وتحول الآن إلى الاتحاد من أجل الحركة الشعبية(UMP) بزعامة ساركوزي- (فرع مايوت): منصور قمر الدين، وعن الحزب الاشتراكي- مؤسسه فرانسوا ميتران-(PS) (فرع مايوت): إبراهيم أبو بكر.

وقد تضمن هذا الاتفاق سلة من الوعود في عدة حقول العمل مثل اللامركزية، وتوزيع الخدمات، والتنمية الاقتصادية، والعناية بالقطاع الشبابي، وخلق فرص عمل، وخدمات صحية واجتماعية، ومعونات مالية من الصناديق الفرنسية والأوروبية، وعلاقات التعاون مع دول الجوار، وانضمام مايوت إلى ميثاق ألعاب المحيط الهندي ولجنة المحيط الهندي، والانضمام كذلك إلى منظمات أخرى للتعاون الإقليمي.

هذا الاتفاق كان يهدف -تدريجيا- إلى تحويل وضع مايوت من مجموعة إقليمية فيما وراء البحار[١٩]، إلى حالة خاصة أخرى أطلق عليها اسم مجموعة مقاطعة فيما وراء البحار[٢٠]، وهما وضعان قانونيان خاصان فُصِّلا تفصيلا على قامة مايوت نظرا لخصوصياتها الدينية والثقافية والاجتماعية والجغرافية والقانونية، تمهيدا لمنحها في النهاية وضع المقاطعة الكاملة(المحافظة) لإلحاق الجزيرة - نهائيا- بفرنسا، لتصبح المقاطعة الفرنسية المائة والواحدة، وهذا مطلب قديم جديد عملت لأجله - لسنوات عديدة - الحركة الشعبية الانفصالية بزعامة مارسيل هنري، ومجموعات اللوبي الفرنسية من اليمين المتطرف.

وعلى إثر هذه الوضعية القانونية الجديدة التي تجعل بموجبها مايوت تتمتع- نظرياً- بمميزات وضع المقاطعة الكاملة، تم تنظيم استفتاء بالجزيرة في ٢يوليو ٢٠٠١، وحصل مشروع القانون المقترح على موافقة ٧٣٪ ممن أدلوا بأصواتهم. ونصت المادة الثانية في فقرتها الثالثة للقانون المذكور، «على أنه اعتبارا من تجديد ولاية المجلس العام في الجزيرة عام ٢٠١٠ فإنه يمكن لهذا المجلس أن يتخذ، بأغلبية ثلثي أعضائه، قرارا بشأن تعديل الوضعية القانونية لمايوت»، على أن يعرض هذا القرار على البرلمان الفرنسي لمصادقته.

وفي هذا السياق، قام المجلس العام، في١٥ يناير٢٠٠١، بالموافقة على النص بـ١٤ صوتا من ١٨ ناخب، وحاول القمريون المقيمون في فرنسا وبعض الفرنسيين المؤيدين

(١٩) Collectivite territoriale d'outr-mer (CTOM).

(٢٠) Collectivite departementale d'outre-mer

لوحدة جزر القمر- بدون جدوى - العمل على إقناع البرلمان الفرنسي بعدم مصادقة القانون وتمريره لكونه باطلا ومخالفا للشرعية الدولية، وناشدوا -في الوقت ذاته- الحكومة الفرنسية الاشتراكية التي كان يرأسها الوزير الأول ليونيل جوسبيان سحب هذا القانون الجائر الذي جاء لشرعنة الاحتلال وتثبيته في مايوت، والحال أن عهد الاستعمار قد ولّى، والعالم يعيش في الألفية الثالثة.

٨- تعديل الدستور الفرنسي عام٢٠٠٣

أجرت الحكومة الفرنسية مراجعة دستورية في ٢٨مارس عام ٢٠٠٣، بعد خمس وأربعين عاما من اعتماد دستورها الذي رأى النور عام ١٩٥٨ مع ميلاد الجمهورية الخامسة، على يد الجنرال ديغول، الذي كان رئيسه للوزراء ميشيل ديبري Michel Debré [٢١] ، هو عرَّاب هذا الدستور.

وجاء في المادة ٧٢-٣، من الدستور الجديد، الخاصة بأقاليم ما وراء البحار ذكر صريح لجزيرة مايوت، على أنها فرنسية تشكل مجموعة إقليمية تحمل اسم «مجموعة إقليمية لمايوت». وهذا لا يخالف القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية فحسب[٢٢]، بل يناقض -أيضا- ما ورد في الدستور الأصلي في تأكيد وحدة الأرخبيل التي أعادت تأكيدها الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨-١٤الصادر في ٣يناير١٩٦٨، معدلا ومكملا للقانون رقم ٦١-١٤١٢وتاريخ ٢٢ديسمبر١٩٦١الخاص بتنظيم جزر القمر حيث تنص على «أن أرخبيل جزر القمر مكون من أربع جزر: جزيرة القمر الكبرى، وأنجوان، ومايوت، وموهيلي، ويشكل إقليما فيما وراء البحار متمتعا بشخصيته القانونية».

وتتجلى هنا وحدة الأرخبيل بجزره الأربع، مما يعني أن تراجع فرنسا عن هذه الثوابت القانونية يؤكد -بكل وضوح- إصرارها على شرعنة احتلالها لمايوت بأي ثمن، ولو على حساب سمعتها وقوانينها ودستورها.

---

(٢١) شخصية سياسية فرنسية، ولد بباريس في ١٥يناير١٩١٢، وكان ديغوليا ولعب دورا مهما في وضع دستور فرنسا للجمهورية الخامسة، وكان أول رئيس للوزراء في فرنسا في عهد الرئيس ديغول، وتوفي في ٢أغسطس ١٩٩٦.

(٢٢) على الرغم من هذا التعديل الدستوري يظل إلحاق مايوت بفرنسا غير قانوني في نظر الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية ..

وإقدام هذه الدولة العظمى على ليِّ دستورها وتعديله من أجل إضفاء شرعية مفقودة على فصل هذه الجزيرة القمرية من شقيقاتها يدل على أن التلاعب بالدساتير ليس سمة أفريقية ولا صناعة العالم الثالث، ويكشف -أيضا- النقاب عن الوجه الآخر لفرنسا الجمهورية الخامسة، والمناسب جدا لجمهورية الموز التي هي أيضا ليست بضاعة محتكرة لأمريكا اللاتينية ولا أفريقيا السمراء.

كيف تسمح فرنسا لنفسها في القرن الواحد والعشرين بأن تعبث بدستورها وقوانينها وثوابتها، بل وبمبادئ ثورتها ذاتها، التي طالما تتبجح بها؟

لقد أغمضت السلطات الفرنسية عينيها عما جاءت به مبادئ الثورة الفرنسية العظيمة، المستمدة من أفكار فلاسفة فرنسا جان جاك روسو، وفولتير، ومنتسكيو. تلك المبادئ التي وقفت سدا منيعا في وجه الإقطاعيين والطغاة الذين لا يرون للشعوب كرامة، ولا يجعلون لها حرمة، ويزعمون بأن أيدلوجياتهم هي الغالبة، وها نحن نرى بعد أكثر من قرنين شعاراتها ومبادئها في الحرية والمساواة والإخاء تنتهك، وتداس بالأقدام[٢٣].

٩- تغيير مفتاح الاتصال الدولي

إمعانا في إذلال الشعب القمري، وعدم الاكتراث بقياداته السياسية، قامت السلطات الفرنسية في ٣٠مارس ٢٠٠٧- دون إشعار مسبق- بتغيير المفتاح الدولي للاتصال الهاتفي ٢٦٩الخاص بجزر القمر الأربع إلى رقم جديد في مايوت وهو ٢٦٢الذي يستخدم في جزيرة رينيون المستعمرة الفرنسية، التي تبعد عن مايوت بـ١٥٠٠كم، بينما لا تفصلها عن شقيقتها أنجوان إلا ٣٠كم فقط.

واعتماد هذا المفتاح الجديد ما هو إلا إمعان في السعي لتثبيت الانفصال، وإزالة كل العوامل والصلات التي كانت تربط مايوت بشقيقاتها تمهيدا لابتلاعها نهائيا، في الوقت الذي يتحدث فيه قادة البلدين للاستهلاك الإعلامي، ولذر الرماد على العيون، عن حوار وإيجاد نشاطات ثقافية ورياضية، وفعاليات اقتصادية مشتركة، وتبادلات تجارية، أملا في الوصول إلى التقارب.

(٢٣) انظر: صح النوم - صحيفة أويا- (مرجع سابق)، ص:٧

واللافت للنظر في هذا الموضوع أن فرنسا ما كان بوسعها تغيير مفتاح اتصال دولة ذات سيادة لولا تواطؤ الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي كان من المفترض منه أن يحترم- بدقة متناهية- مبادئ الأمم المتحدة وأدبيات القانون الدولي.

كما جرى، في «غياب الغائبين»، اعتماد الفرنك الفرنسي في الجزيرة، ثم العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أخيرا، بدلا من عملة جزر القمر، الفرنك القمري، وهو غير الفرنك الإفريقي.

وما أروع ما قاله الشاعر العربي:

«من يهن يسهل الهوان عليه ما لجرح بميت إيلام»

١٠- تنظيم استفتاء جديد في مايوت لجعلها الدائرة ١٠١ الفرنسية

نظمت حكومة الرئيس ساركوزي استفتاءا في مايوت في ٢٩مارس ٢٠٠٩، لمنحها وضعا دستوريا لتصبح الدائرة المائة والواحدة من دوائر فرنسا(مقاطعة فرنسية فيما وراء البحار) طالما كان حلما أو أضغاث أحلام لسكان مايوت.

وأخذت فرنسا نتيجة هذا الاستفتاء ذريعة أخرى تحاجج بها لدى الرأي العام العالمي بأن سكان مايوت هم الذين اختاروا بمحض إرادتهم البقاء تحت الإدارة الفرنسية، وأعادوا تأكيد هذا الخيار، في هذا الاستفتاء لتصويتهم على تحويل مايوت إلى هذا الوضع الجديد. ومن ثم تحترم فرنسا إرادة المايوتيِّين، وتطبق عليهم تدريجياً القانون الفرنسي، وتتحصل منهم الضرائب للخزينة الفرنسية، والعمل على دمج المجتمع المايوتي بالقيم الفرنسية، ومنع تعدد الزوجات، وكل هذا سيتم خلال خطة عشرينية.

مما يعني أن الجزيرة أصبحت اعتبارا من أول أبريل ٢٠١١، بعد سن القوانين واللوائح التنظيمية ذات الصلة بتنفيذ هذه الوضعية الدستورية الجديدة مقاطعة فرنسية مثلها مثل باريس أو مرسيليا أو ليون أو حتى كورسيكا[٢٤]، ابتلعتها هذه الدولة الصديقة أمام بصر

(٢٤) تقع جزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط، تقع غربي إيطاليا،وشمال جزيرة سردينيا وجنوب شرق صقلية. تبلغ مساحتها ٨٦٨٠كم٢، بينما يصل سكانها إلى ٢٩٩٢٠٩ نسمة، وكانت مستقلة عام ١٧٣٥، ثم أصبحت فرنسية في ١٧٦٨ بموجب اتفاقية فرساي، وتتمتع بوضع إداري خاص منذ ١٣مايو ١٩٩١، وتعرف بجزيرة الجمال.
المصدر: http://ar.wikipedia.org.

وسمع المواثيق الدولية، والمنظمات الإقليمية والدولية..وأما شخير ونخير الأنظمة العربية فلا شاخر يرفع صوته لرفض هذا التزوير التاريخي الصارخ، الذي يجعلنا نتأسى على أرواح فلاسفة فرنسا العظام، وعلى موت (روح القوانين) وخروج أشباحها لخلافتها[٢٥].

ومن المفارقات المؤلمة بل المضحكات المبكيات أن اليوم الوطني الفرنسي هو العطلة الرسمية في مايوت، يوم سقوط الباستيل في ١٤يوليو١٧٨٩الذي كان صرخة مدوية للتنبيه على حرية الشعوب، ولكن اليوم يمثل باستيلا جديدا بني ليأسر أماني وتطلعات الشعوب الصغيرة الضعيفة نحو الاستقلال والوحدة والتنمية المستدامة ..وأمام غطيط نوم الأمم المتحدة وشرعيتها الدولية وجامعتنا العربية..وهكذا أضيفت مايوت إلى قائمة فلسطين والعراق والجولان، وأم الرشراش[٢٦]، وطنب الكبرى والصغرى وأبو موسى.

وقالت وزيرة الداخلية الفرنسية ميشيل أليوماري، تعليقا على النتيجة المتوقعة -سلفا- لهذا الاستفتاء:«هذا سيعزز مكانة مايوت في الجمهورية، ويؤكد قيمنا الأساسية، لاسيما المساواة بين الرجل والمرأة، والعدالة للجميع، ومكانة اللغة الفرنسية».

ونظرا لأن هذا الاستفتاء بمثابة آخر مسمار في نعش هذه القضية التي طالت أمدها، من حيث الأبعاد والاستحقاقات، ويدشن - من الآن فصاعدا- مرحلة جديدة بالغ التعقيد في حاضر ومستقبل القضية، جاءت زيارة الرئيس الفرنسي ساركوزي إلى مايوت للإدلاء، من على صخرتها الشاهقة، التي سبق أن خطب عليها باسو يوم استعمار الجزيرة، في ١٣يونيو١٨٤٣، ببيان تثبيت الانفصال، والتعبير عن نشوة الانتصار، والتهنئة بتحقيق وعده الانتخابي المشؤوم، وعد بلفور القرن الواحد والعشرين[٢٧].

---

(٢٥) أنظر: صح النوم يا عرب (مرجع سابق)، ص:٧

(٢٦) أم الرشراش : قرية عربية مصرية على البحر الأحمر غرب مدينة العقبة احتلتها إسرائيل في ١٠ مارس ١٩٤٩،وأقامت عليها مدينة وميناء أسمته إيلات. تقدر مساحتها بـ١٥ كليومتر مربعاً.

(٢٧) كان المرشح نيكولا ساركوزي، في الرئاسيبات الفرنسية عام ٢٠٠٧، قد وجه رسالة مفتوحة إلى سكان مايوت، في ١٤مارس ٢٠٠٧ بعنوان : رسالة إلى مايوت ، وعدهم فيها من أجل كسب ٧٠ألف صوت ناخب، بمنح مايوت بعد انتخابه وضع مقاطعة (دائرة) فرنسية، وغيره من الوعود الانتخابية..

١١- زيارة الرئيس نيكولا ساركوزي لمايوت

بعد تنظيم الاستفتاء لتحويل مايوت إلى مقاطعة فرنسية، الذي كان الرئيس ساركوزي قد وعد به - كما قلنا- مواطني هذه الجزيرة القمرية، والذي كان آخر إجراء في سلم الخطوات التي اتخذتها فرنسا- فرنسا اليمين واليسار- طوال هذه الخمس والثلاثين سنة، لابتلاع الجزيرة القمرية العربية الإسلامية بشكل نهائي، وفّى الرئيس نيكولا ساركوزي بوعد انتخابي آخر ضمن الوعود التي قطعها على نفسه من أجل كسب ٧٠ألف صوت ناخب في مايوت، بأن تكون أول زيارته الرسمية إلى أقاليم ما وراء البحار، بعد انتخابه رئيسا، هي زيارته لـ مايوت و رينيون.

وبالتالي قام في ١٨كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بزيارة إلى مايوت وفاءًا بذلك الوعد، دون توقف في موروني لإلقاء تحية على الشعب القمري الصديق، مع أنه سبق أن أُعلِن -رسميا- عن زيارته المرتقبة لموروني في بداية العام ٢٠١٠.

ويبدو أن سبب عدم قيامه بالزيارة إلى موروني تكمن فيما لوحظ على الرئيس سامبي من تنصله من بعض الالتزامات وعدم الوفاء بالتعهدات المقطوعة إبان استقبال ساركوزي له في قصر الإليزيه[٢٨]، في ٢٨سبتمبر٢٠٠٧، وحتى لا تفسر الزيارة أنها دعم سياسي للرئيس سامبي في تمديد فترة ولايته.

ومن هذا المنطلق رأت باريس أن تبعث، من خلال زيارة رئيسها لمايوت وحدها، وإلغاء تلك التي وعد بها الرئيس سامبي، برسالة مزدوجة ذات أبعاد متشعبة إلى موروني و مامودزو، في آن واحد ومن أبرزها:

- إن الرئيس سامبي، الذي درس في قم ويمثل نموذجا ناجحا لمشروع تصدير الثورة الإسلامية، فشل في الامتحان التجريبي لمادة العلاقات الفرنسية -الإفريقية، والذي أجراه له ساركوزي نفسه في الإليزيه، فلم يعد حليفا أمينا يمكن الوثوق إليه، وبسبب تحركاته وعلاقاته غير محسوبة، وبالتالي فلا يعتمد- من الآن فصاعدا- على فرنسا في سعيه لتمديد ولايته الرئاسية وتنفيذ أجندته الطائفية.

(٢٨) سيأتي الحديث عن هذه الزيارة في ثنايا المبحث التالي.

- طمأنة سكان مايوت بأن فرنسا لن تخذلهم، وأن تحقيق وعده، الذي هو حلمهم، في اكتساب وضعية المقاطعة المائة والواحد (١٠١) لجزيرتهم قادمة لا محالة.

- تصميم فرنسا على فصل مايوت بحكم أنها فرنسية، كما جاء في كلمة ساركوزي، خلال ساعات الزيارة الأربع، التي قضاها في مايوت أمام مستقبليه المتجمهرين، وتحت هتافات:« ساركوزي أب لتحويل مايوت إلى مقاطعة».

وإليك بعض مقاطع منها:

«لرؤيتكم هنا في مامودزو، بهذا العدد الكبير، من يستطيع أن يشك في حماسة الماوريين(أهالي مايوت) لوطننا، وتعلقهم بفرنسا وحبهم للجمهورية[٢٩]، غداة يوم اختياركم التاريخي لصالح وضع المقاطعة، ومن شرف فرنسا وفخر بلادنا أن تعرف ،عبر المحيطات ، الجمع بين النساء والرجال، من تاريخ وثقافات مختلفة، في مشروع مشترك يوحدنا جميعا. فمايوت تقدم الدليل الواضح لذلك، إنها لم تزل تؤكد، من استفتاء إلى استفتاء، رغبتها الراسخة في أن تصبح جزءا من فرنسا. ومع ذلك، انتظرتم ٥١ سنة حتى تستمع سلطات الجمهورية إلى مطلبكم لتصبح مايوت مقاطعة فرنسية».

«فمنذ مؤتمرتسونزو (TSOUNDZOU) المنعقد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٥٨م، بمبادرة جورج ناهودا NAHOUDA[٣٠] ، ذكر أن الطريق إلى تحقيق هذه الأمنية بالنسبة لسكان مايوت طويل. ومنذ ذلك الوقت قد سجل شخصيات ماورية كبار أسماءهم في هذه المعركة.

«وأنا أشير بالطبع إلى عمل حساس لزينة مديري [٣١]، وزينة مريسي وجميع أولئك اللائي واصلن في معركتهن هذه. هذه المرأة الماورية التي أعلنت: «نريد أن نكون فرنسيَّات لنكون أحرارا».

(٢٩) انظر صورة من مشهد استقبال الرئيس ساركوزي من قبل المواطنين في مايوت في ملحق رقم ٢٣.

(٣٠) تقدمت ترجمته في الفصل الثاني عند الحديث عن: بداية مشروع انفصال مايوت ...

(٣١) تقدمت ترجمتها في المكان السابق ذكره.

«ولا يستطيع المرء أن يتصور مدى روعة القيم الجمهورية. وأود اليوم ، أن أتوجه إليهن بالتقدير العظيم الذي يستحقنه. وأشيد أيضا بالتزام الرئيس يونس بانامانا[٣٢]، وجهوده الأساسية المتواصلة، فهو أول وال منتخب في مايوت، وأول نائب برلماني، وأول رئيس للمجلس العام للجزيرة، وسهر على مصالحها لمدة ٢٧ سنة.ولا أستطيع أن أذكر الرئيس بانامانا دون الاعتراف بالدور العظيم الحاسم للسيناتور مارسيل هنري وخاله (Martial) [٣٣] ، كما لا أنسى الدور الأساسي الذي قام به في الآونة الأخيرة منصور قمر الدين».

«ويجب في الواقع أن أنوه باسم كل الماوريَّات و الماوريِّين، الذين لم يتوقفوا عن التعبير في استفتاء بعد استفتاء عن التعلق المشترك بفرنسا. فأنتم فرنسيون منذ عام١٨٤١ ، وهذا يعني وقتا أطول من نيس.. أنا لا أنسى ذلك، وهذا هو السبب الذي جعلني مصرا على منحكم وضع المقاطعة. لقد وعدكم الجميع بذلك في الحملات الانتخابية لأكثر من ٣٠ عاما، ولكن سرعان ما ينسون بعد انتخابهم. أما أنا فأقوم بذلك، ومن ثم توجهنا بالسرعة لتحقيقه في القانون الدولي، ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي الجزيرة، وحتى في ما يسمَّى بالجمود الديني المزعوم لتبرير إبقاء مايوت في وضع خاص[٣٤] غير ما يريده مواطنو مايوت.

---

(٣٢) تقدمت ترجمته في المكان المشار إليه آنفا.

(٣٣) هوHenry Martial، طبيب ،ولد في ٢٦مايو١٩٣١بـ Pamandzi،عين وزيرا للصحة العامة في أول حكومة للأمير سيد إبراهيم عام ١٩٧٠ ،واحتفظ بهذه الحقيبة في حكومات الأمير، حتى عام١٩٧٢ ، ثم عينه الأمير محمد جعفر وزيرا للشؤون الاجتماعية، وخرج من التشكيل الحكومي من وصول أحمد عبدالله إلى الحكم. راجع ترجمته

La naissance de l'élite politique comorienne, op.cit, p62.

(٣٤) الرئيس ساركوزي يعني الجمود الديني هنا: الالتزام بالدين الإسلامي، من حيث التوريث وتعدد الزوجات والعمل بالشريعة الإسلامية من خلال قضاة في الأحوال الشخصية وغيرها مما جعل بعض الفرنسيين يرون ضرورة إبقاء مايوت في وضع إداري خاص تراعى فيه هذه الخصوصيات لأن وضع المقاطعة يؤدي حتما إلى إلغائها لكي لا يكون هناك تعارض مع قوانين الجمهورية العلمانية. وهذا ما يرد عليه الرئيس. وللعلم بأن القضاء الشرعي الذي كان معمولا به في الجزيرة وفي الجزر القمرية الأخرى، قبل الاستعمار الفرنسي ، وتم تثبيته بموجب اتفاق تنازل عن مايوت الموقعة بين أندريان تسولي و باسو عام ١٨٤١ السالف ذكره ، تم إلغاؤه في مايوت على إثر اعتماد نتيجة الاستفتاء على وضع المقاطعة. وكان آخر قاض فيها يسمى محمد هاشم، الذي ودع لانتهاء عمله في ٢٠ مايو ٢٠٠٩كآخر قاض في الجزيرة، كان قد قاد- دون جدوى- حملة احتجاجية ضد اعتماد الجمعية الوطنية الفرنسية بالإجماع في ٩مايو٢٠٠٦ ،على تعديل قانون يخول ضابط الأحوال المدنية فقط بإبرام عقود الزواج في مايوت، ويساوى الرجل والمرأة في الإرث ويمنع تعدد الزوجات. -http://www.malango mayotte.fr/actu/mayotte__le_grand_cadi_fait_ses_adieux-5481.htm

وقد عبر مواطنو مايوت في مناسبتين عام ١٩٧٥م و عام ١٩٨٤م عن هذه الرغبة بشكل لا يتصور».

«وطوال هذه المدة، لم تغيروا موقفكم وبطريقة أكثر حزما، تريدون تحويل مايوت إلى دائرة فرنسية، لتكونوا بكل بساطة فرنسيين مثل الآخرين.

حسنا، ومنذ ٢٩ مارس ٢٠٠٩ ، تعهدنا معا بالمضي في هذا الطريق! أكثر من ٩٥٪، قلتم نعم لأن تصبح مايوت مقاطعة (دائرة) فرنسية. أكد أكثر من ٩٥٪ منكم ،مرة أخرى ،تعلقكم بفرنسا، ورغبتكم في المضي إلى أبعد حد في الجمهورية.. أكثر من ٩٥ ٪ قمتم بتحقيق حلم أجيال عديدة من جزيرة مايوت، وبعض أفراد تلك الأجيال موجودون هنا، وأنا أحييهم بحرارة».

«هذه المقاطعة كنت وعدتكم بها في رسالتي إلى مايوت، والتي وجهتها إلى كل واحد منكم في ١٤مارس ٢٠٠٧، ولم يكن الأمر سهلا، بل كان يجب إقناع العديد من البرلمانيين في الوطن الأم بذلك. و لكنني عقدت العزم، وذلك لأن الوعد الذي أعطيته لفرنسيي مايوت، كان يتحتم عليّ الواجب المعنوي السعي لتحقيقه.

وأعتقد أنه يجب تنظيم كل منطقة فيما وراء البحار على النحو الذي اختاره سكانها. وهذه أيضا هي العلاقة الجديدة التي أريد أن تتأسس بين الوطن الأم ومقاطعاته فيما وراء البحار: مزيدا من المرونة، ومزيداً من الثقة المتبادلة، ومزيداً من مسؤولية الجهات الفاعلة المحلية، مع خط أحمر واحد لن أتجاوزه: وهو الاستقلال».

«وأريد أن أقول ذلك بطريقة واضحة كل الوضوح. أوضح للجميع: ما دمت على رأس المسؤولية، فستظل أقاليمنا فيما وراء البحار فرنسية. لن أترك لأحد، ولا لأي قوة أجنبية، مهما كانت، الحق في أن تقرر من هو الفرنسي، ومن هو غير ذلك؟!.

أريد أن أقول بأبسط طريقة ممكنة: مايوت، هي فرنسا، وسوف تظل كذلك.

وفي التجديد المقبل للمجلس العام في عام ٢٠١١، سوف تصبح مايوت، رسميا، المقاطعة الفرنسية المائة والواحدة ...» [٣٥].

(٣٥) توجد الكلمة بكاملها في الموقع الرسمي للرئاسة الفرنسية على الرابط:
www.elysee.fr/.../discours/.../la-departementalisation-de-l-ile-de-mayotte.1634.html

ونلاحظ خلال قراءة هذه المقاطع التي اخترناها من كلمة فخامة الرئيس ساركوزي، والتي باتت تعرف بـ «خطبة المقاطعة»، نبرة التحدي والتهديد والصلف والاستهتار والاستكبار والتصميم، وكأن بلاده في مواجهة حاسمة، ومعركة فاصلة، ليست مع ألمانيا أدولف هتلر هذه المرة، بل مع أمريكا بوش الابن.

وهكذا رأينا أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة، اليمينية واليسارية منها، قد أصمت آذانها من سماع أية مطالبة قمرية بمايوت ولا مناشدة دولية ولا إقليمية لحل هذا «النزاع المؤسف» - على وصف الرئيس ميتران له- ، بل دأبت -خلال ثلاثة عقود ونيف وفي كل مرة وبالنحو الذي رأينا- على زيادة حجم الجرح والإيغال فيه لكي يتحول - على مر الأيام وتوالي الأعوام- إلى سرطان مزمن خبيث لا يندمل.

المبحث الثاني

قضية مايوت في أروقة المحافل الدولية والإقليمية

تطالب جزر القمر، منذ صدور قرار الأمم المتحدة رقم٣٣٨٥ (الدورة٣٠) في١٢نوفمبر١٩٧٥م القاضي بقبول عضويتها الكاملة في المنظمة الدولية واستقلالها بجزرها الأربع عن فرنسا، بأحقيتها وسيادتها على مايوت والتي تعتبرها هي ومنظمة الوحدة الإفريقية التي أصبح اسمها الآن الاتحاد الإفريقي، أنها جزيرة قمرية محتلة من قبل قوى أجنبية(٣٦).

وعلى هذا الأساس قدمت دولة جزر القمر في ٦شباط/فبراير عام ١٩٧٦م طلبا بشأن هذه القضية إلى مجلس الأمن الدولي، غير أن هذا المجلس الموقر رفض الاعتراف بالسيادة القمرية على مايوت، حيث صوت ١١ صوتا بـ (نعم) مقابل صوت واحد بـ (لا)، وهو حق النقض الفيتو الفرنسي(٣٧).

وبهذا الصدد، يقول الكاتب العربي حسين المزداوي في مقاله المعنون: » صح النوم ياعرب» والمشار إليه سابقاً(٣٨) .

» وعلى هذا الوضع تقدمت جمهورية جزر القمر بشكوى إلى مجلس الأمن في فبراير عام

---

(٣٦) أصدرت الأمم المتحدة بشأن هذا الاحتلال حتى الآن واحدا وعشرين قرارا يدين فرنسا ويطالبها باحترام سيادة جزر القمر على مايوت، وفق القانون الدولي وقرارات الشرعية ، وإنهاء وجودها المخالف للقانون الدولي هناك. ومن تلك القرارات: قرار رقم ٤/٣١ صادر في ٢١أكتوبر١٩٧٦ وقرار رقم ٧/٣٢ في ١نوفمبر١٩٧٧ ،ورقم ٦٩/٣٤ في ٦ديسمبر١٩٧٩، ورقم ٤٣/٣٥ في ٢٨نوفمبر١٩٨٠، ورقم ١٠٥/٣٦ في ١٠ ديسمبر١٩٨١، ورقم ٦٥/٣٧ في ٣ديسمبر١٩٨٢، ورقم ٦٢/٤٠في ٩ ديسمبر١٩٨٥، و ٣٠/٤١ في ٣ نوفمبر١٩٨٦، ورقم ١٧/٤٢في ١١نوفمبر١٩٨٧، ورقم ١٤/٤٣في ٢٦ أكتوبر١٩٨٨، ورقم ٩/٤٤ في ١٨ أكتوبر١٩٨٩، ١١/٤٥في ١نوفمبر١٩٩٠، ورقم ٩/٤٦في ١٦ أكتوبر١٩٩١ ، ورقم ٩/٤٧ في ٢٧ أكتوبر١٩٩٢، ورقم ٥٦/٤٨ في ١٣ ديسمبر١٩٩٣، ورقم ١٨/٤٩ في ديسمبر١٩٩٤، الخ.

(٣٧) htt://fr.wikipedia.org/wiki/Histoire_de_Mayotte

(٣٨) وافق هذا اليوم ٢٩ مارس ٢٠٠٩ الذي نشر فيه المقال بوم تنظيم الاستفتاء في مايوت على وضع المقاطعة.

١٩٧٦ حول تنظيم فرنسا لاستفتاء ثان في مايوت لتأكيد سلطتها عليها، ولكن صوتها (يعني صوت جزر القمر) تم كتم أنفاسه رغم شرعية ونزاهة مطالبه في عقر دار (الشرعية الدولية)...»[٣٩].

وعلى المستوى الإفريقي تم إنشاء لجنة خاصة في منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٧٦ للمساعدة على حل هذا النزاع القمري الفرنسي غير المتكافئ.

كما عرضت القضية في قمة دول عدم الانحياز الخامسة التي عقدت في كولومبو عام ١٩٧٦م وصدر بشأنها قرار أكد سيادة جزر القمر على مايوت، وناشد فرنسا بسرعة إنهاء احتلالها لهذه الجزيرة القمرية، وقد تبنى القمة السادسة التي عقدت في هافانا عام١٩٧٩م وكذلك القمم اللاحقة قرارات مماثلة.

وفي السياق ذاته، تم إدراج هذه القضية في جدول أعمال مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي، على المستوى الوزاري، منذ مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في دورته السابعة العادية في اسطنبول، في الفترة من ١٣ الى ١٦ جمادي الأول هـ الموافق من ١٢ إلى ١٥ مايو ١٩٧٦م، وعلى مستوى القمة منذ مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (دورة فلسطين والقدس) المنعقد في مكة المكرمة، في المدة من ١٩ إلى ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ، الموافق من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١م، ويوجد قرار ثابت بعنوان: «مشكلة جزيرة مايوت القمرية» يتم تحديثه سنويا، ولعل الصيغة الأقوى والأشد لهجة لهذا القرار تلك التي تم اعتمادها في الدورة الثامنة في طرابلس بالجماهيرية الليبية العظمى في مايو١٩٧٧م وهي:

(٣٩) انظر : صح النوم - صحيفة أويا -(مرجع سابق)، ص٧.

القرار رقم ١٨ / ٨ - س

حول مشكلة جزيرة مايوت القمرية

إن مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في دورته الثامنة العادية في طرابلس الغرب في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في الفترة من ٢٧ جمادى الأولى إلى ٣ جمادى الثاني ١٣٩٧ هـ. الموافق من ١٦ إلى ٢٢ مايو١٩٧٧ م.

إذ يذكر بأن شعب جمهورية جزر القمر قد عبر بأكمله بواسطة الاستفتاء الذي جرى في ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٧٤ م بأغلبية ساحقة عن رغبته في الحصول على الاستقلال في إطار الوحدة السياسية ووحدة الأراضي.

وإذ يسجّل بارتياح قبول جمهورية جزر القمر في ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٧٦ م كدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة.

وإذ يذكر بأن هذا القبول تم مع مراعاة الوحدة السياسية ووحدة أراضي جمهورية القمر المستقلة.

وإذ يعتبر أن الاستفتاءات المزعومة على سكان جزيرة مايوت القمرية إنما هي اعتداء على الشعب القمري بأكمله وخرق لاحترام سيادة الدولة القمرية المستقلة وتزييفاً لممارسة حق تقرير المصير للشعب القمري.

وإذ يعتبر إقامة القواعد العسكرية من طرف فرنسا أو من طرف غيرها من القوى الامبريالية في المحيط الهندي، وخاصة على أرض مايوت القمرية، يعد اعتداء صارخاً على الدول المستقلة في أفريقيا وآسيا ويهدد الأمن والسلم العالمي.

أولاً: يدين الاستفتاءات المزعومة التي جرت في ٨ فبراير/ شباط و ١١ ابريل/ نيسان ١٩٧٦ م ويعتبرها لاغية. كما أنه يرفض مسبقاً:

١- أي شكل آخر من أشكال الاستفتاء أو التشاور مما قد ينظم فيما بعد في جزيرة مايوت القمرية.

٢- أي قانون أو لائحة تضعه السلطة التشريعية أو الحكومة الفرنسية بهدف إضفاء الطابع الشرعي على الوجود الاستعماري الفرنسي في جزيرة مايوت القمرية.

ثانياً: يطالب فرنسا باحترام سيادة الدولة القمرية الفتية ووحدة أراضيها كما يطالبها بأن تقوم بسحب قوات الاحتلال العسكرية التابعة لها فوراً من جزيرة مايوت القمرية.

ثالثاً: يدعو الرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن يبذل مساعيه الفورية بالنيابة عن المنظمة مع الحكومة الفرنسية لكي تضع حداً للإجراءات التي شرعت في تطبيقها بقصد منح جزيرة مايوت القمرية وضعاً قانونياً خاصاً وذلك من أجل إتاحة الظروف الملائمة لاستئناف الحوار بين الأطراف المعنية.

رابعاً: يوجه نداءً عاجلاً إلى جميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لكي يتدخلوا كل على حدة لدى الحكومة الفرنسية لحملها على التخلي نهائياً عن مشروعها الهادف إلى فصل جزيرة مايوت القمرية عن جمهورية جزر القمر.

خامساً: يطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الاجتماع التاسع وتنفيذ هذا القرار.

سادسا: يوجه نداءً عاجلاً إلى جميع أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي لكي يقدّم كل عضو على حدة المساعدة المالية والتقنية والمادية إلى الدولة القمرية..

لم تسجل القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ١٩٩٥م[٤٠]، بسبب الضغوط التي تمارسها فرنسا على الحكومات القمرية المتعاقبة، من خلال سياسة العصا والجزرة أمام بلد صغير منهك بين مطرقة الانقلابات وسندان هشاشة الاقتصاد، الأمر الذي جعل هذه القضية الوطنية تشهد انتكاسة على الصعيدين الدولي والوطني، وأخذت المطالبة بها تتبخر وتتلاشى مع تقادم الأيام وتعاقب الأجيال.

وبعد وصول الرئيس أحمد عبد الله سامبي إلى الحكم، في ٢٠٠٦ لم يسجل القضية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا العام، وعزا وزيره للعلاقات الخارجية

(٤٠) في الفترة الانتقالية التي تولى فيها كعب محمد اليشرطي ،رئيس الوزراء، رئاسة الدولة بالوكالة.

السبب إلى ضيق الوقت، وفي العام التالي ٢٠٠٧م وجه لتسجيلها، بيد أنه- وهو في نيويورك- جاءته بشرى سارة وهي الموافقة على استقبال الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي له في الإليزيه بباريس.

وبفعل فاعل، قرر مكتب الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، إرجاء مناقشة النقطة المتعلقة بقضية مايوت إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية.

وعلى السجادة الحمراء للقصر الإليزيه تصافح الرئيسان ساركوزي وسامبي[٤١]، اللذان «اتفقا خلال لقائهما في ٢٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، على ضرورة السعي إلى ربط الاتصال بين مايوت وجزر القمر، عن طريق تحقيق إدماج اقتصادي بين الجزر وتعزيز دولة القانون في جزر القمر، لجعلها أكثر جاذبية من مايوت»[٤٢] وعلى استمرار الحوار الثنائي، وتكوين فريق عمل رفيع المستوى من البلدين، والسماح لنواب قمريين بزيارة مايوت، ضمن إطار عمل (الفريق)، للبحث عن الطرق والوسائل التي تساعد على إيجاد حل لهذه المشكلة أو بالأحرى التلطيف من آثارها حتى حين[٤٣].

هذا ما أعلن عنه رسميا للاستهلاك الإعلامي. ولكن الواقع الذي دار في الكواليس أن ساركوزي أطلع ضيفه اعتزام فرنسا على تنظيم استفتاء في مايوت لجعلها الدائرة ١٠١ الفرنسية أو المقاطعة المائة والواحد في ٢٩مارس ٢٠٠٩، وطلب إليه غض الطرف عن ذلك، وعدم إعادة القضية إلى المحافل الدولية، وإذا كان هناك ما يدعو إلى الشجب والإدانة فليكن عتابا من النوع الخفيف، لا يتجاوز الخط الأحمر.

ولقي هذا الطلب هوى في نفس الرئيس سامبي، الذي يتهم بعلاقاته الوطيدة بنظام طهران، ويسعى لنفي تهمة التشيع والطائفية عن نفسه، فوافق على ذلك لقاء السماح له بتنظيم استفتاء شعبي على تعديلات دستورية، في تلك المدة ذاتها، بهدف تمديد ولايته[٤٤]. وبموجب هذا الاتفاق الثنائي -الغير مكتوب- ستكون طريقة الفعل ورد الفعل بين

(٤١) انظر صورتهما في ملحق رقم ١٢ من الكتاب.

(٤٢) الموقع الرسمية لوزارة الخارجية الفرنسيةwww.diplomatie.gouv.fr/ar

(٤٣) صحيفة أويا انظر(صح النوم يا عرب) (مرجع سابق) ، ص٧.

٤٤)) كان من المقرر إجراء الاستفتاء في ٢٢مارس ولكن تأجل نظرا لمعارضة القوى السياسية والسلطات التنفيذية في جزيرتي موهيلي والقمر الكبرى له، إلى ١٧مايو٢٠٠٩.

البلدين إزاء الاستفتاءين والقضايا العالقة على غرار ما سبق بيانه، وفي إطار المقولة «قلبي معك ولساني عليك»[٤٥] .

وأجمع المحللون على أن توقيت الاستفتاءين في فترة واحدة لم يأت بالصدفة، ولكن بالتنسيق التام بين أصحاب القرار في البلدين، لكي ينشغل القمريون بالجدل السياسي الدائر حول تعديل الدستور والاستفتاء عليه، دون أن يعيروا أي انتباه للاستفتاء الفرنسي في مايوت.

ولكن بعد انتهاء العملية العسكرية في أنجوان في ٢٥مارس٢٠٠٨ ضد رئيس الجزيرة محمد بكر، وهروبه هو ورجاله إلى مايوت، ونقلهم من هناك على متن طائرة عسكرية فرنسية إلى رينيون الفرنسية، وما صاحب ذلك من احتدام الغضب الشعبي ضد فرنسا ومصالحها في موروني وسياساتها في الجزر، إلى حد الاعتداء على سفيرها برشق سيارته الرسمية بالحجارة، شمت باريس، بحاستها المرهفة، رائحة وقوف نظام الرئيس سامبي وراء هذه التصرفات والتحريض عليها، وبالتالي أدى ذلك كله إلى تغير نبرة البيانات والخطابات السياسية المتبادلة في كلا البلدين بشكل تصعيدي مفاجئ غير معهود في التاريخ الحديث لهذا الأرخبيل، إلا في عهد الرئيس الرفيق علي صالح(١٩٧٥-١٩٧٨)، حيث كنا - ونحن صغار- نتعلم في المدارس الابتدائية، على مناهج الثورة، «أن ما يجب تعلمه، بعد الشهادتين،هو أن العدو الأول لجزر القمر هو الفرنسة، وليس المواطن الفرنسي»[٤٦] .

ومن هنا تقدم الرئيس سامبي - للمرة الأولى- منذ انضمام جزر القمر إلى الجامعة العربية، بقضية مايوت إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة، وصدر بشأنها في القمة العادية الحادية والعشرين التي عقدت في الدوحة في الفترة ما بين ٣٠ ـ ٣١ مارس ٢٠٠٩ قرارٌ لدعم جزر القمر جاء في الفقرتين الخامسة والسادسة منه ما يأتي :

(٤٥) انظر: مجلة المجتمع الكويتية في عددها الصادر في ١٦فبراير٢٠٠٨ مقال بعنوان: يقودها سامبي الثورة الخضراء ...

(٤٦) وصف الرئيس علي صالح في كلمته التي ألقاها في ١مايو١٩٧٦فرنسا بأنها العدو الأول للشعب القمري لاحتلالها جزيرة مايوت القمرية.

- «التأكيد على هوية جزيرة مايوت القمرية ورفض الاحتلال الفرنسي لها، ومطالبة فرنسا بمواصلة الحوار مع الحكومة القمرية للتوصل إلى حل يكفل عودة جزيرة مايوت إلى السيادة القمرية.

-عدم الاعتراف بنتائج الاستفتاء الذي أجرته فرنسا في ٢٠٠٩/٣/٢٩ حول اندماج جزيرة مايوت القمرية وتحويلها إلى مقاطعة فرنسية، واعتبار الإجراءات التي تتخذها فرنسا بموجب نتائج هذا الاستفتاء غير قانونية وباطلة ولا تُرتب حقاً ولا تُنشئ التزاماً».

وفي القمة الثانية والعشريين التي عقدت في مدينة سرت بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في (١١-١٢ ربيع الآخر ١٤٣١ الموافق ٢٧-٢٨مارس/آذار٢٠١٠) أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة القرار رقم (ق.ق:٥١٨د.ع(٢٢)-٢٠١٠/٣/٢٨، أكد فيه على قراراته السابقة في هذا الشأن، وأعاد مجددا الفقرتين المذكورتين أعلاه، مضيفا في الفقرة الثامنة:

- «تأييد خطة العمل التي أقرتها قمة الاتحاد الإفريقي الاستثنائية الخاصة ببحث وتسوية النزاعات في أفريقيا (طرابلس٣٠-٢٠٠٨/٨/٣١)والتي أكدت على الحرص على وحدة وسلامة الأراضي القمرية وفقا لقرارات الاتحاد الإفريقي المتعلقة بجزيرة مايوت القمرية، والدعوة لإعادة تفعيل مجموعة الدول السبعة المعنية بجزيرة مايوت، وضرورة عقد اجتماع لها على هامش الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وتأكيد أنه لا يجوز قانونيا المس بسلامة أراضي القارة الأفريقية من خلال استفتاءات تنظمها قوى أجنبية على الأراضي الأفريقية».

وكان الجانب القمري قد طرح الموضوع عينه - من جديد- في الاتحاد الإفريقي الذي اعتمدت قمته الثانية عشرة التي عقدت بأديس أبابا في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ قرارا ذكر فيه قراراته السابقة ورغبة شعب جزر القمر في وحدته الترابية، واعتبر الاستفتاءات التي نظمتها فرنسا سابقا في مايوت انتهاكا خطيرا ومخالفة للقانون الدولي، وأدان تنظيم عملية الاستفتاء المزمع إجراؤها في ٢٩ مارس ٢٠٠٩ لتحويل مايوت إلى مقاطعة فرنسية، كما دعا القرار إلى تفعيل لجنة العمل المكونة من سبعة أعضاء الخاصة بهذه القضية.

كما نجحت الحكومة القمرية في الحصول على إدانة للاستفتاء الفرنسي من قبل قمة تجمع دول الساحل الصحراوي في صبراتة في ليبيا، الذي عقد في ٢٩ و ٣٠ أيار / مايو ٢٠٠٩، ومن القمة الطارئة للاتحاد الأفريقي التي عقدت في طرابلس في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٩ بمناسبة الذكرى الأربعين لثورة الفاتح .

ولقد دعت القمة لأفريقيا وأميركا اللاتينية في عام ٢٠٠٩ الطرفين إلى معالجة هذه القضية في إطار الحوار الثنائي.

وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي فإن موقفه من قضية مايوت يكاد يكون نسخة مصورة من موقف فرنسا، وهذا شيء بديهي، نظرا لمكانة فرنسا في الاتحاد، وتأثيرها القوي على قراره السياسي، ونفوذها على مسار العمل الأوروبي المشترك وسياسته الخارجية، ومن ثم فالاتحاد يعترف بأن مايوت فرنسية، ولكن بوضع «دول وأقاليم ما وراء البحار».

هذا هو موقف الاتحاد الأوربي، الذي شهد انهيار جدار برلين، وضم ٢٧دولة مختلفة اللغات والثقافات، في كيان واحد، مترامي الأطراف، ذي عملة واحدة، وسياسة خارجية واحدة وبرلمان واحد، ومؤسسات اقتصادية ومالية ودفاعية واحدة، وأزال الحدود والحواجز فيما بين أعضائه، في حين يدعم بلقنة الأرخبيل القمري، الذي له لغة واحدة، وثقافة واحدة، ودين واحد، يرفض قبول عضوية تركيا الجارة فيه ويرحب بأن تحمل فرنسا على عاتقها مايوت القمرية إليه التي تبعد عنها بأكثر من ٨٠٠٠كم، ويحتضنها، وهذا هو التناقض بعينه، وتلك هي سياسة الكيل بمكيالين، بل الجشع الأوربي المفضوح.

المبحث الثالث

أهداف احتلال مايوت

من الواضح أن فرنسا المستعمرة لم تقطع المسافات الطوال، عبر القارات والمحيطات، إلى جزر القمر، من أجل النزهة والاستجمام، بل ثمة أهداف وأجندات دينية وثقافية واقتصادية وإستراتيجية واكبت- مجتمعة- تحركات هذه الدولة، التي لم تأل جهدا لتحقيقها مهما غلا الثمن.

ولعل الهدف الديني هو المسيطر على سائر الأهداف الأخرى وأخطرها، وهو هدف استراتيجي ثابت، في أجندتها المعلنة والخفية، ويأتي تحقيقه دائما في سلم الأولويات، على الرغم من إعلانها عن فصل الدين عن الدولة في أراضيها وبيئاتها.

وتكمن الأهداف الجيو- ستراتيجية- في تقديري- وراء استمرار احتلال فرنسا لجزر القمر، متمثلا في وجودها في مايوت، إلى يومنا هذا، ضاربة عرض الحائط قرارات الشرعية الدولية - وهي من حماتها الأدعياء - مما يشوه سمعتها ويشكك في مصداقيتها. لذا فتصميم باريس، رغم ما تتعرض لها من إدانات وانتقادات ومناشدات من حين لآخر، على التشبث بهذه الجزيرة القمرية التي لم يصل بعد عدد سكانها إلى مائتي ألف نسمة، ينم - بصورة جلية - عن تلك الأهداف الجيو-ستراتيجية التي يمكننا إيجاز بعض مظاهرها فيما يلي :

❖ وجود فرنسا العسكري وترسانتها بصفة دائمة في المحيط الهندي تحسبا لأي طارئ يستدعي التدخل السريع في هذه المنطقة المهمة من العالم.

❖ تأمين وسائل الاتصالات والحماية في المنطقة. وتم منذ التسعينيات من القرن المنصرم إقامة مركز الملاحظة والتصنت العسكري في مايوت [٤٧] ، (Le centre d'écoute militaire des Badamiersموجه لشرق إفريقيا، ويعد من أهم مراكز فرنسا في العالم

(٤٧) انظر: Comores-Mayotte: une histoire neocolonial, op.cit. p23.

الخاصة بهذا الشأن.

وقد أماط اللثام عن هذا المركز النائب الشيوعي جان بول ليكوك (Jean-Paul Lecoq)في الجلسة العلنية المنعقدة في الجمعية الوطنية، في١١فبراير٢٠٠٩، كاشفا عن طبيعة عمله وكنهه، بالقول: «نحن نعلم أن هذا المركز هو شبكة التجسس لانتهاك خصوصيات المواطنين وسيادة دول إفريقيا والشرق الأوسط وآسيا»[٤٨] .

❖ الموقع الحيوي في قناة موزمبيق، التي يعبر فيها ثلثا البترول المصدر من دول الخليج ، يمنح فرنسا ميزة إضافية خاصة في الهيمنة البحرية، تمكنها من المراقبة. وقد ازدادت هذه الأهمية منذ إعادة فتح قناة السويس بين الخليج العربي والدول الغربية، مما جعل السفن البترولية تمر بهذا الطريق.

❖ الحيلولة دون تدخل الاتحاد السوفيتي السابق في عهد الحرب الباردة في شؤون دول المنطقة.

❖ وهناك هدف جيو-سترانيجي لا يقل أهمية عن سابقاتها، وهو أن هذا الوجود الفرنسي في مايوت يشكل قاعدة خلفية للمرتزقين الفرنسيين، من أمثال بوب دينار، الذين كانوا - إلى عهد قريب - يقومون بالانقلابات العسكرية في الجزر القمرية الثلاث المستقلة منذ ١٩٧٥م.

ويرى بعض الباحثين أن ثمة خمسة أحداث جسام شهدتها العلاقات الدولية، في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، لفتت - من جديد- أنظار الدول الكبرى الفاعلة في الساحة الدولية إلى منطقة المحيط الهندي، وساعدت على جعلها القلب الجديد للعالم، وهي:

١- الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧م، المعروفة بحرب ستة أيام.

٢- نزاع عام ١٩٧١م في شبه القارة الهندية.

(٤٨) موقع الحزب على الشبكة العنكبوتية في هذا الرابط:
www.bdr13.pcf.fr/Intervention-de-Jean-Paul-Lecoq,7743.html

٣- الحرب العربية الإسرائيلية وظهور أول أزمة للبترول عام١٩٧٣م.

٤- توسع نفوذ الاتحاد السوفيتي وتمدد قوته البحرية في المحيط الهندي قبل انهياره.

٥- تقوية وزيادة قدرات القاعدة العسكرية الجوية البحرية الأمريكية في ديغو-غرسيا(Diego-Garcia)، والتي كانت في تنافس محموم مستمر، مع القاعدة العسكرية الفرنسية، في ديغو-سواريز (Diego-Suarez) بجزيرة مدغشقر.

لذا فبعد سحب فرنسا قواتها من قاعدتها هذه، عام ١٩٧٣م، وإغلاقها نهائيا بعد الإطاحة بحليفها فليبير تسرانانا (Philibert Tsiranana)، كان التوجه لدى رئاسة الأركان الفرنسية هو ربط التواجد العسكري الفرنسي في جيبوتي بوجوده في جزيرة رينيون، ولكنها رأت في النهاية، أن بقاء العلم الفرنسي على مايوت خيار استراتيجي مهم[٤٩].

ويمكن استقراء واستشراف بعض ملامح هذا الخيار الجيو-ستراتيجي، بصورة أوضح، من خلال قراءتنا لبعض ما ورد في المذكرة التي كتبها الرئيس الفرنسي الأسبق الجنرال ديغول(De Gaulle)، في ٣يوليو١٩٦١م، في الوقت الذي كان مسار التحرر من الاستعمار فيه قائما على أشده، إلى مستشاره للشؤون الإفريقية جاك فوكار (Jacques Foccart)، الذي كان يعرف في الأوساط الأفرو-فرنسية برجل إفريقيا[٥٠] ، حيث قال له :

«أنا ألفت انتباه الكيدورسي Quai d'orsy ، (الوزارة الخارجية الفرنسية)، فيما يتعلق بأية سلطة جزيرة مدغشقر على الجزر(يعني جزر القمر) والجزر الصغيرة الفرنسية المجاورة لها، لأن أي تدخل من مدغشقر بأي حال من الأحوال، في تلك الجزر والجزر الصغيرة، غير مبرر، وسيؤدي إلى عواقب وخيمة. و هذه الجزر والجزر الصغيرة تشكل بالنسبة لنا أهمية حقيقية، وخاصة فيما يختص بتجاربنا النووية. لذا فأنا لا أوافق إطلاقا على إشراك مدغشقر، في كثير أو قليل، مما يحدث في تلك الجزر»[٥١].

---

(٤٩) . Comores-Mayotte: une histoire neocolonial, op.cit. p24

(٥٠) انظر صورته في ملحق رقم ١٧.

(٥١) Note reproduite in Foccart parle . Entretiens avec Philippe Gaillard, tome I, Fayard/Jeune Afrique, 1995 .p 478.

ونستشف من هذه العبارة مدى الأهمية الإستراتيجية التي توليها فرنسا لهذه الجزر، على صغرها، لأن هذا الكلام، الذي هو بمثابة وصية، لم يصدر من رجل عادي، وإنما من ديغول مؤسس الجمهورية الفرنسية الخامسة، الذي تعتز به فرنسا، وتعده رمزا من رموزها، وأحد ساستها الموهوبين البارزين. وكان قد صرح في كلمته التي ألقاها أمام القمريين، بمناسبة زيارته لجزر القمر، في ملعب استاد بومير بـ موروني في ١٠ يوليو١٩٥٩ بالقول:

«إنكم هنا في موقع مهم من العالم » [٥٢] .

وهذا أبرز أهداف الاستعمار الفرنسي في الأرخبيل قديما وحديثا، وأهمها على الإطلاق - في تقديري- هي الأهداف الجيو-ستراتيجية السالف ذكرها، وهي مربط الفرس لاستمرار احتلال فرنسا لمايوت، في ظل تحد سافر للمجتمع الدولي، وخرق فاضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وقد استجدت، مع مرور الزمن، وخاصة في مرحلة ما بعد استقلال الجزر الثلاث وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، أهداف إضافية ثانوية أخرى تتمثل في الاهتمام بشؤون الثقافة ونشر اللغة الفرنسية، وهذا ما يضمن لفرنسا الموالاة الفكرية والثقافية والسياسية بشكل دائم ومستمر.

(٥٢) انظر: نبذة عن تاريخ جزر القمر،(مصدر سابق) ص١٣.

المبحث الرابع

إنشاء لجنة ماوري وأثر ذلك في إيقاظ الوعي الوطني

في ظل تقاعس القيادات السياسية القمرية، من كل أطيافها، نتيجة الضغوط الفرنسية عليها،عن المطالبة بجزيرة مايوت القمرية، وعرض هذه القضية في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية، تجنبا لإحراج فرنسا حامية الحريات والمدافعة عن الحقوق، وما نتج عن ذلك من خلو الخطاب السياسي القمري من التطرق إليها لا من قريب و لا من بعيد، وظهور من بني جلدتنا- من المدفوعين لهم الأجر-من يقول بنسيان مايوت، واهتمام بتحسين الأوضاع في الجزر الأخرى المستقلة، لأن ذلك هو العامل الوحيد الذي سيدفع الإخوة في مايوت إلى التفكير في عودتها إلى وضعها الطبيعي بين شقيقاتها.

في هذا الوقت قام بعض الناشطين، ممن تعتمل القضية في صدورهم وتتجسد أمام أعينهم، بإنشاء لجنة ماوري، وذلك في ٣٠أبريل ٢٠٠٥. وهي آلية شعبية من مؤسسات المجتمع المدني، تناضل من أجل عودة مايوت، وبعث روح الاهتمام بهذه القضية الوطنية إلى النفوس، وبث الوعي بأبعادها ومخاطرها، وكشف النقاب عن بشاعة الممارسات اللاإنسانية والانتهاكات الحقوقية، التي مضى عصرها، والتي يتعرض لها المواطنون من الجزر الأخرى، المقيمون في مايوت على يد السلطات الفرنسية التي تعتبرهم، في جزء عزيز عليهم من بلادهم، مهاجرين غير شرعيين.

وأبرز عمل - وهو إنجاز عظيم بكل المقاييس- يحسب لهذه اللجنة أنها سعت جاهدة وموفقة لدى الحكومة القمرية في عهد الرئيس عثمان غزالي لجعل اليوم ١٢من نوفمبر، تاريخ قبول عضوية جزرالقمر في الأمم المتحدة بجزرها الأربع وحدودها التي كانت عليها فترة الاستعمار، يوماً وطنياً مدفوع الأجر؛ باسم يوم ماوري أي مايوت، يحتفل فيه كل عام، ويتعطل فيه العمل في القطاع العام. ولقي هذا المطلب الشعبي القبول والترحاب، فأقر المجلس الوطني الاتحادي(مجلس النواب) بإجماع أعضائه، وبجهد مشكور مقدر من رئيسه ظافر بون، قانونا بهذا الشأن، ودخل حيز التنفيذ والعمل به منذ ١٢نوفمبر٢٠٠٥.

وتقوم اللجنة بالاحتفاء بهذه المناسبة، وتنظم فعاليات مختلفة، من إقامة ندوات، وحلقات نقاش، وتعليق لوحات، وإصدار بيانات، هي نشاطات متواضعة في مجملها لقلة إمكانات اللجنة، ولكنها هادفة ذات قيمة رمزية عالية، ومعان موحية سامية، تهدف إلى إيقاظ الشعور الوطني وشحذ الهمم لمواصلة النضال التاريخي الذي تكفله جميع الشرائع السماوية والقوانين والمواثيق الدولية، من أجل تحرير هذه الجزيرة المسلمة من الاحتلال الفرنسي.

وتجدر الإشارة إلى أن من بين نشاطات اللجنة اللوحة اليتيمةالشهيرة المعلقة في قلب العاصمة موروني، على المنعطف المحاذي للمبنى السابق لمجلس النواب في عهد الاستعمار والذي أعلن منه الاستقلال، وأمام ساحة الاستقلال، ومقر وزارة العلاقات الخارجية، وفي الشارع العام المؤدي إلى السفارة الفرنسية بمسافة لا تزيد على خمسمائة متر، يقرأ المارون - مشاة وركاب عربات وسيارات ودراجات- من تلك اللوحة العبارة المشهورة التي أصبحت من أدبيات اللجنة وشعارا لنضالها:«مايوت قمرية وستظل كذلك إلى الأبد»[٥٣] .

وبما أن هذه اللوحة تقع عيني عليها عدة مرات يوميا، وأقرأ عبارتها ما ينيف على خمس مرات ، حتى لا أقول ١٧مرة مثل عدد قراءة سورة الفاتحة في الصلوات اليومية المفروضة، يجمل بي أن أتحف قارئ هذه السطور المتواضعة بقصة هذه اللوحة لما فيها من طرافة و ظرافة.

لقد علَّقت لجنة ماوري ضمن مناشطها التوعوية اللوحة المذكورة، على مكانها الرمزي المختار بكل عناية، في زمن لم يعد فيه الحديث عن مايوت والمطالبة بها مألوفا، للأسباب المعروفة، لذا فتعليق هذه اللوحة، وما كتب فيها، قد أغاظ السفارة الفرنسية، وأحرج -في الوقت ذاته- أصدقاء باريس الأدعياء من القمريين، ممن يطلق عليهم في الأرخبيل: «الفرنسيون السود»، فقام مجهولون ولكنهم معروفون - طبعا- بأنهم مدفوع لهم الأجر- إما بتأشيرة إلى أرضهم مايوت أو بطاقة دعوة لحضور حفل اليوم الوطني الفرنسي- ليلا

٥٣))انظر اللوحة المذكورة في ملحق رقم ١٣ من الكتاب.

بإزالة اللوحة عن مكانها، ثم قام مناضلو اللجنة بإعادة تعليق اللوحة ذاتها في النهار إلى مكانها، وقد استمر الحال على هذا النحو مدة طويلة، يقوم أولئك في جنح الليل المظلم بإزالة اللوحة ، فيقوم هؤلاء في وضح النهار بإعادتها.

وأخيرا سئم الأولون من هذه العملية المضنية المتكررة، واستسلموا للحق، وكفوا أيديهم عن اللوحة، وبقيت شامخة في مكانها تقول للداني قبل القاصي: إن الحقوق لا تضيع مهما طال الزمن إذا كان وراءها مطالب، فلنقرأ الدرس الكامن من قصة هذه اللوحة لأن الذي انهزم وتقهقر في هذا السجال- في نهاية المطاف- هو الطرف الضعيف الغاصب، لا صاحب الحق المدافع القوي بإيمانه وأحقية مطلبه.

وثمة درس آخر، يمكن استيعابه من قصة هذه اللوحة اليتيمة، نجمله في هذه المقولة : «ما لا يدرك كله لا يترك جله». إن مايوت قمرية وتظل كذلك إلى قيام الساعة، وستعود يوما إلى شقيقاتها طالما بقي على قيد الحياة من يطالب بها طال الزمن أم قصر.

الفصـــل الرابـع

الآثار المترتبة عن احتلال مايوت على المجتمع القمري

المبحث الأول

الآثار السياسية والأمنية

-الانقلابات العسكرية :

لقد ترتبت عن احتلال هذه الجزيرة القمرية من قبل فرنسا، انعكاسات سلبية جمَّة ولعل أهمها - في تقديري- تلك التي تتعلق بجانب عدم الاستقرار السياسي نتيجة الانقلابات العسكرية الناجحة والمحاولات الفاشلة التي يتم التخطيط لها في مايوت وانطلاقها منها، لزعزعة الأمن والاستقرار في الجزر المستقلة، مما جعل بعض وكالات الأنباء العالمية تعتبرها عملة متداولة في جزر القمر، وسمة بارزة لها، وتوصلها في عدها إلى ١٩ انقلاب ومحاولة انقلاب[١].

وهذا يخالف الواقع والحقيقة لقصد التشويه الإعلامي وخلق ذرائع غير واقعية ليتشبث بها أهالي مايوت لإبقاءها فرنسية. صحيح إن سجل الانقلابات في الأرخبيل حافل، ورغم أنه يمثل ظاهرة مقلقة وحالة مقصودة ومدبرة، ولكن ليس بهذا العدد الهائل الذي يضرب به الرقم القياسي عالميا. فحسب علمي إن الانقلابات الناجحة في الجزر يمكن عدها بأصابع اليد الواحدة، على النحو التالي:

١- انقلاب عسكري قام به علي صالح، بدعم فرنسي واضح، ومشاركة مرتزقة فرنسيين وعلى رأسهم بوب دينارفي ٣أغسطس١٩٧٥ (٢٦رجب١٣٩٥هـ)، ردا على الإعلان عن الاستقلال وفي إطار المخطط المرسوم لتثبيت الاحتلال في مايوت.

٢-الانقلاب الذي عاد به أحمد عبد الله بن عبد الرحمن إلى الحكم في ١٣مايو١٩٧٨م

(١) وكالة الأنباء الفرنسية :الانقلابات الناجحة والفاشلة في جزر القمر(أحداث التاريخ).

(٦جمادى الآخرة١٣٩٨هـ) بقيادة بوب دينار ورجاله الذين قدر عددهم بخمسين شخصا، وقتلوا الرئيس علي صالح في معتقله في ليلة٢٨-٢٩مايو بتهمة محاولة الهروب. ثم قاموا بعد مرور ١٢سنة باغتيال الرئيس أحمد عبد الله نفسه في قصره، والذي كانوا يتولون حراسته، في ليلة ٢٦-٢٧نوفمبر١٩٨٩ (٢٧ربيع الثاني١٤١٠هـ).

وكان في ٢٠ نوفمبر- أي قبل وفاته بستة أيام - قد وجَّه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة يطلب منه فيها القيام بوساطة بين فرنسا وجزر القمر لأجل إيجاد حل لقضية مايوت[٢].

٣-الانقلاب الذي قام به بوب دينار للمرة الثالثة في الجزر، على الرئيس سعيد محمد جوهر في ٢٥سبتمبر١٩٩٥م ونفيه، على طائرة عسكرية فرنسية، إلى جزيرة رينيون الفرنسية. ومن هذا المنفى الإجباري أطلق الرئيس المخلوع ذو ٧٧سنة - بكل حسرة ومرارة- صرخته المبكية المؤلمة المشهورة التي ظلت تختزل سياسة فرنسا في الجزر : «فرنسا نفتني».

٤- الانقلاب العسكري الذي نفذه العقيد عثمان غزالي، رئيس هيئة أركان الجيش الوطني للتنمية، في ٣٠أبريل ١٩٩٩، وهو الوحيد الذي لم يكن بقيادة بوب دينار.

أما يتعلق بالمحاولات الفاشلة فهي كالتالي:

١-محاولة انقلاب في ٨ مارس١٩٨٥ ضد الرئيس أحمد عبد الله، وهو في زيارة لباريس، كشف عن إحباطها في ١٤مارس، واتهم بتدبيرها عناصر من الحرس الرئاسي بتواطؤ مع مدنيين، اعتقل ١٧منهم، بينما توفي ثلاثة.

٢-محاولة انقلاب دستوريٍّ قام بها رئيس المحكمة العليا أحمد خالد، لإعفاء الرئيس سعيد محمد جوهر عن مهامه بتهمة عدم اللياقة والأهلية، وتنصيب نفسه رئيسا للجمهورية في ٣أغسطس ١٩٩١، وسرعان ما تم اعتقاله هو وسالم بن علي القاسمي.

(٢) Les Comores d'Ahmed Abdallah, op.cit, p.141

٣-محاولة انقلاب أعلنت عنها الحكومة في ٢٢أغسطس ١٩٩٠تم إجهاضها في ليلة١٨-١٩ أغسطس، وكانت بقيادة المرتزق الفرنسي (Max Vieillard)، أحد رجال بوب دينار، والذي لاذ بالهروب، إلا أنه لقي مصرعه على يد قوات الدرك في ١٩أكتوبر في عرض البحر، وهو يحاول الوصول إلى مايوت على متن زورق نفد منه البنزين.

٤-محاولة تمرد قام بها في ٢٦ سبتمبر١٩٩٢، بعض أفراد الجيش ضد الرئيس سعيد محمد جوهر، الذي كان في باريس، تم الحكم على تسعة أشخاص بالإعدام في أبريل ١٩٩٣، منهم الأخوان التوأمان العسكريان نجلا الرئيس السابق أحمد عبد الله: شيخ، وعبد الرحمن، والنقيب كومبو أيوب [٣]، والوزيران السابقان الدكتور متار معيشة وعمر تام، غير أن الحكم لم ينفذ في حقهم، وخرجوا من السجن إثر الانقلاب الثالث لبوب دينار والمذكور أعلاه.

٥- محاولة انقلاب دبرها بعض عناصر الجيش بتواطؤ مع مدنيين ضد الرئيس غزالي، وهو في مكة لأداء الحج عام ١٩٩٩م.

٦-محاولة انقلاب قام بها مرتزقة فرنسيون، قيل لحساب وزير سابق للداخلية كان يعيش في المنفى بباريس[٤]، موظف سابق في الخارجية الفرنسية، وتم إحباط المحاولة في موهيلي في ١٩ديسمبر٢٠٠١ من قبل الجيش الوطني، قبل أسبوع من تنظيم الاستفتاء على دستورعام٢٠٠١المنبثق عن اتفاق فومبوني للمصالحة الوطنية وإنهاء أزمة الانفصال في أنجوان.

- أزمات الانفصال

ويضاف إلى هذا المسلسل من الانقلابات التي تنطلق - كما قلنا- من مايوت مؤامرات أخرى لا تقل خطورة من الانقلابات العسكرية وهي نقل عدوى نزاعات الانفصال من مايوت وتصديرها إلى الجزر المستقلة.

(٣) اغتيل في ظروف غامضة، أمام منزله في ١٣يونيو ٢٠١٠.

(٤) قيل إنه أشرف سيد هاشم، قمري يحمل الجنسية الفرنسية. والقضية بيد القضاء الفرنسي حتى الآن بشأن بعض من توفي في المحاولة.

ففي عام١٩٩١م قامت جزيرة موهيلي برفع الأعلام الفرنسية في مظاهرات احتجاجية للمطالبة بالانفصال عن جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، في عهد الرئيس سعيد محمد جوهر. وتم إسكات هذه الأصوات بعدما استطاعت قوات الأمن من القيام بواجبها الجمهوري، واحتواء الحكومة لبعض أبناء الجزيرة في مناصب عليا في الدولة.

ثم انتقلت العدوى إلى جزيرة أنجوان في عهد الرئيس محمد تقي عبد الكريم برفع الأعلام الفرنسية، وطالب الانفصاليون الذين ترأسهم متقاعدون من الجيش الفرنسي، بالعودة إلى الاستعمار الفرنسي على غرارمايوت. ففي ظل عدم تلبية فرنسا لمطلبهم هذا السهل الممتنع، الذي لم يكن هو المقصود، أعلنوا في ٣أغسطس ١٩٩٧م، عن قيام ما سمِّي بدولة أنجوان وعلى رأسها القيادي الانفصالي عبد الله إبراهيم.

والجدير بالذكر أن خلال فترة الحصار الذي فرضته منظمة الوحدة الإفريقية، على أنجوان بسبب تعنتها في مواقفها وبغية حملها على قبول الحوار الإيجابي، كانت الإمدادات من أسلحة وأغذية وأدوية وغيرها تأتي إلى الجزيرة من مايوت، كما كانت لقادة الانفصال اتصالاتهم مع جهات فرنسية رسمية وشعبية، من خلال مايوت، فنشرت جريدة الخليج الإماراتية في عددها ٦٧٣٤ الصادر في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٧ صورة خطاب مؤرخ في ١٥أكتوبر١٩٩٧، وجهه المدعو بيير بيجو(Pierre PUJO)، رئيس حركة العمل الفرنسي[٥] اليمينية المتطرفة إلى شركان أحمد، أحد زعماء الانفصال في أنجوان وهذه ترجمته[٦]:

«السيد شركان أحمد

رئاسة أنجوان

صديقي العزيز،

لقد فكرت، منذ رسالتي المؤرخة في ١٣أكتوبر، في كتابة السؤال الذي ينبغي أن يعرض في استفتاء ٢٦أكتوبر. وأعتقد أنه من البراعة عدم ذكر فرنسا في النص الذي يجري

(٥) سبقت ترجمته في الفصل الثاني عند الحديث عن بداية مشروع انفصال مايوت..

(٦) توجد صورة لأصل الخطاب بالفرنسية في ملحق رقم ١٤ و وصورة للخبر في جريدة الخليج في ملحق رقم١٦من الكتاب.

استفتاء الشعب عليه. لأن الحكومة الفرنسية يهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا تستطيع إعطاء رد إيجابي لنداء الأنجوانيين.

أما إذا كان السؤال في الاستفتاء عن الاستقلال فإن الحكومة الفرنسية، بالمقابل،تستطيع بكل سهولة، الاعتراف بالانفصال وقبول إجراء محادثات مع الدولة الجديدة المستقلة، من أجل إلحاقها بها أو إشراكها.

إذن، فالسؤال الذي يجب طرحه بالشكل النهائي هو: هل تريد استقلال جزيرة أنجوان من جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية؟

وباختصار، أعتقد أنه من الأفضل عدم تجاوز المراحل، لأنكم عندما تصبحون مستقلين رسمياً من جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية تكونون أحرارا في تقديم مقترحات المحادثات مع فرنسا تجاوبا مع رغبة الأنجوانيين العميقة.

وأرجو صديقي العزيز قبول مشاعري المخلصة.

التوقيع

بيير بيجو».

وإثر عثور الحكومة القمرية على صورة للخطاب المشار إليه أعلاه أصدر القسم الإعلامي بالرئاسة الجمهورية بيانا صحفيا في ٢١أكتوبر١٩٩٧، وهذه ترجمته إلى العربية[٧]:

«بيان صحفي:

إن الانفصاليين الأنجوانيين ما زالوا يحظون بدعم خارجي لتحقيق إرادتهم في تفتيت وحدة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

(٧) توجد صورة لأصل البيان في ملحق رقم ١٥.

وبالإضافة إلى وجود عناصر أجنبية بجانبهم في مواجهة عملية حفظ الأمن في جزيرة أنجوان في ٢سبتمبر الماضي، والتموين بكل الأنواع بما فيها مواد انتخابية قادمة من الجزيرة القمرية مايوت التي ما زالت تحت الإدارة الفرنسية، فإن الحكومة القمرية تسجل في هذه القائمة الطويلة رسالة مؤرخة في ١٥ أكتوبر الجاري موجهة من المدعو مدير العمل الفرنسي إلى السيد شركان أحمد، أحد المسئولين الانفصاليين.

وهذه الرسالة تؤكد وجود تواطؤ خطير ذي انعكاسات مشئومة على السلام والديمقراطية.

و تناشد كل الديمقراطيين للعمل الجاد على حفظ وحدة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية.

القسم الإعلام

في رئاسة الجمهورية

حضرمي شانفي

الختم والتوقيع

ومن الجدير بالذكر أن هذه الحركة السياسية الفرنسية المتطرفة (العمل الفرنسي) التي تدعم الانفصاليين في أنجوان اليوم، هي نفسها التي وقفت أمس -بقوة- وراء الحركة الانفصالية في مايوت.

واستمر الوضع الانفصالي الذي زاد الطين بلة في استنزاف الجهد والوقت والموارد، وإنهاك الاقتصاد، لمدة سبع سنوات عجاف، إلى أن تمكن الرئيس عثمان غزالي بعد قيامه بالانقلاب، من التحاور مع قادة الانفصال[٨]، تمخض عن ذلك التوقيع، من جميع الأطراف القمرية وبرعاية المجتمع الدولي، على ما بات يعرف بـ اتفاق فومبوني للمصالحة الوطنية في ١٧فبراير٢٠٠١م.

(٨) بيان مشترك وقعه الرئيس غزالي عثمان والعقيد سعيد عبيد (رئيس دولة أنجوان) لتأسيس الحوار القمري في فومبوني في١/٧/١٩٩٩.

وفي شهر مارس عام ٢٠٠٨، بعد الإطاحة بالعقيد محمد بكر، رئيس جزيرة أنجوان، في عملية إنزال عسكري من الجيش القمري مدعوما من الاتحاد الإفريقي بمشاركة قوات عسكرية من السودان، وتنزانيا، ودعم لوجيستي من فرنسا، فتحت فرنسا الباب على مصراعيه في مايوت لمحمد بكر ورجاله الانفصاليين.

وهكذا أصبحت مايوت منذ استقلال الجزر الثلاث عام ١٩٧٥نقطة إسناد خلفية تحبك على أرضها المؤامرات، وتعد فيها الطبخات القذرة لزعزعة الوضع السياسي والسلم الأهلي في الجزر المستقلة لكي تبقى ضعيفة فقيرة مفككة لا تقوى على مطالبة بسيادتها على مايوت وقديما قيل:«لا يضيع حق وراءه مطالب».

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية

يأتي التفكك الأسري في المجتمع القمري ضمن الآثار السلبية المباشرة التي تمخضت عن احتلال مايوت، فقد قال النائب القمري محمد أحمد[٩]، في مداخلته في الجمعية الوطنية بباريس عند مناقشة قانون الاستفتاء على استقلال جزر القمر في ١٧أكتوبر و١٢نوفمبر١٩٧٤ للتحذير من مغبة فصل مايوت:

«أنا شخصيا أمثل خلاصة لشعب جزر القمر، لأني من أنجوان، ولديَّ زوجة وأولاد في مايوت، ويوجد بعض من عائلتي في مايوت؛ ولدي أيضا زوجة وأولاد في القمر الكبرى، وبعض أفراد من عائلتي، وهذا ينطبق على معظم القمريين»[١٠] .

لم يقف الأمر عند حد تشتيت أفراد الأسرة الواحدة، والعائلة الواحدة، والتفريق بين المرء وزوجه، لأن الزوج قد يكون من أنجوان وزوجته من مايوت وحالت بينهما تأشيرة بلادير، بل وصل إلى حد إشعال نار على منازل المواطنين المنحدرين من الجزر الأخرى مع وجود آدميين بداخلها، واعتقالات عشوائية وتعذيب في صفوفهم، حتى تحدثت بعض الصحف الفرنسية ذات المصداقية، عن هذه الممارسات البشعة، والغارات التي تشن بين الفينة والأخرى على هؤلاء القمريين (المغتربين غير الشرعيين) في بلدهم، هذا من غير حملة الترحيل الجماعي المكثفة لهم إلى أنجوان، من دون احترام قوانين فرنسا نفسها. تلك الحملة التي قدمت وزارة الخارجية الفرنسية إحصاء لضحاياها، من خلال موقعها، على النحو التالي:

«ومازالت الهجرة القمرية إلى مايوت مسألة حساسة. فقد سجل عام ٢٠٠٦ ارتفاعا ملحوظا لترحيل المهاجرين (٣٠٠ ١٤ مقابل ٦٥٥ ٧ خلال عام ٢٠٠٥ و٦٠٠ ٨ خلال

(٩) هو انتخب عضوا في البرلمان منذ ٢مارس١٩٦٢ينتمي إلى حزب :اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية.

(١٠) Mayotte:Le contentieux la France entre et les Comores, op.cit, p101.

٢٠٠٤)، وقد تواصل هذا الارتفاع خلال ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ (١٦٠٠٠)، وفي عام ٢٠٠٩ (١٩,٠٠٠) رغم أو بسبب أزمة أنجوان. ومن المفروض أن يترافق تعزيز مكافحة الهجرة بإجراءات من شأنها تثبيت السكان في جزر القمر»[١١].

وفي هذا السياق، نشير إلى أن القمريين لم يعرفوا الهجرة إلى فرنسا في عهد الاستعمار إلا عدد يسير جدا، ربما كان بالعشرات. أما بعد احتلال مايوت، وزرع حالة عدم الاستقرار السياسي المنهجي في الجزر الثلاث، فقد ظهرت موجات الهجرة والاغتراب إلى فرنسا بأعداد متزايدة، تقدر بما يربو على مائتي ألف مهاجر قمري- ثلث سكان الأرخبيل- منتشرين في المدن والقرى والضواحي الفرنسية، لاسيما في مرسيليا التي تحتضن النسبة العالية منهم، وبالتالي خلع عليها اسم الجزيرة القمرية الخامسة.

أما ضحايا كُوَاسَا كُوَاسَا (kwassas-kwassas) [١٢]، الذين يلقون حتفهم في البحر بالعشرات، وهم يحاولون الوصول إلى مايوت منذ بدء العمل بتأشيرة بلاديير، فحدث ولا حرج، حيث يربو عددهم على عشرة آلاف قمري، من الرجال والنساء والأطفال والرضع.

فقد تحولت المسافة الواقعة بين جزيرتي أنجوان و مايوت، بسبب جدار برلين العازل الذي بناه بلاديير وباسكوا، إلى مقبرة جماعية حقيقية مهولة لأولئك القمريين الراغبين في التنقل داخل بلادهم لزيارة ذويهم، أو العيش في أرضهم مايوت، والذين تحصد أرواحهم. وهذا يذكرنا بالاسم العربي لهذه الجزيرة :جزيرة الموت والذي أطلقه العرب عليها، لما كانوا يلاقونه من ظروف مأسوية مشابهة مع الفارق في مسبباتها، ثم حرفه الفرنسيون إلى مايوت كعادتهم في تزوير التاريخ وتزييف الوقائع، وتحوير الأسماء، وطمس المعالم، وكل ما يمت إلى الإسلام والعروبة بصلة، وهاهو ذلك الاسم العربي يظهر- للأسف الشديد-على كنهه وحقيقته الآن.

ومما يزيد ألما في هذه المأساة التي تكاد تكون شبه يومية، هو أن معظم الزوارق التي تغرق بضحاياها، في عرض البحر، وتقذف بجثثهم الأمواج المتلاطمة -من غير رحمة ولا شفقة- على السواحل لا تغرق نتيجة نفاد بنزين أو بسبب سوء الأحوال الجوية، وإنما

(١١) الموقع الرسمي للخارجية الفرنسية: www.diplomatie.gouv.fr/ar

(١٢) هو اسم يطلق على الزوارق (مراكب صيد) تنقل المتسللين إلى مايوت.

برصاص من حرس الحدود البحرية الفرنسية من غير وازع ولا رادع. فأين-يا ترى- القانون الدولي الإنساني؟ أليست هذه جرائم ضد الإنسانية؟.

لقد قامت مجموعة فرنسية للتفكير في مستقبل جزر القمر تسمى مبادرة من أجل التنمية بإحصاء ضحايا هذه القوانين الفرنسية التعسفية، من الموتى والمبعدين، مما دفع بعض المنظمات والجمعيات غير الحكومية إلى إنشاء آلية باسم مراقبة الهجرة الأنجوانية غير الشرعية (١٣). وفي هذه الحالة المأسوية كشف فليب مالهيريب (Philippe Malherbe) الوجه الحقيقي لبلاده مبينا تناقض سياستها، حيث قال في افتتاحية العدد الأول للرسالة الإعلامية التي أصدرتها هذه المراقبة في ٢٥أكتوبر٢٠٠٠:«إن اكتشاف حولي ٣٠ جثة لمهاجرين غير شرعيين من الصين، في شاحنة تبريد، في ١٩ يونيو الماضي، في محاولة التسلل إلى بريطانيا أثار صدمة كبيرة، مما جعل السلطات الفرنسية، على أعلى المستوى، تعبر عن أسفها البالغ، في الوقت الذي تقع فيه مآسي مماثلة، على بعد عشرة آلاف كيلومتر منا، في المياه الإقليمية الفرنسية والقمرية بين أنجوان ومايوت، بشكل متكرر، شهرا بعد شهر، من غير أن يتحرك وازع الضمير».

وثمة انعكاسات اجتماعية أخرى تتمثل في غصب النساء اللائي نجون من الغرق، وانتهاك أعراضهن. فحسب وكالة الأنباء الفرنسية أن عصابة قامت بغصب فتيات قمريات، على مدى أشهر، في بلدة تسنغوني غربي الجزيرة، ولم تستطع الضحايا المجنى عليهن، تقديم أي شكوى خوفا من أن يقعن، بسبب مخالفات إقامتهن، في قبضة العدالة. وكان العديد من سكان البلدة على العلم بهذه الأعمال القذرة، ولكن لم يرد أحد منهم إخبار جهاز الشرطة والدرك عنها(١٤).

كما تسعى فرنسا خلال العشرين سنة القادمة بموجب منح مايوت وضع المقاطعة اعتبارا من ١ أبريل عام ٢٠١١م، إلى التطبيق التدريجي للقانون الفرنسي على مواطني مايوت، وتحصيل الضرائب منهم للخزينة الفرنسية، والعمل على دمج المجتمع المايوتي المسلم بالقيم الفرنسية العلمانية، ومنع تعدد الزوجات، ورفع سن زواج المرأة من ١٥إلى ١٨ سنة.

(١٣) من هذه المنظمات: أطباء العالم ، العون الطبي الدولي، الشراكة القمرية لمبادرة التنمية في أنجوان.

(١٤) AFP,Mamoudzou,9octobre 1998,AFPO91901.

المبحث الثالث

الآثار الثقافية

عملت فرنسا، خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية على وجودها الاحتلالي في مايوت، على خلق واقع ثقافي وفكري جديد من خلال الإعلام ومناهج التعليم، بحيث أحدثت تحولا في عقلية وتفكير ومصالح سكان هذه الجزيرة، وزرعت وباستمرار في تفكيرهم أنهم بدون فرنسا سيصبحون في فقر مدقع وفاقة وتخلف مثل إخوانهم في الجزر القمرية الأخرى المستقلة الذين بقوا أمثولة، لا يحظون ولو بجزء معقول من مساعداتها السخية[١٥].

إلا أن هذه الجزر الثلاث قطعت شوطا لا بأس به في التعليم، لأنه في الوقت الذي يعد فيه الرئيس الفرنسي ساركوزي مواطني مايوت بفتح فرع لجامعة رينيون في مايوت عام ٢٠١٢ لإتاحة الفرصة أمام أبناء الجزيرة لدراسة سنتين ما بعد الثانوية العامة، قبل استكمال الدراسة في رينيون أو باريس، فإن الجزر المستقلة لديها جامعة تضم خمس كليات[١٦]، وتصل طلابها نحو خمسة آلاف طالب وطالبة، وتخرِّج حملة ليسانس، وماجستير، ويتولى التدريس فيها مواطنون قمريون من حملة درجات الدكتوراه والماجستير، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن مايوت ما زالت تعيش حالة تخلف في المجال التعليمي والثقافي مقارنة مع شقيقاتها.

ولعل من الانعكاسات الثقافية الخطيرة لاحتلال مايوت والتي تدخل في خانة التناقضات الاهتمام الزائد بالثقافة الفرنكوفونية في الجزر المستقلة التي هي عضو في جامعة الدول العربية، حيث إن لغة التعليم والإدارة والحفلات الرسمية هي الفرنسية، بل توجد حقيبة وزارية خاصة بالفرنكوفونية.

---

(١٥) صح النوم يا عرب، صحيفة أويا (مرجع سابق)، ص٧.

(١٦) من ضمن كليات الجامعة كلية الإمام الشافعي للدراسات العربية والإسلامية.

وفي هذا الصدد يقول الكاتب الليبي حسين المزداوي: «ومثلما أغرقت (فرنسا) جزيرة مايوت بالمساعدات، أغرقت الجزر الأخرى بهيمنتها السياسية وبلغتها الفرنسية، وتدخلها المستمر والمتعدد الأبعاد لاسيما في المناهج الدراسية، فانتشرت المدارس والمراكز الثقافية الفرنسية في كل جزيرة من الجزر القمرية الثلاث المستقلة، ويتم الضغط باستمرار لزيادة حصص اللغة الفرنسية، فأصبحت هي لسان الحال والمقال والمال خاصة من العناصر المتنفذة إداريا»[١٧].

(١٧) صح النوم يا عرب، صحيفة أويا (مرجع سابق)، ص٧.

المبحث الرابع

الآثار الدينية

بموجب المعاهدات الموقعة بين فرنسا وسلاطين جزر القمر لحماية سلطاناتهم أن تلتزم فرنسا بعدم التدخل في أمرين اثنين: دين البلد وهو الدين الإسلامي، على المذهب السني الشافعي. والعرف الاجتماعي المعروف بعادة نا ميلا (العادة والملة)،وهي الأعراف والتقاليد المتوارثة المرعية في المناسبات الدينية والاجتماعية وخاصة ما يسمى بالزواج الكبير.

وقد ساعد هذا- على ما يبدو- في عهد الاستعمار، على تماسك المجتمع القمري، والمحافظة على دينه الإسلامي بعيدا عن المؤثرات السلبية للاستعمار وتداعيات الحياة الغربية..

وعلى هذا الأساس أصدرت السلطات الفرنسية المستعمرة مرسوما في ٢٩مارس عام ١٩٣٤م للاعتراف بالقضاة، حيث كان العمل بالشريعة الإسلامية قائما في الأرخبيل، كما كانت اللغة العربية لغة الدين والدواوين فيه، قبل أن يجثم الاستعمار بكلكله على ترابه.

ثم تلا صدور مرسوم فرنسي آخر في حزيران/يونيو عام ١٩٣٩م يقضي بإقرار كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين لأبي زكريا يحي بن شرف النووي، قانونا إسلاميا رسميا، يعمل به في المحاكم الشرعية في جزر القمر.

وفي هذا قلنا في غير هذا الكتاب: «والمنهاج هو أعلى ما يقرأه طالب العلم القمري في الفقه الشافعي، ومن ثم فهو-في نظر القمريين- العمود الفقري للفقه الشافعي، وعمدة القضاة والمفتين في الأرخبيل القمري، مما جعل الفرنسيين يترجمونه إلى اللغة الفرنسية»[١٨].

(١٨) انظر : أثر الإسلام في تشكيل السلوك الاجتماعي في جزر القمر(مرجع سابق)،ص.١٠١.

إلا أن فرنسا أقدمت ضمن استعداداتها لمنح مايوت وضع المقاطعة في العام ٢٠١١، على إلغاء القضاء الشرعي، وتسريح القضاة، كما يجري العمل على منع تعدد الزوجات والإرث، وغيرها من الأمور التي لا تتفق مع علمانية الجمهورية الفرنسية، فمايوت فرنسية واختارت أن تصبح مقاطعة فرنسية فعليها أن تتخلى عن كل ما يحول دون الاندماج الاجتماعي والانصهار الثقافي والانفلات الديني.

ويلاحظ الزائر إلى مايوت انقراض كتاتيب تعليم القرآن الكريم، وخلو المساجد ممن كانوا يرادونها، ورواج سوق المشروبات الكحولية، التي يقبل عليها الشباب بنهم شديد، وعدم الاكتراث بالمظاهر الإسلامية.

«ويكفي أن نعرف أن عدد العطلات المسيحية في مايوت المسلمة في كل سنة تبلغ حوالي ٧عطلات مدفوعة الأجر، مقابل أربع عطلات إسلامية، على الرغم من أن أكثر من ٩٨٪ من سكان الجزيرة مسلمون»[١٩] .

(١٩) صح النوم يا عرب (مرجع سابق) ص٧ .

المبحث الخامس

الآثار الاقتصادية

دأبت فرنسا من غداة استقلال الجزر القمرية الثلاث- بصورة مباشرة و غير مباشرة- على إبقائها في حالة ضعف وتفكك وعدم الاستقرار، ولا تكاد تخرج من نفق أزمة إلا وتدخل في أخرى، لكي تبقى-على الدوام- ضعيفة لا تقوى على مطالبة بسيادتها على مايوت من جهة، ولتظل - من جهة أخرى- في فقر وجهل ومرض، من أجل الضمان على تبعيتها.

فبقاء فرنسا في مايوت جعل هذه الدولة الكبرى تتحكم في ثروتنا السمكية، والزهور التي تصنع منها العطور، وربط الجزر المستقلة بسياستها المالية، من خلال الفرنك، علما بأن البنك المركزي القمري هو- في الواقع- بنك فرنسي قمري أو بالأحرى فرع لبنك باريس.

ويضاف إلى ذلك أن البنك التجاري الوحيد في البلاد[٢٠]، منذ أكثر من ثلاثين سنة، هو أيضا قمري فرنسي، لم يسهم في تطوير اقتصاد البلاد بقدر ما ساعد على إضعافه وخنقه وإفقار رجال الأعمال.

وهناك جانب آخر أضر كثيرا بوضع البلاد الاقتصادي وهو موجات الهجرة إلى مايوت وفرنسا، وخاصة هجرة العقول القمرية المثقفة في مختلف التخصصات، والتي استثمرت في تكوينها وصقلها الدولة والأسرة القمريتان في جامعات الدول الشقيقة والصديقة، فلجوء مثل هؤلاء للعيش في فرنسا يصيب مقتل الاقتصاد الوطني. وظاهرة الهجرة هذه أوجدت حالة غريبة وعجيبة في المجتمع القمري وهي العزوف عن العمل والإنتاجية، حيث يلاحظ أن ذوي المغتربين تقاعسوا عن العمل، وتركوا امتهان الزراعة والصيد والأعمال الحرة الأخرى اعتمادا على ما يأتيهم من عملة صعبة من أقاربهم المغتربين، ومن ثم أصبح اليوم قمريُّو الداخل عالة على قمريِّي الخارج. وطالما تتكرم الحكومة الفرنسية بدفع

(٢٠) تم فتح بنكين آخرين :أحدهما تنزاني، وآخرهما قيل إنه كويتي في العام الماضي.

شهر أو شهرين من رواتب الموظفين مقابل أن تلتزم السلطات القمرية الصمت إزاء المطالبة بمايوت في المحافل الدولية.

ولا ننسى أن نشير إلى الاستغلال البشع للعمالة القمرية خاصة في مايوت، في أعمال صعبة وظروف قاسية تخالف قوانين العمل والعمال وأبسط حقوق الإنسان، لقاء رواتب زهيدة.

المبحث السادس

ما يجري في مايوت في ميزان منظمات حقوق الإنسان

بالإضافة إلى ما يتعرض له القمريون في بلادهم من صور الإذلال وممارسة الإهانة، أمام سفارة فرنسا في موروني وقنصليتها في موتساموودو بجزيرة أنجوان في طلب تأشيرة بلادير للدخول إلى جزء عزيز من وطنهم، فثمة معاناة ومآسي أخرى يتجرع من مرارتها آلاف من المواطنين القمريين الذين يتمكنون من دخولهم إلى جزء من أرضهم، بالتسلل بحرا، ممن يعتبرون مغتربين غير شرعيين، وطالما يبتلعهم البحر وأسماكه، أو ينتهي بهم المطاف إلى معتقلات الحجز الفرنسية المقامة خصيصا لاستضافة النزلاء القمريين، والاحتفاء بهم وتكريمهم في بلادهم، وعند ذويهم في النسب والدين واللغة والتاريخ المشترك، وقد وصفت المنظمات الإنسانية الأوروبية هذه المعتقلات وما فيها من ممارسات بأنها تفتقد إلى أبسط المعايير الإنسانية.

ومن هذا المنطلق أصدر ست منظمات دولية وإقليمية وفرنسية، وهي لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، واللجنة الأوروبية لمنع التعذيب التابعة لمجلس أوروبا، وعلى المستوى الفرنسي: المراقبة العامة للأماكن المحرومة من الحرية، وأمانة المظالم للأطفال، واللجنة الوطنية لأخلاقيات الأمن ، بيانا مشتركا في إطار العمل الجماعي بعنوان : «إعلان حالة طوارئ في مايوت» للتنديد بهذا الوضع مطالبة بـ:

- إغلاق أسوء مركز احتجاز (Pamandzi) بجزيرة مايوت.

- وضع نهاية للقانون الاستثنائي المخالف للمعايير الدولية، وإيجاد سبل انتصاف فاعلة لإيقاف إبعاد الأجانب[٢١].

(٢١) www.Malango- mayotte.fr www.temoignages.re/article.php3?id article=10944 www.ldh-France.org/A-Mayotte

كما أصدرت جماعية المغتربين في مايوت، والمغتربين فيما وراء البحار بيانا آخر في مَامُودزو وباريس في ٩فبراير٢٠٠٩، هذا نصه:

«..أدانت اللجنة الوطنية لأخلاقيات الأمن،في ١٤ أبريل ٢٠٠٨، مركز الاحتجاز واصفا إياه بأنه مشين لا يليق الجمهورية. وفي يوليو ٢٠٠٨ أعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء حالة الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمحتجزين في مركز احتجاز من هذا القبيل في ما وراء البحار. ودعا مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا ، بعد زيارة لفرنسا في مايو ٢٠٠٨، السلطات الفرنسية إلى أن تحترم حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية في جميع مرافق الاحتجاز، وإلى تحسين الظروف المعيشية المقدمة للمواطنين الأجانب الذين احتجزوا في مايوت على الفور.

وعبر المراقب العام لأماكن الاحتجاز في يوم ١٨ ديسمبر عن قلقه البالغ إزاء الحالة في مركز احتجاز Pamandzi، وتعهد بأن يرسل، في أقرب وقت ممكن، بعثة لإجراء تقييم دقيق للوضع وتقديم التوصيات المناسبة.

ومركز الاحتجاز في مايوت ما هو إلا الجزء المرئي من جبل الجليد لانتهاكات حقوق الإنسان لثلث سكان مايوت، الذين يوصفون بأنهم مهاجرون غير شرعيين وهذا يبدأ مع صناعة الأجانب الذين لا يحملون وثائق بسبب رفض السلطات منح تصاريح الإقامة لهم ثم وصل عددهم ممن تم ترحيلهم إلى ١٦,٠٠٠ مهاجر متخلف. وهذا يمثل ١/ ١٠ من المتخلفين المبعدين، في كل سنة، من الأراضي الفرنسية، منذ عام ٢٠٠٦. ولا يمكن أن يجري إبعاد هذه الأعداد المذهلة، بدون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وهذه الوقائع معروفة تماما منذ عدة سنوات، لدى السلطات البوليسية، والقضائية والوزارية، وكذلك لدى بعض اللجان البرلمانية التي زارت الجزيرة. فجميع الضوابط التي تمارسها هذه السلطات بشأن الموضوع كانت دون المستوى، وأبقي الوضع يستمر على حاله.

لذا فإن جماعية المغتربين في مايوت والمغتربين فيما وراء البحار، تدعو فرنسا للتخلي

عن الإجراءات الاستثنائية التي لا تتوافق مع دولة القانون، والتي تؤدي إلى انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان.

ماموذزو وباريس: ٩ فبراير٢٠٠٩م»[٢٢].

وعلى صعيد متصل كانت السلطة العليا لمكافحة التمييز والدفاع عن المساواة[٢٣]، في جلستها المنعقدة في ٢٠ فبراير٢٠٠٨ للنظر في الشكوى المقدمة لديها، من قبل جمعيات حقوقية وخيرية: الجماعية للمغتربين في مايوت والمغتربين فيما وراء البحار، ورابطة الحقوق الإنسان، والإغاثة الكاثوليكية، وأطباء العالم، ضد التميز الذي يمارس ضد المغتربين المخالفين في مايوت، وأطفالهم، وكذلك الصغار المعزولين عن ذويهم، في الجزيرة والمحرومين من حق التداوي والعلاج، قد حكمت لصالح هذه الجمعيات المذكورة، ودعت السلطات الفرنسية إلى احترام تعهداتها بشأن الاتفاقات الدولية المبرمة لصالح حقوق الأطفال، التي منها حق العلاج والتداوي، وإلى سرعة تطبيق نظام مساعدة طبية من الدولة في مايوت[٢٤] ، لغاية ما يتم تحويلها إلى مقاطعة فرنسية بموجب استفتاء ٢٩مارس ٢٠٠٩.

الأمر الذي حدا تلك الجمعيات والهيئات المذكورة إلى إصدار بيان مشترك أعربت فيه عن »ارتياحها البالغ لهذا المداولة المنتظرة«.

وحسب البيان إن هذه المداولة جاءت لتأكيد وتتويج توصيات وقرارات صادرة عن سلطات أخرى مثل المدافعين عن حقوق الأطفال، واللجنة الأوروبية للحقوق الاجتماعية، ومجلس الدولة. كما جاءت أيضا إثر توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والبيئي، وملاحظات لجنة حقوق الطفل للأمم المتحدة[٢٥].

وجمعية مايوت للدفاع عن حقوق الإنسان من جانبها، تدين هي الأخرى؛ الانتهاكات، بشتى صورها وألوانها والتي تمارس ضد المواطنين القمريين، وخاصة الإنجوانيين، من

(٢٢) المراجع نفسها.

(٢٣) La Halde (Haute autorité de lutte contre les discriminations et pour l'égalité)

(٢٤) aid médicale d'État.

(٢٥) www.Malango- mayotte.fr

شتم وضرب وإحراق المنازل وأعمال التمييز العنصري في المدارس وغيرها، وقد تكون في حوزة بعض المعتدى عليهم مستندات ثبوتية وإقامات نظامية[٢٦].

وأرسلت منظمة العفو الدولية في إطار الاحتفال باليوم العالمي للمغتربين إلى الوزير الفرنسي للداخلية والهجرة، في ١٧ ديسمبر٢٠٠٨، شريط فيديو مسجل ومجموعة صور ملتقطة من داخل مركز الاحتجاز في مايوت. ويظهر في الشريط- حسب العفو الدولي- مغتربون، من رجال ونساء وأطفال ورضع، يكتظون في غرف غير صحية مغلقة بحواجز من قضبان. وترى هذه المنظمة الدولية أن هذه الظروف يمكن أن تضاهي معاملات غير إنسانية ومهينة للأشخاص الذين يتعرضون لها. ثم طالبت السلطات الفرنسية بوضع نهاية بما سمته بظروف احتجاز غير لائقة وغير إنسانية في هذا المركز الذي طالما يستقبل عددا كبيرا يفوق طاقته الاستيعابية[٢٧].

ويذكر أن المركز مخصص لاستقبال ستين شخصا، ولكن جرت العادة أنه يستقبل ما ينيف على المائتين. ونشرت صحيفة ليبراسيون الفرنسية في عددها الصادر في ١٧ديسمبر٢٠٠٨ ، بباريس، تحت عنوان:« مركز الاحتجاز في مايوت غير لائق للجمهورية»، مجموعة من الصور المختلفة عن أوضاع هذا المحتجز والمحتجزين، وذلك ضمن تحقيق توثيقي ميداني مسجل بالصوت والصورة في عشر شرائط فيديو، أجراه داخل المحتجز في شهر أكتوبر٢٠٠٨ ، مندوب الصحيفة مع ضابط فرنسي من شرطة الحدود، ممن يعملون في المركز [٢٨].

وقامت الفضائية الفرنسية فرانس ٢٤ - من جانبها- ببث بعض تلك الأشرطة لجمهور مشاهديها، في ١٩ /١٢/ ٢٠٠٨ ، تحت عنوان:«فضيحة مركز الاحتجاز في مايوت»[٢٩].

---

(٢٦) AFP Mamoudzou,20 décembre 1998,AFP201433.

(٢٧) http://www.amnesty.fr/maytte

(٢٨) http://www.liberation.fr/societe/0601472-mayotte-a-l-interieur-du-centre-de-retention

انظر بعض تلك الصور في الملاحق.

(٢٩) http://www.france24.com/fr/20081219-scandale-centre-detention-mayotte-immigration-clandestine-insalubre-jego#

فقال أحد ضباط المركز الذي طلب إلى الصحفي ريمي كارايول (Rémi Carayol) عدم الكشف عن اسمه لكي يكشف هو النقاب عن المركز: «هذا الفيلم يبين بشكل جليٍّ ما نعيشه يومياً في المركز. ومن المعتاد أن يتكدس هنا مائة وخمسون شخصا، بل مائتا شخص، والرقم القياسي كان في هذا العام، حيث وصل العدد إلى مائتين وأربعين». وعن شروط الاستقبال في المركز فإن هذا الضابط وصفها بأنها «غير مقبولة على الإطلاق، لأن عدد الفرش الموجود ستون فرشا، وهو عدد حصلنا عليه أيضا منذ وقت قريب، والحمامات مكشوفة أمام غرفة الرجال، ولا توجد حمامات مخصصة للنساء والأطفال».

وذهب ضابط فرنسي آخر بعيدا إذ قال: «إن شروط احتجاز غير حاملي أوراق ثبوتية مستهجنة، فهم يعاملون مثل الحيوانات. ونحن علينا ضغط التسلسل الهرمي لإنجاز عملنا من غير أن نقول شيئا، لكون الهدف- في المقام الأول- هو تلبية تطلعات الوزير».

ثم مضى قائلا: « لقد وافقت على رد أسئلتكم لأن العمل الذي أقوم به هنا ليس لمعاملة هؤلاء الناس بهذه الصورة، وإنما لتنفيذ الأوامر. و ما أراه يحدث في مايوت لم أشاهد مثله في مكان آخر على الإطلاق، ولو وقع حادث هنا فنحن الذين ندفع الثمن. في حين أن التسلسل الهرمي يعلم جيدا ما يحدث. فعلى سبيل المثال نحن مضطرون لإغلاق غرفة الرجال بالقفل لكي لا يهربوا من السقف، وعددنا خمسة فقط، لا نستطيع مراقبتهم كلهم، فإذا اندلع حريق فإنهم مشدودون لا يستطيعون التحرك، لذا فنحن في وضع غير شرعي»[٢٠].

(٢٠) جميع النقولات المذكورة مصدرها : موقع الصحيفة ليبراسيون السابق ذكره.

المبحث السابع

القضية في نظر الأحزاب والقيادات السياسية الفرنسية

١- موقف الأحزاب اليمينية

يظهر- جليا- من خلال تصريحات وأدبيات الأحزاب السياسية اليمينية بشأن مايوت أن موقفها هو فصل هذه الجزيرة، لموقعها الاستراتيجي،عن الجزر الثلاث الأخرى. وقد كان ذلك حلما يراودها من عهد الرئيس المؤسس للجمهورية الخامسة الجنرال ديغول، ثم بدأت ملامح المشهد تتبلور عام ١٩٧٤، عشية الاستقلال، وباعتماد القانون الانفصالي في٣١ديسمبر١٩٧٥، أصبح الحلم حقيقة واقعة، في وقت كان جاك شيراك فيه رئيسا للوزراء لرئيس يميني للجمهورية جيسكار ديستان، وأغلبية نيابية يمينية.

ولعل ما يلخص لنا هذا الموقف اليميني وخاصة التيار الديغولي من هذه القضية ما ورد في رسالة ساركوزي إلى مايوت أثناء حملته الانتخابية عام٢٠٠٧، والتي سبق ذكرها:

« إنني أنتمي إلى عائلة سياسية فخورة بالعمل المنجز في مايوت[٣١]، منذ عام ١٩٧٤: فلنتذكر جميعا التقدم الذي تحقق، والطريق الطويل الذي قطعناه بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨١، وبين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٨ وبين ١٩٩٣ و ١٩٩٧، أو منذ عام ٢٠٠٢. أتحمل تماما ذلك التطور، الذي تم إنجازه باتفاق تام معكم، وبخاصة مع مسؤوليكم المنتخبين. وأعتزم أن يستمر»[٣٢].

لذا يمكننا القول: إن اليمين الفرنسي -بكل أطيافه - يمثل محور التطرف أو معسكرالصقور في هذه القضية، وهو الوجه الكالح للامبريالية والهيمنة الفرنسية على أفريقيا وهي ما بات يعرف بسياسة فُرانسافُريق (Françafrique) [٣٣] ، التي هي تقوم بها -

(٣١) يعني الخطوات العملية والإجراءات التشريعية والسياسية والدستورية التي نفذت من أجل انفصال الجزيرة منذ ٢٢ديسمبر١٩٧٤تاريخ تنظيم الاستفتاءعلى الاستقلال.

(٣٢) رسالة إلى ماوري وجهها المرشح ساركوزي في ١٤ مارس٢٠٠٧لكسب أصوات الناخبين في مايوت كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

(٣٣) مصطلح فرانسا فريق يعني جميع العلاقات الشخصية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، التي تربط فرنسا ومستعمراتها الإفريقية السابقة، وعدد من البلدان الإفريقية الأخرى، وتستند هذه العلاقات على شبكات رسمية وغير رسمية في معظم الأحيان للتأثير في المستعمرات الفرنسية السابقة، وفي الدول الناطقة بالفرنسية الأخرى مثل بوروندي ورواندا والكونغو الديمقراطية(مستعمرات بلجيكية)، أو غير الفرنكوفونية مثل أنغولا وغينيا

حصرا- من عهد ديغول وحتى ساركوزي الحالي، ما يسمى بـ الخلية الإفريقية في الإليزيه تحت المسئولية المباشرة لرئيس الجمهورية نفسه، ويعين فيها من يريد ويثق فيه، لدرجة أن الرئيس ميتران لم يجد غضاضة في تعيين نجله الأكبر جان كريستوف (Jean- Christophe) في هذا المنصب (مستشار الشئون الإفريقية بالإليزيه)، والذي سرعان ما أصبح يعرف في الأوساط الإعلامية والسياسية المعارضة للسياسة الإفريقية لوالده، بلقب بابا ما دِي (Papa m'a dit) أي أبي قال لي، وذلك بسبب طريقة تعامله مع السلطات الإفريقية[٣٤].

وبالتالي، لا تخضع تلك الخلية لا لصلاحيات الوزير الأول ولا لوزير الخارجية، مما يرسم النظرة الفرنسية للقارة السوداء، ويبلور طبيعة العلاقات الفرنسية الإفريقية، التي طالما تتسم بالطابع الشخصي واللوبيات (مجموعات الضغط)، والمرتزقة، وعدم

الاستوائية. ويبدو أن هذا المصطلح استخدمه- لأول مرة- رئيس ساحل العاج فيليكس فوتيه بوينى، عام ١٩٥٥، للتعبير عن رغبة عدد من القادة الأفارقة في الحفاظ على علاقات متميزة مع فرنسا بعد الحصول على الاستقلال. ثم شاع هذا التعبير في الأوساط الفرنكوفونية ،اعتبارا من عام ١٩٩٨، عند ما صدر كتاب باللغة الفرنسية بعنوان:

La Françafrique, le plus long scandale de la République

الفرانسافريق: الفضيحة الطولى للجمهورية) للمؤلف: François-Xavier Verschave، الذي كان رئيسا لجمعية Survie التي تعني البقاء على قيد الحياة، حتى وفاته عام٢٠٠٥، وقد استعار هذا المؤلف هذه العبارة من الرئيس العاجي للوصف والتنديد بالطبيعة السرية للعلاقات الفرنسية الإفريقية القائمة على ممارسة الضغوط ،ودعم الديكتاتوريات، والقيام بالانقلابات العسكرية، والاغتيالات والتصفيات السياسية، فضلا عن اختلاس الأموال، والتمويلات غير المشروعة للأحزاب السياسية الفرنسية. وتهدف هذه السياسة إلى الدفاع عن المصالح الفرنسية وفق الخطة الإستراتيجية، بما في ذلك القواعد العسكرية، والشركات المتعددة الجنسيات الفرنسية، والموارد الطبيعية الإستراتيجية كالنفط ، واليورانيوم.. وكان الجنرالديغول قد عين مستشاره للشئون الإفريقية جاك فوكار(انظر صورته ملحق رقم ١٧) الذي تولى هذه المهمة ،من خلال الخلية الإفريقية في الإليزيه، من عهده مرورا بعهد الرئيس بومبيدو و ديستان وصولا إلى عهد جاك شيراك. أما في عهد ميتران فكان قد أسند هذه المهام لابنه جان كرستوف ميتران.

(٣٤) هو من مواليد عام ١٩٤٦، صحفي و استشاري دولي، ورجل أعمال، ثم انخرط في شبكات الفساد (فرانسافريقا) وتجارة الأسلحة واستغلال النفوذ، بعد ما عينه أبوه مستشارا للشئون الإفريقية، ثم طالت عليه الاتهامات من قبل المحاكم الفرنسية في قضية مبيعات الأسلحة إلى أنغولا، ثم سجن في قضية أخرى مماثلة وإساءة استخدام الثقة والنفوذ والممتلكات الاجتماعية، وأطلق سراحه مقابل دفع كفالة قدرها ٧٧٠ ٠٠٠يورو قامت والدته دانييل ميتران بجمعها من الأسرة والأصدقاء الذين وصفوها بـ «فدية مخلة بالشرف»، ثم حوكم بعد ذلك في قضايا فساد أخرى. انظر: موقع الموسوعة الحرة.

الشفافية والوضوح، على حساب القنوات والآليات المؤسسية، والدستورية، والتشريعية، والدبلوماسية، والمصالح المشتركة القائمة على الندية والاحترام المتبادل، بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في القارة السوداء.

٢- موقف الأحزاب اليسارية:

أ) الحزب الاشتراكي

يمثل الحزب الاشتراكي الفرنسي بشأن احتلال مايوت محور الاعتدال أو معسكر الحمائم، وإن كان الفرق بين هذا المعسكر وذاك يكمن فقط في الأقوال والبيانات وليس في الأفعال والقرارات.

لقد كان للحزب الاشتراكي ، وهو في المعارضة، أي قبل وصوله إلى السلطة في١٠ مايو عام ١٩٨١ ، بانتخاب السياسي المخضرم فرنسوا ميتران رئيسا للجمهورية وإعادة انتخابه عام ١٩٨٨م، موقف واضح لصالح استقلال جزر القمر بجزرها الأربع والدفاع عن وحدتها، وسلامة أراضيها، «وإقامة دولة فيدرالية تنمي علاقات الصداقة مع فرنسا»[٣٥] .

وعندما قامت الجمعية الوطنية باعتماد القانون الانفصالي رقم ٧٥-١٣٣٧وتاريخ ٣١ديسمبر١٩٧٥ بشأن انعكاسات الإعلان عن استقلال جزر القمر عارضه نواب اليسار- بشدة - وتقدم ٥٧نائبا[٣٦]، بطلب إلى المجلس الدستوري، لإلغاء هذا القانون الذي يفصل مايوت عن شقيقاتها. إلا أن المجلس لم يلغه، بل صادق عليه.

هذا الموقف الاشتراكي الداعم لوحدة جزر القمر لم يكن -على ما يبدو- مبدئيا ضمن ثوابت السياسة الخارجية للحزب، لعدم تحوله إلى عمل يذكر لإيجاد حل مرض، طوال فترة حكمه الممتدة(١٩٨١-١٩٩٥)، مع أن الظروف الدولية والإقليمية والداخلية في فرنسا كانت مساعدة ومواتية.

---

(٣٥) Mayotte: Le contentieux entre la France et les Comores, op.cit, p.283.

(٣٦) بعضهم من الحزب الشيوعي.

ففي هذه الفترة انتهت الحرب الباردة، وشهد العالم انهيار الاتحاد السوفيتي، وإزالة جدار برلين بتوحيد ألمانيا، وتشكل التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت من اجتياح صدام حسين وإعادة السيادة وحكومتها الشرعية إليها.

وعلى الصعيد الداخلي كان الاشتراكيون من ١٩٨١وحتى ١٩٨٦أي قبل حكومة التعايش، يملكون أوراقا سياسية وتشريعية ضرورية مهمة لمعالجة القضية، تمثلت في وجود الرئيس ميتران على رأس الدولة في قصر الإليزيه، وتمتع اليسار بأغلبية برلمانية مطلقة في قصربوربون، مقر الجمعية الوطنية.

أما على المستوى الإفريقي، وفي الفضاء الفرنكوفوني -تحديدا- ، فقد سقطت مع بداية التسعينات الأنظمة الديكتاتورية القائمة على الحزب الواحد، وقام على أنقاضها الديمقراطية والتعددية الحزبية، ولم تكن جزر القمر بعيدة عن هذه الأجواء الدولية والإقليمية، حيث استنشقت هي الأخرى نسيم التغيير والتعددية السياسية، باغتيال الرئيس أحمد عبد الله، الذي كان ينظر إليه الإخوة في مايوت على أنه عدو لهم، والسبب في الانفصال، وجزء من المشكلة وليس من الحل، وبزوال حكمه المدعوم من المرتزقة الفرنسيين.

وعلاوة على ما سبق تابع العالم -بأسره - كلمة الرئيس ميتران الشهيرة أمام القمة الفرنسية -الأفريقية في لابول عام ١٩٩٠م والتي دعا فيها إلى التعددية الحزبية في أفريقيا واعدا بالتغيير وانتهاج سياسة فرنسية أفريقية جديدة مغايرة لسياسة فرانسافريق المعهودة..ولم يشكل كل ذلك -للأسف- أي بصيص أمل في حل هذا الاحتلال القسري الذي اكتفى هو بوصفه بأنه «نزاع مؤسف». مما يعني أن سياسة الأحزاب السياسية الفرنسية اليمنية منها واليسارية- باستثناء الحزب الشيوعي- إزاء مايوت لا يوجد فيها فرق جوهري فعلي فيما بينها، بل هي واحدة متناغمة متجانسة، كما جاء في المقولة الفرنسية-: «قبعة بيضاء وبيضاء قبعة».

ب) الحزب الشيوعي الفرنسي

وقف الحزب الشيوعي، وفاء لثوابته ومبادئه النضالية ضد الهيمنة والامبريالية، موقف المدافع عن السيادة القمرية على مايوت عشية الإعلان عن الاستقلال حتى اليوم. وقد جاء التعبير عن هذا الموقف المشرف في بياناته الرسمية والصحفية ومداخلات نوابه في الجمعية الوطنية.

ونقف طويلا هنا أمام مداخلة أحد نواب هذا الحزب جان بول ليكوك (Jean-Paul Lecoq) [٣٧]، في الجلسة التي عقدت في ١١فبراير٢٠٠٩، لمناقشة موضوع إجراء استفتاء في ٢٩مارس ٢٠٠٩،على تغيير الوضع الإداري لمايوت إلى وضع مقاطعة، حيث قال ردا على بيان الحكومة الذي اعتبر أن هذا التغيير إجراء شكلي:«الشيء الذي ننساه عن قصد هو تذكير الحكومة بأن قضية مايوت القمرية تسمم العلاقات بين فرنسا وجزر القمر منذ عام ١٩٧٥، واستقلال دولة جزر القمر لم ينته بعد. لذا فمن المناسب إجراء مراجعة تاريخية، لتحديد جميع القضايا من هذا الاستفتاء المقبل.

فبموجب القانون الداخلي الفرنسي، فإنه منذ جعل جزيرة القمر الكبرى، وأنجوان وموهيلي، محمية فرنسية مع جزيرة مايوت، فإن هذه الجزر الأربع تشكل إقليما واحدا. وأول نص قانوني في هذا المجال بالذات هو مرسوم صادر في سبتمبر ١٨٨٩. ومنذ ذلك الحين، لم تكن الوحدة السياسية والإدارية لأرخبيل جزر القمر محل شك أو خلاف من قبل أي نص قانوني، على الرغم من العديد من الأحكام التي اعتمدت بشأن هذا الأرخبيل القمري. أذكر، على سبيل المثال، قانون ٩ مايو ١٩٤٦[٣٨]، وقانون ١٧ أبريل ١٩٥٢[٣٩]، والمرسوم الصادر في ٢٢ يوليو ١٩٥٧[٤٠]، وقانون ٢٢ ديسمبر١٩٦١[٤١]، والقانون الصادر في ٣ يناير ١٩٦٨[٤٢].

---

(٣٧) راجع المداخلة بكامله على موقع الحزب في هذا الرابط :-www.bdr13.pcf.fr/Intervention-de-Jean-Paul-Lecoq,7743.html

(٣٨) القانون رقم ٤٦-٩٧٣ الخاص بتنظيم السلطات العامة في جزر القمر.

(٣٩) القانون رقم ٥٢-٤١٢ بشأن إقليم جزر القمر يشكل دائرة انتخابية واحدة.

(٤٠) المرسوم رقم ٥٧- ٨١٤القاضي بإنشاء مجلس الحكومة وتمديد سلطات المجلس الإقليمي في جزر القمر.

(٤١) القانون رقم ٦١-١٤١٢ بشأن منح الحكم الذاتي وتنظيم السلطات.

(٤٢) القانون رقم ٦٨-٠٤ المعدل والمكمل للقانون رقم ٦١- ١٤١٢.

وهكذا، كلما تدخلت السلطة التشريعية أو السلطة التنظيمية الفرنسية، وقد تعاملت هذه السلطات كلها، على الدوام، بالنظر إلى أن أرخبيل جزر القمر إقليم واحد. وعلى ضوء ما سبق، فمن الواضح أن الجمهورية الفرنسية لم تشك -يوما- في الوحدة الإقليمية لأرخبيل جزر القمر، كما دأب الرأي العام العالمي على الاعتبار بأن جزر القمر مكونة من أربع جزر، و تشكل واحدة من الأراضي التابعة للجمهورية الفرنسية وتديرها، وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة ٧٢ وما يليها من الدستور الفرنسي.

وعلى هذا الأساس سار الأمر عليه في نهاية عام ١٩٧٤، عند اعتماد الإجراء المنصوص عليه في المادة ٥٣ من الدستور الفرنسي، الذي سعى إلى الحصول على موافقة الشعوب المعنية لنيل أرخبيل جزر القمر الاستقلال[٤٣]، ثم بموجب القانون الصادر في ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤، دعي سكان جزر القمر إلى التصويت على ما إذا كانوا يريدون استقلال بلادهم.

ثم مضى قائلا: «نحن شجبنا بشدة في عام ١٩٧٥، القانون(رقم ٧٥-١٣٣٧) عند مناقشة، بشأن العواقب المترتبة عن تقرير المصير لجزر القمر، و ذلك من خلال زميلنا ماكسيم[٤٤]، الذي قال -يومها- في هذه القاعة : «ليعلم شعب جزر القمر أن الحزب الشيوعي وفيا لتقاليدها في النضال من أجل الحرية والاستقلال للدول، يدين هذا المشروع بشكل قاطع، و يرفض هذا القانون الذي يسعى إلى تقسيم شعب على حساب مصلحته. فاليوم، إن جزر القمر مستقلة، وتنتمي إلى المنظمة الوحدة الإفريقية التي تدعمها، فما الصورة التي تعطونها عن فرنسا مع هذا القانون الرامي إلى تقسيم شعب؟ لقد تأخرتم في منح هذا الشعب استقلاله، ثم تتسرعون اليوم لتقسيمه بدلا من استخدام كل الوقت اللازم للمساعدة في توحيده! فهذا التسرع لإقرار هذا القانون لا يخدم مصالح جزر القمر وفرنسا حول قضية استقلال الشعب.»

وأضاف النائب ليكوك «لا تقولوا لي عن جدار برلين! لأن معالي الوزيرة كانت قد

(٤٣)دأب بعض الفرنسيين على القول: شعوب جزر القمر بصيغة الجمع بدلا من شعب جزر القمر بصيغة المفرد لإيجاد مبررات انفصالية.

(٤٤) Maxime Kalinsky,

اقترحت في وقت سابق بناء جدار حول مايوت. أما بالنسبة للجدار الذي يجري بناؤه حاليا حول القدس والدول الفلسطينية[٤٥]، فإنه لا يبدو أن يزعج الكثير من الناس!».

ثم عاد النائب الشيوعي ليقتبس من كلام زميله ماكسيم قائلا:

«إن الحزب الشيوعي يرفض تماما هذا القانون لأنه يتعارض مع مصالح شعب جزر القمر، الذي يعيش في جزيرة القمر الكبرى وأنجوان وموهيلي ومايوت. ونحن نعرب عن تعاطفنا لرغبته في العيش بحرية واستقلال».

وهنا وجه الخطاب إلى وزيرة الداخلية ممثلة عن الحكومة قائلا:

« سيدتي الوزيرة ، كم مرة منذ عام ١٩٧٦م، تطالب فرنسا الدول باحترام قرارات الأمم المتحدة؟ إذا كنا نرغب في إلقاء دروس على الآخرين، فيجب علينا أن نكون فوق الشبهات! لذا فعشية الاستفتاء الساعي إلى التجزئة النهائية لجزر القمر، فإنه -على الأقل- يجدر بنا أن نتذكر بأن القانون الدولي قد أدان بشكل منتظم وجود فرنسا في جزيرة مايوت القمرية، وذلك من خلال الأمم المتحدة التي حكمت أكثر من عشرين مرة بأن هذا الوضع القائم غير قانوني، ويشكل عاملا رئيسيا من عوامل زعزعة الاستقرار في أرخبيل جزر القمر، التي تعاني من الأزمة السياسية والمؤسسية».

وفي سياق تفنيد حجة الحكومة في التستر وراء العمل بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، في تنظيم استفتاء فصل مايوت، قال ممثل الحزب الشيوعي في الجمعية الوطنية:

« هل يمكنك، سيدتي الوزيرة ، أن تقترحي لو أراد الشعب الكورسيكي تقرير مصيره بنفسه تنظيم استفتاء [٤٦]؟ فهل أنت ستكونين على استعداد لإجراء ذلك الاستفتاء؟ وإذا

(٤٥) يبدو أن استخدام المتحدث صيغة الجمع هنا كان يقصد به حكومة حماس في غزة وحكومة فتح في الضفة.

(٤٦) تقع جزيرة كورسيكا في البحر الأبيض المتوسط، تقع غربي إيطاليا، وشمال جزيرة سردينيا وجنوب شرق صقلية. تبلغ مساحتها ٨٦٨٠كم٢، بينما يصل سكانها إلى ٢٩٩٢٠٩ نسمة، وكانت مستقلة عام ١٧٣٥، ثم أصبحت فرنسية في ١٧٦٨ بموجب اتفاقية فرساي، وتتمتع بوضع إداري خاص منذ ١٣مايو ١٩٩١، وتعرف بجزيرة الجمال. المصدر: http://wikipedia.org/

كنت تريدين أن الشعوب تقرر مصيرها بنفسها فخوضي المعركة معي من أجل تقرير المصير للشعب الصحراوي، ويبدو لنا في هذه الظروف - والكلام للنائب الشيوعي- أنه من الصعوبة تنظيم استفتاء في مايوت لجعلها مقاطعة فرنسية. وفرنسا تعتقد أن إجراءه تضع بذلك العالم أمام الأمر الواقع. وهذا غير مقبول، وهذه ليست الطريقة التي ننظر بها في العلاقات الدولية، ونحن لن نقبل هذه العملية الاستعمارية المرفوضة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي. إن فرنسا لشرفت لو تمسكت بماضيها الاستعماري في الاعتراف بوحدة جزر القمر الأربع».

وفيما يتعلق بالانتهاكات لحقوق الإنسان التي يتعرض لها المواطنون المقيمون في مايوت من الجزر الثلاث المستقلة، والذين لا يحملون تأشيرات، على يد السلطات الفرنسية الأمنية، وتسميهم بالمهاجرين غير الشرعيين، فإن النائب الشيوعي لفت انتباه حكومة بلاده إلى مغبة ذلك، حيث قال:

« اليوم، أريد أن أنبه بأن مايوت هي، بموجب القانون الدولي، أرض قمرية محتلة بشكل غير قانوني، من قبل قوة أجنبية، وهي فرنسا التي تتهم بالترحيل القسري للسكان، وهو جريمة ضد الإنسانية يعاقب عليها القانون في المحكمة الجنائية الدولية».

ثم اختتم مداخلته بالقول:

«يمكن لفرنسا الدخول في الشراكات والتعاون في مجال مساعدة التنمية في مايوت القمرية وغيرها من الجزر الثلاث. وهذا من شأنه المساعدة في بناء وحدة اجتماعية واقتصادية للوحدة القمرية، وللسيادة الوطنية، مع حالة إدارية واحدة لشعب واحد. فلنتحرك في هذا الاتجاه لتتمكن فرنسا من الانخراط، بعزم وتصميم، في الامتثال بقرارات الأمم المتحدة، والقانون الدولي، وحق الشعوب في الاستقلال».

ويشارك هذا الحزب- على الدوام- في التظاهرات الاحتجاجية التي تنظمها الجالية القمرية بين الفينة والأخرى في باريس للمطالبة بهذه الجزيرة، والتنديد بالسياسة الفرنسية المخالفة للشرعية الدولية في هذه القضية بالذات.

وفي هذا السياق، شارك الحزب في الندوة المقامة ضد تنظيم استفتاء تحويل مايوت إلى مقاطعة فرنسية، وذلك في إطار فعاليات أسبوع المناهضة للاستعمار(١٤-٢٤ أبريل ٢٠٠٩)، الذي نظمته جمعيات جزر القمر في فرنسا بالشراكة مع منظمات منطقة البحر الكاريبي، والصداقة الإفريقية، ودعم من جمعية البقاء على قيد الحياة، والحزب الشيوعي الفرنسي، والحزب الجديد المناهض للرأسمالية وغيرها[٤٧]. ففي البيان الذي قرأه المسؤول عن العلاقات الدولية في الحزب الشيوعي، والذي وزع على الصحف، نوه فيه «بأن فرنسا تضاعف أعمال الغدر لزعزعة الاستقرار في جزر القمر..»، وأشار في بيانه إلى مداخلة رفيقه النائب الشيوعي في الجمعية الوطنية[٤٨]، والمذكورة آنفا مؤكدا موقف حزبه الثابت والمبدئي إزاء هذه القضية فقال:

- «إن حزبنا سيحافظ على موقفه ، ولن يكون هناك توافق وطني على جعل مايوت القمرية مقاطعة فرنسية».

ثم ختم كلمته بتوجيه نداء إلى حكومة بلاده للإسراع إلى:

- التوقف عن تنظيم الاستفتاء المزمع عقده في ٢٩ مارس٢٠٠٩،

- إلغاء العمل بتأشيرة بلادير،

- التوقف عن الجرائم المنظمة في مايوت،

- توجيه العلاقات الفرنسية القمرية نحو التعاون البناء القائم على الاحترام المتبادل،

- التوقف الفوري عن ممارسات الترحيل القسري لسكان جزر القمر (من الجزر المستقلة)، والتي تشكل جرائم ضد الإنسانية، تستحق أن يمثل مرتكبوها أمام محكمة العدل الدولية.

و لم تقف الجهود الإيجابية لهذا الحزب عند هذا الحد فحسب، بل قام بإرسال وفد إلى

(٤٧) فيما يتعلق بهذه الندوة راجع: http://www.anticolonial.net/spip.php?article258

(٤٨) Jean-Paul Lecoq.

جزر القمر، برئاسة السيناتور إليان وعضوية جان لويس[٤٩]، لإجراء مشاورات مع السلطات القمرية، والفعاليات السياسية، والاجتماعية، في موروني حول الاستفتاء، والاطلاع عن كثب على الوضع في مايوت، وإجراء محادثات مع المجتمع المدني، وزيارة مركز الاحتجاز الذي يتكدس فيه المواطنون القمريون، على جزء عزيز من وطنهم، بدعوى أنهم مهاجرون غير شرعيين. فقد وصل هذا الوفد إلى مايوت في ٢٠مارس٢٠٠٩، بعد قضاء ثمان وأربعين ساعة في العاصمة القمرية، وتم استقباله عند الوصول في مطار دزاودي بلافتات غير مرحبة به، رفعتها حوالي أربعين امرأة تعبيرا عن مشاعر الغضب إزاء موقف الحزب المعارض لتحويل الجزيرة إلى مقاطعة، والذي عبر عنه- كما رأينا ذلك- نائبه في الجمعية الوطنية بكل وضوح وجلاء[٥٠].

فهذا هو الموقف الحزب الشيوعي المؤيد للسيادة القمرية على مايوت، وهو موقف مشرف -بامتياز- مستثنى من مواقف الأحزاب الفرنسية، يستحق الإشادة والتقدير من الشعب القمري.

٣- ما قاله بعض القيادات السياسية الفرنسية عن القضية:

- قال بيير مسمير(Pierre Messmer) في٣١يناير١٩٧٢ بمايوت[٥١]، كاتب الدولة المكلف بمجموعات وأقاليم ما وراء البحار:

«إن مايوت هي فرنسية منذ مائة وثلاثين سنة، ويمكن لها أن تبقى كذلك لسنوات عديدة إذا رغبت في ذلك. ستسأل الشعوب عن هذه الرغبة من خلال تنظيم استفتاء في كل جزيرة على حدة. وإذا كنتم لا ترغبون في الانفصال عن فرنسا فإن فرنسا لا ترغب في الانفصال عنكم»[٥٢] .

---

(٤٩) Elianne Assasi et Jean Louis le Moing

(٥٠) http://www.malango-actualite.fr/article/les_communistes_francais_hues_a_l'aeroport_de_mayotte-4905.htm

(٥١) و صل إلى مطار موروني في ٢٩يناير١٩٧٢وهتف له المناضلون للاستقلال:«الاستعمار خارج» ورد عليهم في مايوت بما ذكر

(٥٢) Mayotte: Le contentieux evtre La France et les Comores, op.cit.p.53

- قال جيسكار ديستان في مؤتمر صحفي في قصر الإليزيه في ٤أكتوبر١٩٧٤م ونشر في اليومية الفرنسية ليموند:

« كل ما يتعلق بجزيرة مايوت فإنه يتعلق بأرخبيل القمر.وهو أرخبيل يشكل مجموعة واحدة تقع -كما تعرفون- بين مدغشقر المستقلة وموزمبيق المستقلة أو بالأحرى ستستقل، في كل الأحوال، في يونيو المقبل. وسكان القمر شعب متجانس، لا يوجد فيه فرنسيون من أصل فرنسي ولا تعمير سكاني محدد. هل من المعقول التصور أن جزءا من هذا الأرخبيل يصبح مستقلا، وجزيرة أخرى- مهما يكن تعاطفنا مع سكانها- تحتفظ بوضع مختلف؟ أنا أعتقد أنه يجب أن نعترف بالحقائق المعاصرة. إن جزر القمر وحدة، وكانت دائما وحدة؛ فمن الطبيعي أن يكون مصيرها مشتركا، وإن وجدت- بالفعل- من بينها جزيرة تتمنى حلا آخر. فنحن لا نملك- بمناسبة استقلال أي إقليم - تفكيك وحدة ما كان دائما يشكل أرخبيل القمر الواحد»(٥٣) .

- قال أولفير سترن(Olivier Stirn)كاتب الدولة لمجموعات وأقاليم ما وراء البحار أمام الجمعية الوطنية:

«سأبذل قصارى جهدي من أجل أن يكون هذا التجانس الذي ينبغي أن يسود الجزر الأربع حقيقة. وأتمنى أيضا إرسال بعثة برلمانية إلى هناك تقدر على مساعدتي في الميدان على هذه المهمة »(٥٤) .

وكان قد صرح في أكتوبر١٩٧٤م:«لماذا تنظيم استفتاء شامل وليس في كل جزيرة على حدة؟ لأن فرنسا ليست لديها نزعة لتقسيم البلاد المقبلة على نيل الاستقلال، مثل حال جزر القمر التي لها دين واحد، ولغة واحدة، ومصالح اقتصادية وسياسية واحدة. فبعيدا جدا عن تفكيك كيان ترابي، دورنا يجب أن يكون لمساعدة التقارب الذي يتبلور في هذا الوقت بين القمريين»(٥٥).

(٥٣) Ibide. P.71. Assoumani Azail: Quand j'état Président (Entretens avec Charles Onana), Duboiris, 2009, p.138

(٥٤) سبقت الإشارة إلى هذا الوفد في المبحث الثالث من الفصل الثاني.

(٥٥) Mayotte: Le contentieux entre La France et les Comores, op.cit.p.71-72

- قال وزير الخارجية الفرنسي في أول حكومة شكلها الرئيس ميتران، كلود شيسون(Claude Cheysson) في كلمته الأولى أمام الجمعية الوطنية عن سياسة فرنسا الخارجية بشأن المحيط الهندي:

«إن مايوت يجب أن تعود إلى أرخبيل جزر القمر»[٥٦] .

- قال الرئيس فرنسوا ميتران في ولايته الرئاسية الثانية عندما زارموروني في الفترة ما بين١٣-١٤يونيوعام ١٩٩٠م:

«توجد عدد من الوحدات، ونحن سنساعدكم على استردادها»[٥٧]. ويعني جزيرة مايوت.

وقال أيضا في المعرض نفسه:

«أعتقد أنه يجب علينا اعتماد مسعى واقعي وتطبيقي من أجل التوصل إلى تجاوز هذا النزاع المؤسف بيننا. ومن الآن يجب علينا اتخاذ إجراءات، تسمح باتصالات وتبادلات مستمرة بين الجزر: بين مايوت والجزر الأخرى، وبين الجزر الأخرى ومايوت».

- قال لويس جيرنجود(Louis Guiringaud) سفير فرنسا لدى الأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٧٦بعد إدانة الجمعية العامة بفرنسا معاتباً لبرلمان بلاده:

«إنه من الواضح جدا أن القرار الذي اتخذه البرلمان الفرنسي بشأن جزيرة مايوت مناقض تماما مع المبادئ المعلنة، والمعترف بها على العموم من قبل الأمم المتحدة»[٥٨].

---

(٥٦) Quand J'était Président, op.cit.p.138

(٥٧) المرجع والصفحة نفسهما.

(٥٨) A.W.Mahamoud: Scandales politiques en Série, l'Officine, Paris, 2001, p.28.

- قال رئيس الوزراء الاشتراكي الأسبق ميشيل روكار(Michel Rocard) في محاضرة له في الجامعة الأمريكية في واشنطن في ٢٨يناير٢٠٠٠ :

«في نظر القانون الدولي فإن إدارة مايوت من قبل فرنسا غير قانونية»[٥٩] .

- قال الرئيس نيكولا ساركوزي مختتما كلمته أمام جمع غفير من مستقبليه في ١٨يناير/كانون الثاني٢٠١٠بـ مامودزو عاصمة مايوت:

«أصدقائي الأعزاء ، يسعدني أن أكون بينكم. والآن فقط ، وأنا وصلت بواسطة القارب إلى سوق مامودزو، صافحت أيد ودية كثيرة، فشعرت حماسة قلوبكم، وحرارة مشاعركم الوطنية، وعزة أهالي مايوت بالبقاء دائما وإلى الأبد أوفياء لفرنسا. ففرنسا -أخيرا- على الموعد، ويمكنكم أن تعتمدوا عليَّ لكي تبقى كذلك.

فلتحيا الجمهورية ، ولتحيا فرنسا، ولتحيا مايوت في فرنسا».

(٥٩) Ali Youssouf Alwahti, la Gazette des Comors,9 mars 2000.Comores info no 12, 25 mars 2000
يعتبر ميشيل روكار من الساسة الفرنسيين الذين يعتقدون بأن مايوت فرنسية وليست قمرية، فجاء كلامه المذكور من أجل إنقاذ موقف وصون ماء الوجه في معرض الرد على سؤال محرج وجهه له طالب قمري في الجامعة حيث ذكر الطالب في مداخلته أن الأزمة الانفصالية التي تشهدها جزر القمر في أنجوان لها صلة مباشرة مع احتلال فرنسا لمايوت، فوجد دولة رئيس الوزراء نفسه أمام هذه الورطة فلم يجد أمامه إلا النطق صراحة بالحقيقة. وكان عنوان المحاضرة:(خطر الأسلحة الخفيفة).

كلمة ختامية

أحمد الله -جل وعلا - الذي بنعمته تتم الصالحات..

لقد رأينا فيما سبق أن جزيرة مايوت عربية إسلامية ليس ذلك فقط من أصل اسمها العربي فحسب، بل ولكونها- أيضا- حكمها سلاطين عرب ومسلمون قبل أن يغتصبها أندريان تسولي الملغاشي، الذي تنازل عنها لفرنسا عام ١٨٤١مقابل مبلغ زهيد من المال.

وظهر أن السيد سعيد، سلطان عُمان وزنجبار، عارض - بشدة - هذا التنازل في ذلك الوقت مدافعاً عن سيادته على مايوت والجزر القمرية الأخرى. بيد أن فرنسا أحكمت قبضتها عليها جميعاً في ظل كيان قمري واحد، ثم أخذت عشية الاستقلال تزرع بذور الشقاق والانفصال في مايوت، مستخدمة في ذلك الأقلية ذات الأصول الملغاشية والكريولية، تمهيدا لفصل هذه الجزيرة العربية المسلمة عن شقيقاتها، لأهداف إستراتيجية وأجندات استعمارية على مرأى ومسمع العالم.

ونجحت في تطبيق مبدأ فرق تسد. وعند الإعلان عن الاستقلال لم ترع هذه الدولة الكبرى الصديقة أي اعتبار لأواصر الدين الواحد، واللغة الواحدة، والدم الواحد، والعادات والتقاليد الواحدة، والتاريخ الواحد، لهذه الجزر الأربع، كما لم تمنعها العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة بينها وبين الأرخبيل من فصل مايوت عن شقيقاتها، وتحريك آلة البلقنة وصناعة متفجرات الأزمات، ونشر عدم الاستقرار السياسي في الجزر المستقلة، بعد أن كبلتها بحزمة من معاهدات واتفاقات: دفاعية لا تمنع من وقوع الانقلابات العسكرية وقيام الحركات الانفصالية، واقتصادية لا تحارب الفقر والبطالة، ولا تسمن ولا تغني من جوع، وثقافية تنمي التبعية والجهل بحقوق وواجبات الوطن، ودبلوماسية تنتزع التنازلات، وتبتز بالمساعدات، وترعى الانفصال، وتكرس الاستسلام للواقع المرير.

وقد تجلّت في الكتاب الخطوات العملية والحيل القانونية التي أقدمت فرنسا عليها، خلال السنوات الست والثلاثين الماضية، للبحث عن شرعية مفقودة لهذا الاحتلال ضاربة عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بسيادة جزر القمر على مايوت، وتطالبها بإعادتها إلى وضعها الطبيعي طبقا للقانون الدولي.

كما ظهرت الأهداف الحقيقية الكامنة وراء هذا الاحتلال الغاشم، والتي جعلت هذه الدولة العظمى التي شعارها الحرية والمساواة والإخاء، تضحي بثوابتها، ومبادئها، وسمعتها، وقيمها الجمهورية، ووضعتها في موضع شجب وإدانة، من أجل ابتلاع جزيرة صغيرة مساحتها ٣٧٥ كم٢، وتبعد عنها بأكثر من ٨٠٠٠كم، ثم تبينت الانعكاسات الخطيرة التي تولدت عن الاحتفاظ بهذه الجزيرة على المجتمع القمري، سياسيا وأمنيا واجتماعيا وثقافيا وإنسانيا..، مما لا يشرِّف فرنسا، ولا يبيِّض سجلها الإنساني.

وبرز في الكتاب -أيضا- الدور الشعبي الذي تقوم به بعض منظمات المجتمع المدني القمري، وخاصة لجنة ماوري في التوعية بهذه القضية، وإعادة الحديث عنها إلى الخطاب السياسي القمري، بعد ما شهدت، في الأعوام الماضية، انتكاسة نوعا ما بسبب الضغوط التي تمارس على الحكومات القمرية المتعاقبة، من قبل باريس، لأجل الكف عن الحديث عن هذا الموضوع في المحافل الدولية، بل المطالبة بسحبه -نهائيا- من جداول أعمال المؤتمرات الإقليمية والدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة، تجنبا لإحراج هذه الدولة الصديقة وإدانتها، وصونا لماء وجهها.

وقد تبيَّن لنا - في النهاية- أن الأحزاب السياسية اليمينية واليسارية الفرنسية باستثناء الحزب الشيوعي إزاء هذا الاحتلال ما هما إلا وجهان لعملة واحدة، كما أن الشرعية الدولية وقراراتها ما هي إلا سيفا مسلطا على رقاب الدول الصغرى دون الكبرى.

ومسك الختام أن أنقل، للقارئ العزيز، بالحرف الواحد من الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الفرنسية، وجهة نظرة فرنسا حول العلاقات القمرية- الفرنسية:

«جزر القمر مستقلة، منذ عام ١٩٧٥م، وهي تقيم علاقات متناقضة(معنا) حيث تتزاحم مظاهر الصداقة مع الاستياء المرتبط بمطالبة السلطات القمرية بالسيادة على جزيرة مايوت».

وصلى الله على سيدنا ورسولنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحابته وسلّم تسليما كثيرا ..

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الملاحق

ملحق رقم ١ /أ

زهرة يلانغ لانغ التي تصنع منها العطور

(Ylang-yalang)

ملحق رقم ١ /ب

المدخل الرئيس للمسجد القديم بعد التوسعة

(صور: أقدم مسجد في مايوت يعود تاريخه إلى عام ٩٤٤هـ

بناه السلطان عيسى بن محمد المتوفى عام١٥٩٠م)

(تصوير المؤلف)

جانب من المسجد

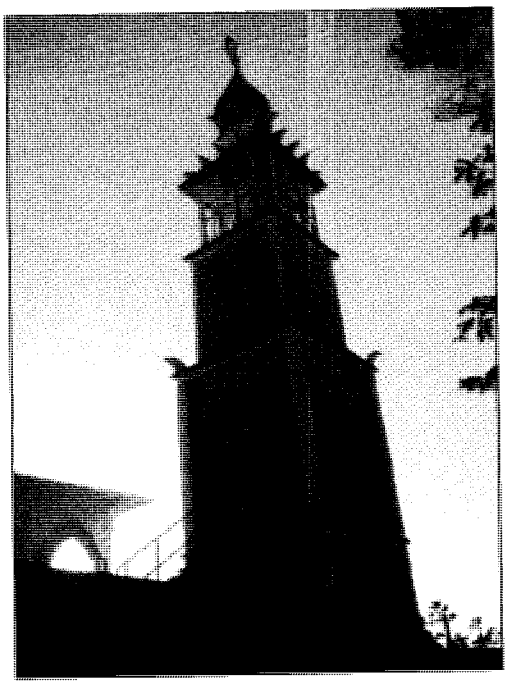

المنار الحالي للمسجد

(تصوير المؤلف)

محراب ومنبر المسجد في صورتهما الحالية

كتب على هذا المحراب: «بني هذا المحراب السلطان عيسى بن السلطان محمد يوم ١٤ذي القعدة بعد مضي أربع وأربعين وتسعمائة من الهجرة النبوية».

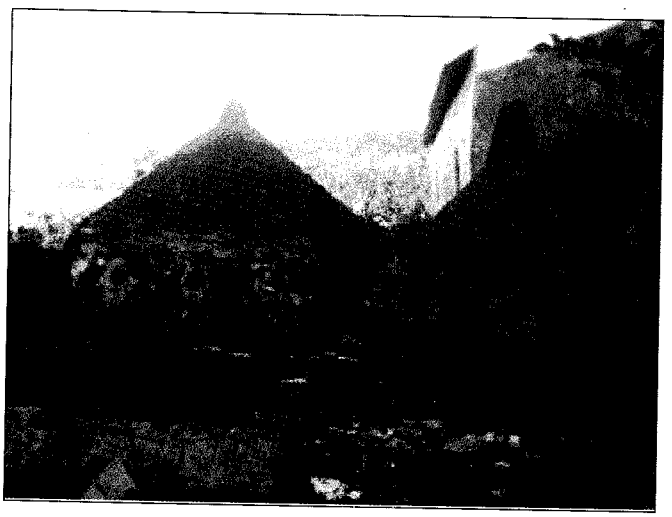

أضرحة السلاطين خلف المسجد

(تصوير المؤلف)

ملحق رقم ٢

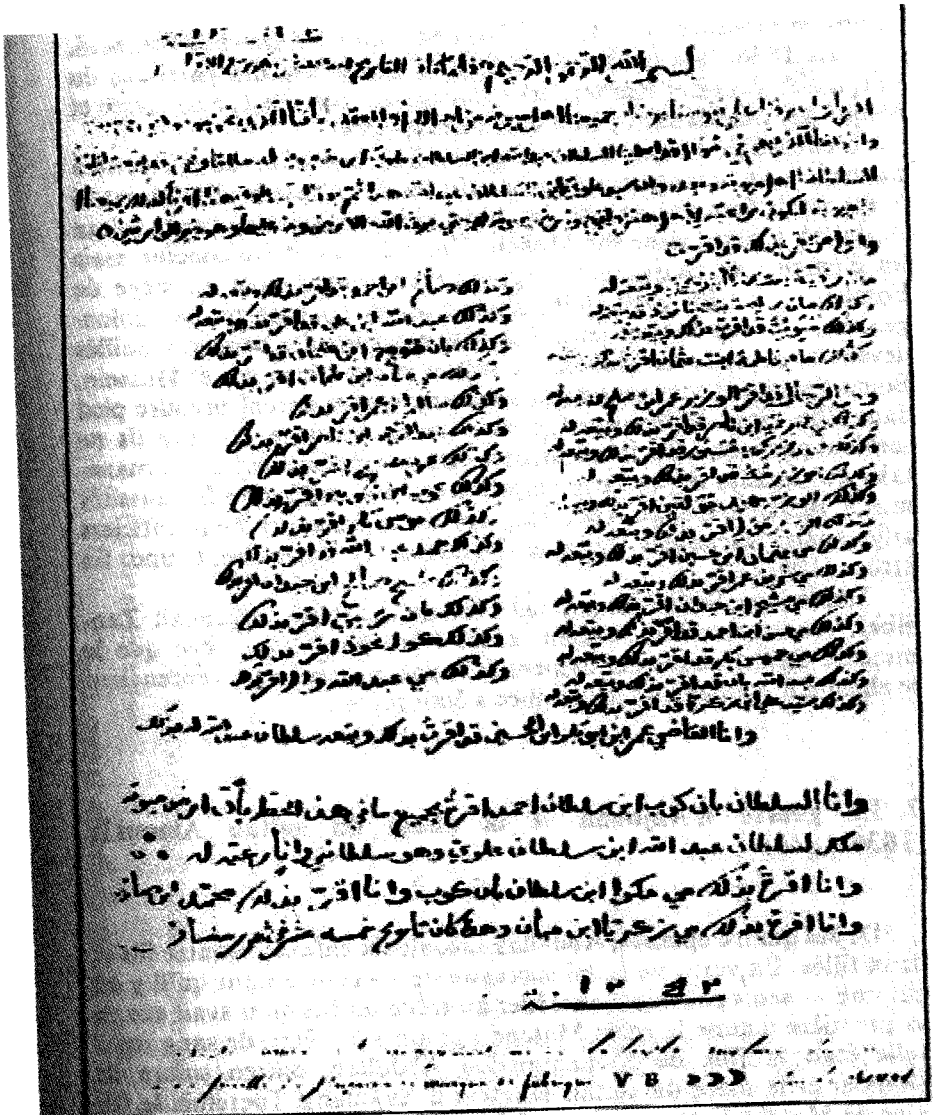

Source : A.N.S.O.M., MAD. 220, 435.

Texte de l'acte de donation de 1835

إقرار السلطان بوانا كومبو بن السلطان أحمد، سلطان مايوت، وكبار وزرائه ومستشاريه ، بأن أرض مايوت ملك للسلطان عبد الله بن السلطان علوي، سلطان جزيرة هنزوان.

حررت هذه الوثيقة في ١٥ رمضان ١٢٥٢هـ(١٨٣٥م).

(المصدر: تم نسخ الوثيقة بالماسح الضوئي من المجلد الأول من كتاب المؤلف الفرنسي جان مارتن ص١٣٩).

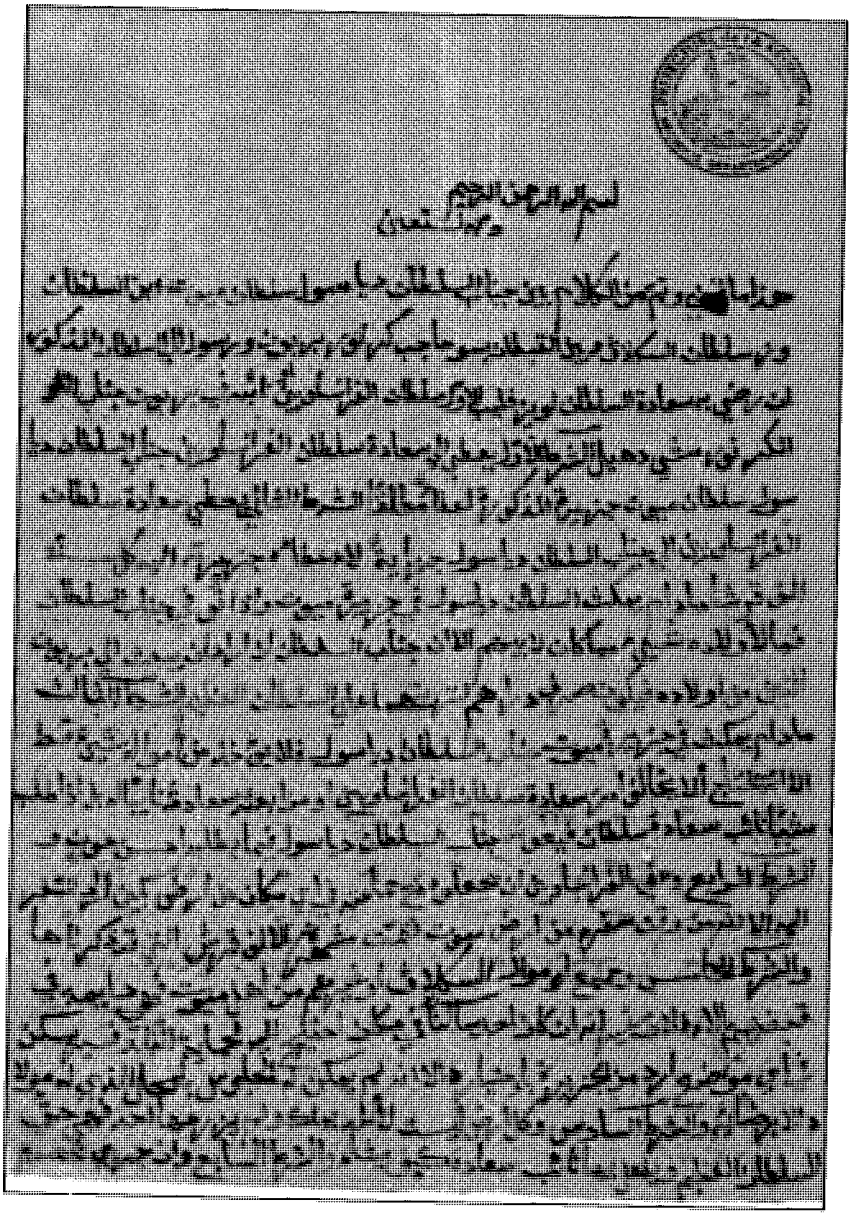

ملحق رقم٣

نص معاهدة التنازل التي تم التوقيع عليها من قبل الكابتن باسو والسلطان الغاصب «أندريان تسولي» في ٢٥أبريل١٨٤١م، وتم تحريرها والتوقيع عليها باللغتين العربية والفرنسية. وقمنا بترجمة النص الفرنسي(نقلا من كتاب جان مارتن لعدم العثور على نسخة الأصل) إلى العربية لصعوبة قراءة النص العربي.وحسب هذا المؤلف الفرنسي إن النص العربي هو بخط القاضي عمر بن أبي بكر.

(تابع نص المعاهدة)

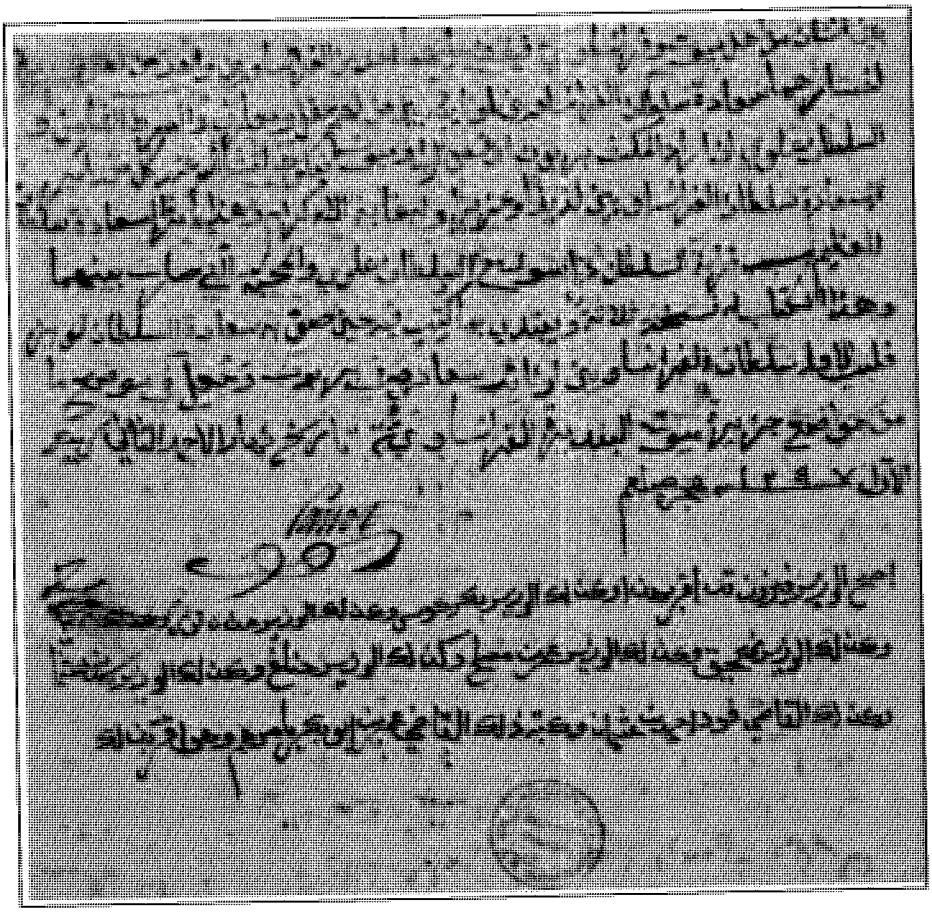

(المصدر: C.N.D.R.S)

نص معاهدة التنازل بالفرنسية

Voici le texte intégral du traité du 25 avril 1841

« Au nom du Dieu clément et miséricordieux!
C'est en Lui que nous mettons notre confiance!

Le traité suivant, négocié par le capitaine Passot, l'envoyé de M. de Hell contramiral, a été conclu entre S.A. Andriansouly, fils d'Ouza, ancien roi des Sakalava, aujourd'hui sultan de Mayotte et le gouvernement français, sauf l'approbation de S.M. Louis Philippe I, Roi des français ou de son représentant le gouverneur de Bourbon.

- *Article I*- Le sultan Andriansouly cède à la France, en toute propriété l'ile de Mayotte qu'il possède par droit de conquête et par convention et sur laquelle il règne depuis treize ans.

-*Article 2* – En retour de la présente cession, le gouvernement français fera au sultan Andriansouly une rente annuelle et viagère de mille piastres. Cette rente qui sera payée par trimestre ne sera pas réversible sur les enfants du sultan Andriansouly, mais deux de ses fils pourront être envoyés à Bourbon pour y être élevés aux frais du gouvernement français.

-Article 3 – Le sultan Andriansouly pourra continuer à habiter Mayotte, il conservera la jouissance de toutes ses propriétés particulière, mais il ne devra en aucune manière s'opposer aux ordres donnés par le représentant à Mayotte du Roi des français. Il devra au contraire faire tout ce qui dépendra de lui pour en assurer l'exécution.

-Article 4 – Si le sultan Andriansouly voulais retourner à Madagascar, la terre de ses ancêtres, le gouvernement français s'engage à le déposer, lui et ceux de ses gens qui désirent le suivre, sur le point qu'il désignera, sans autre condition: mais alors la pension de mille piastres qui lui est allouée cesserait à dater du jour de son départ de Mayotte.

-Article 5 – Toutes les propriétés sont inviolables. Ainsi les terres cultivées soit par les Sakalaves, soit par les autres habitants de l'ile de Mayotte, continuent à leur appartenir. Cependant , si, pour la sureté ou la défense de l'ile, il était nécessaire d'occuper un terrain habité par un individu quelconque , celui-ci devrait aller s'établir sur une autre partie de l'ile inoccupée et à son choix, mais sans être en droit d'exiger une indemnité.

- Article 6 – Les terres non reconnues comme propriétés particulière appartiennent de droit au gouvernement français qui seul pourra en disposer.

-Article 7 – Les discussions, disputes ou différends quelconques qui s'élèveraient entre les Français et les anciens habitants de Mayotte seront jugés par des hommes sages et éclairés choisis dans les deux populations et désignées par sa Majesté le Roi des Français ou par son représentant à Mayotte.

- Article 8 – En considération des liens de parenté et d'amitié qui unissent le sultan Andriansouly au sultan Alaoui, si, ce dernier veut résider à Bourbon, Mayotte ou Nosy-Bé, il sera traité de la manière la plus favorable par tout commandant pour le Roi des Français.

-Article 9- Le présent acte rédigé en français et en arabe a été fait en triple expédition dans chacune des deux langues, il recevra son exécution lorsqu' il aura été sanctionné par S.M. le Roi des français ou par son représentant le gouverneur de bourbon et à dater du jour où le pavillon national sera arboré sur un point quelconque de Mayotte.

«Fait à Mayotte le dimanche deuxième du mois de Rabi-El-Awal 1157 de l'Hégire(date correspondante 25 avril 1841)»

Signé: Passot Andriansouly (sic)

Un exemplaire de l'acte de cession se trouve in A.N.D.A.O.M.,Fonds Historique Madagascar,4 Z 151. Il fait apparaitre que, du cote mahorais, l'acte fut contresigné par les chefs Fiunzuna, Vizir Bakari Koussou,vizir Nahikou, vizir Anaha, Vizir Madani Tauria, Vizir Many ben Masela,Vizir Sidi et le cadi Foundi Ahmadi ben Attoumane.

La version arabe du traité fut écrite par le cadi Omar ben Aboubakar qui a apposa également sa signature.

ملحق رقم ٤

السلطان الغاصب أندريان تسولي الذي تنازل عن الجزيرة لفرنسا

ملحق رقم ٥

الكابتن باسو (الذي وقع المعاهدة مع السلطان أندريان تسولي)

ملحق رقم ٦

Le commandant Passot
vers 1850

Photographie aimablement communiquée par son petit-fils, M. Vaucheret, à Pressigny-les-Pins

Andriantsoli
vers 1844

Dessin retrouvé à Mayotte par M. Guy Cidey

باسو (الفرنسي) وأندريان تسول (الملغاشي) اللذان وقعا على معاهدة التنازل

(المصدر: تم نسخ صورتيهما بالماسح الضوئي من المجلد الأول لكتاب المؤلف الفرنسي جان مارتن ص.٢٥٨)

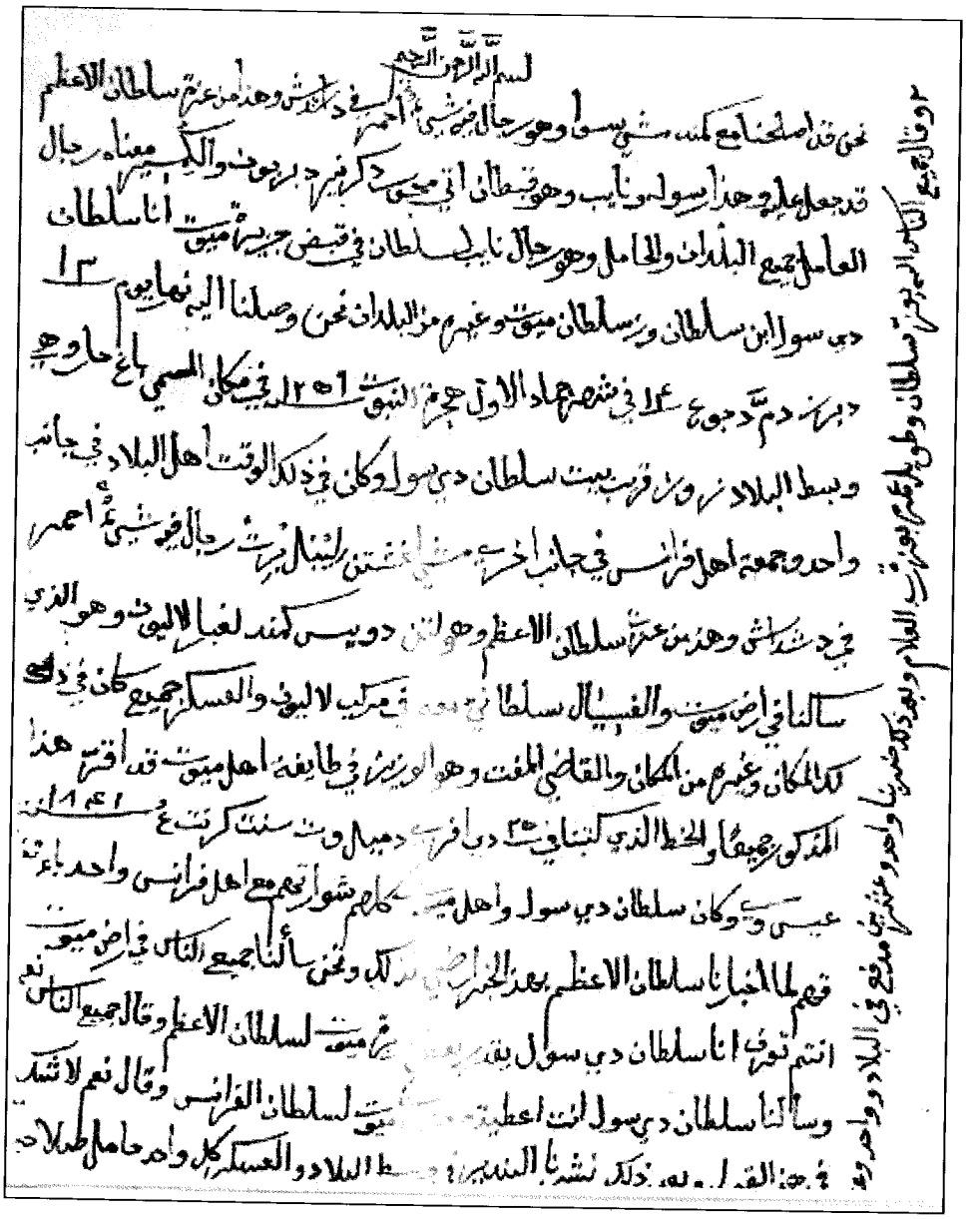

ملحق رقم٧

وثيقة تسليم واستلام تم التوقيع عليها بين السلطان أندريان تسولي وباسو وكبار المسؤولين في الجانبين باللغتين العربية والفرنسية، في حفل رسمي، أقيم في ١٣يونيو١٨٤٣، لبدء تنفيذ معاهدة التنازل الموقع عليها يوم ٢٥أبريل ١٨٤١م.

تابع ملحق رقم٧

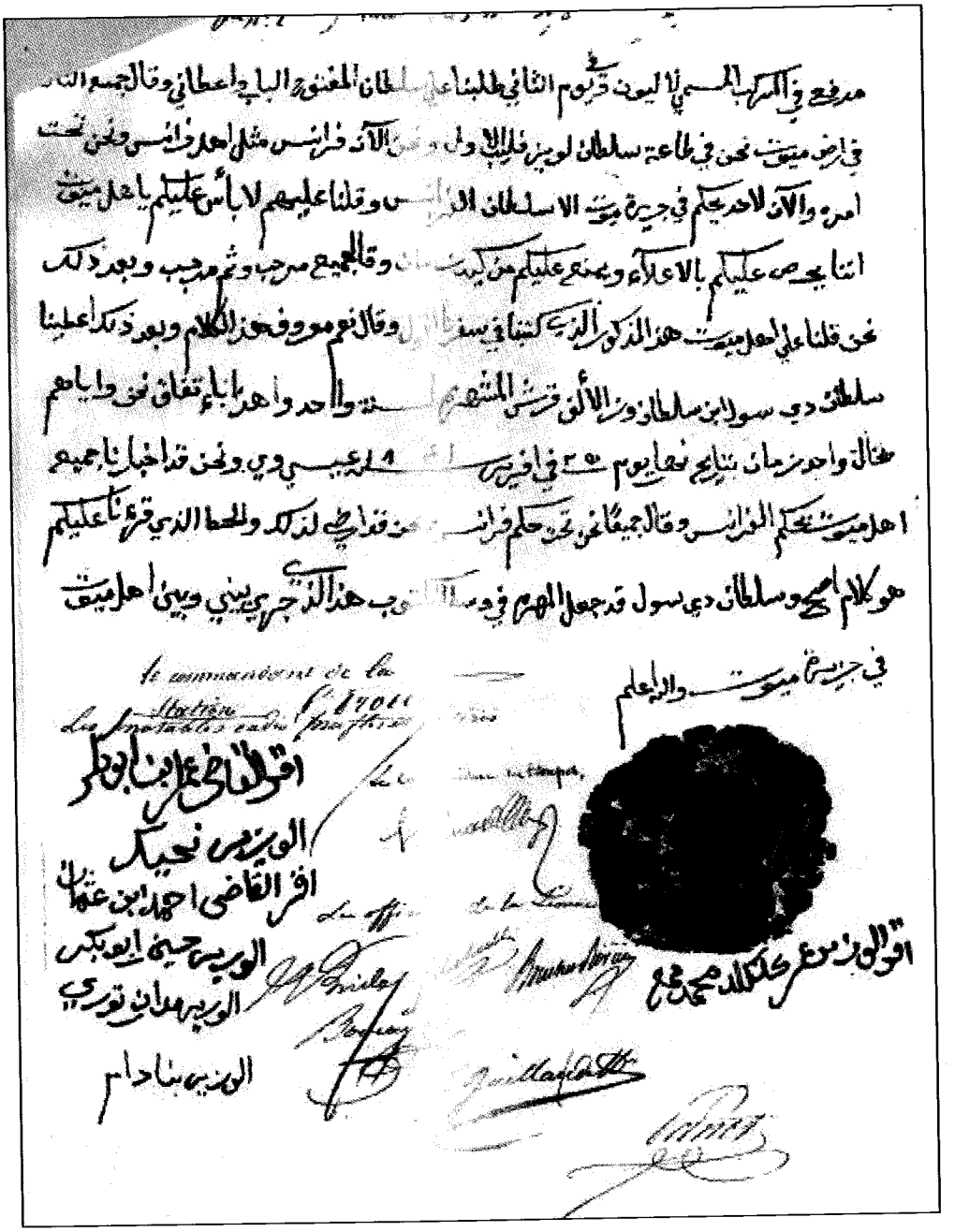

(المصدر C.N.D.R.S)

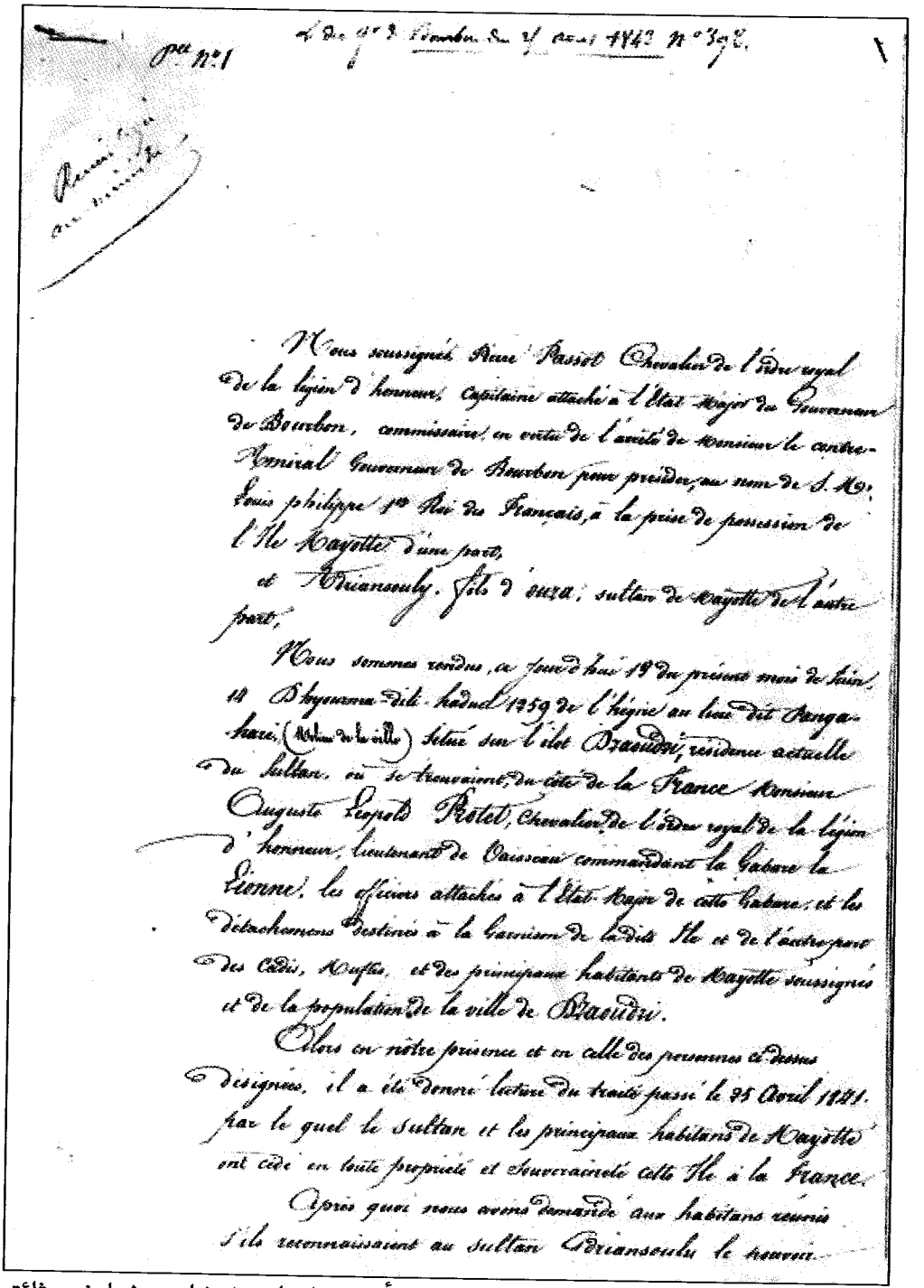

Pce n°1

Nous soussignés Rose Passot Chevalier de l'Ordre royal de la légion d'honneur, Capitaine attaché à l'Etat Major du Gouverneur de Bourbon, commissaire en vertu de l'arrêté de Monsieur le contre-Amiral Gouverneur de Bourbon pour présider, au nom de S.M. Louis philippe 1er Roi des Français, à la prise de possession de l'Ile Mayotte d'une part,

et Briansouly, fils d'Ouza, sultan de Mayotte de l'autre part,

Nous sommes rendus, ce jourd'hui 19 du présent mois de Juin, à Bhyouma dit Badrel 1259 de l'hégire au lieu dit Pangahare, (Mamoudzou) situé sur l'ilot Bzaouri, résidence actuelle du Sultan, où se trouvaient, du côté de la France Monsieur Auguste Léopold Protet, Chevalier de l'Ordre royal de la légion d'honneur, Lieutenant de Vaisseau commandant la Gabare la Dienne, les officiers attachés à l'Etat Major de cette Gabare, et les Détachemens destinés à la Garnison de ladite Ile et de l'autre part les Cadis, Mouftis, et les principaux habitants de Mayotte soussignés et de la population de la ville de Bzaouri.

Alors en notre présence et en celle des personnes ci dessus désignées, il a été donné lecture du traité passé le 25 Avril 1841. par lequel le Sultan et les principaux habitants de Mayotte ont cédé en toute propriété et Souveraineté cette Ile à la France.

Après quoi nous avons demandé aux habitans réunis s'ils reconnaissaient au Sultan Briansouly le pouvoir

النص الفرنسي لوثيقة التسليم والاستلام ويبدو أنه بخط باسو لمشابهته لما في وثائق أخرى تحمل اسمه وتوقيعه .

de faire cette cession, et si ce dernier s'il persistait dans les intentions exprimées dans le traité du 25 avril 1841; sur leur réponse affirmative et après avoir reçu les Clefs de la ville de Mayotte, nous avons déclaré au nom de sa Majesté Louis-philippe Ier Roi des français, première possession de l'Ile de Mayotte et reconnu les habitants sujets français.

Les troupes ont alors présenté les armes et le pavillon national de France a été arboré sur la place principale de la ville aux cris de vive le Roi et salué de 21 coups de canon par la Marne et de 21 coups par une batterie improvisée à terre.

Puis étant de la réunion des principaux habitants de Mayotte nous avons fait lire dans la langue du pays la proclamation (pièce N°) qui doit être publiée sur tous les points de l'Ile pour faire connaître aux habitants qu'ils sont désormais placés sous l'autorité de la France; cette lecture a été écoutée avec les marques de la plus vive satisfaction.

Il a été ensuite remis au sultan Adriansouly une somme de cinq mille francs, montant pour une année, de la pension qui lui est accordée conformément au traité du 25 avril 1841.

En foi de quoi nous avons dressé le présent procès-verbal qui a été signé par nous et vereta.

تابع الوثيقة ٣/٣

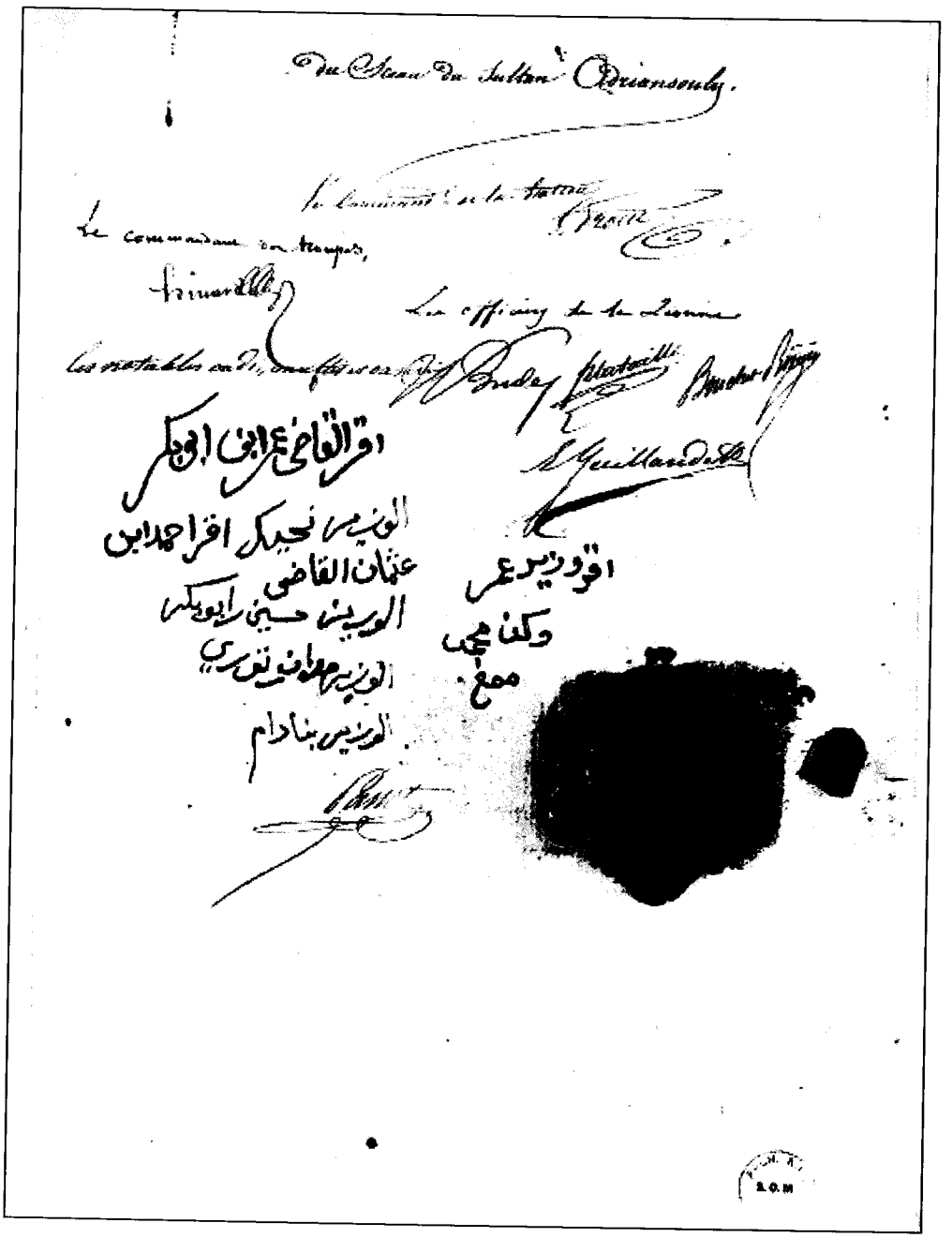

(المصدر C.N.D.R.S)

ملحق رقم ٨

Source : A.N.S.O.M., M.A.D., 238 520.

Un Congé de francisation

ترخيص فرنسة باخرة. (المصدر: تصوير من كتاب المؤلف جان مارتن ص.٢٦٢).

(إعادة كتابة النص العربي كما ورد في الوثيقة)

جزيرة جزائر تحت حكم الفرنسا

جزيرة ميوته والجزاير المتعلقة بها

نمرو (رقم) اسم المركب

سعة المركب اسم القبطان

بسم الله الرحمن الرحيم

إذن الرواح يُعمل به سنة واحدة

لويس فليب سلطان الفرنساويين

سلام على كل من وقف على هذه الأسطار

أعطوا لي في اليوم

سلم حجة عليها نمرو

التي بموجبها حُسِب من أهل الفرنسا بناء على تلك الحجة واعتمادا على ما أعلن وعهد بكتابة عهدة باسمه لأجل تحصيل الحجة ونظرا إلى ما المذكور عاد أعلن وعهد بكتابة ثانية عليها النمرو المسطور أعلاه لحضرتنا نصرح أن

سُمحَ له بالخروج من البندر مع المركب المسمّى

بالشرط أن المذكور يعمل بموجب أحكام وقوانين دولة الفرنسا والمركب المذكور سعته بالحقيقة برميل

كما ذكر بالتفصيل في الكتابة الأولى أو في الحجة والمركب المذكور له

سطح وساري وحين تاريخه محسوب من مراكب بندر

ونلتمس ونطلب من كل الدول المحبين والمتحدين مع دولة فرنسا والذين تحت حكمهم ونأمر إلى كل أصحاب الوظائف وإلى رؤساء المراكب الحربية وأيضا إلى كل من مفوض بأمرنا أن يتركوا يذهب في أمن وأماني مع مركبه المذكور ولا يعوقوه أصلا ولا يتركوا أحدا يعوقه بل يعطوا له كل توفيق وإمداد في أي مكان يحتاج عليه.

سُلّم هذا الإذن في بندر من جزيرة

في بإذن وزير أمور البحر والجزائر

ملحق رقم ٩

مارسيل هنري أبرز قادة انفصال مايوت

(Marcel Henry)

ملحق رقم١٠

يونس بانمانا (Younoussa Banamana)(1935-2007)

من قيادات الحركة الانفصالية

ملحق رقم١١

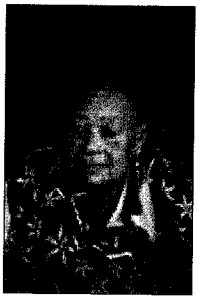

زينه مديري Zeina Mdéré

رئيسة الحركة الشعبية الماورية الانفصالية.

ملحق رقم١٢

اجتماع رئيس الجمهورية الفرنسية ساركوزي مع أحمد عبد الله محمد سامبي ،

رئيس جزر القمر ٢٠٠٧/٩/٢٨م بقصر الإليزيه.

المصدر:

www.elysee.fr

ملحق رقم١٣

«مايوت قمرية وستظل كذلك إلى الأبد»

(نصبت هذه اللوحة في قلب مورني بجوار وزارة الخارجية والمجلس الاستشاري لجزيرة القمر الكبرى)

ملحق رقم١٤

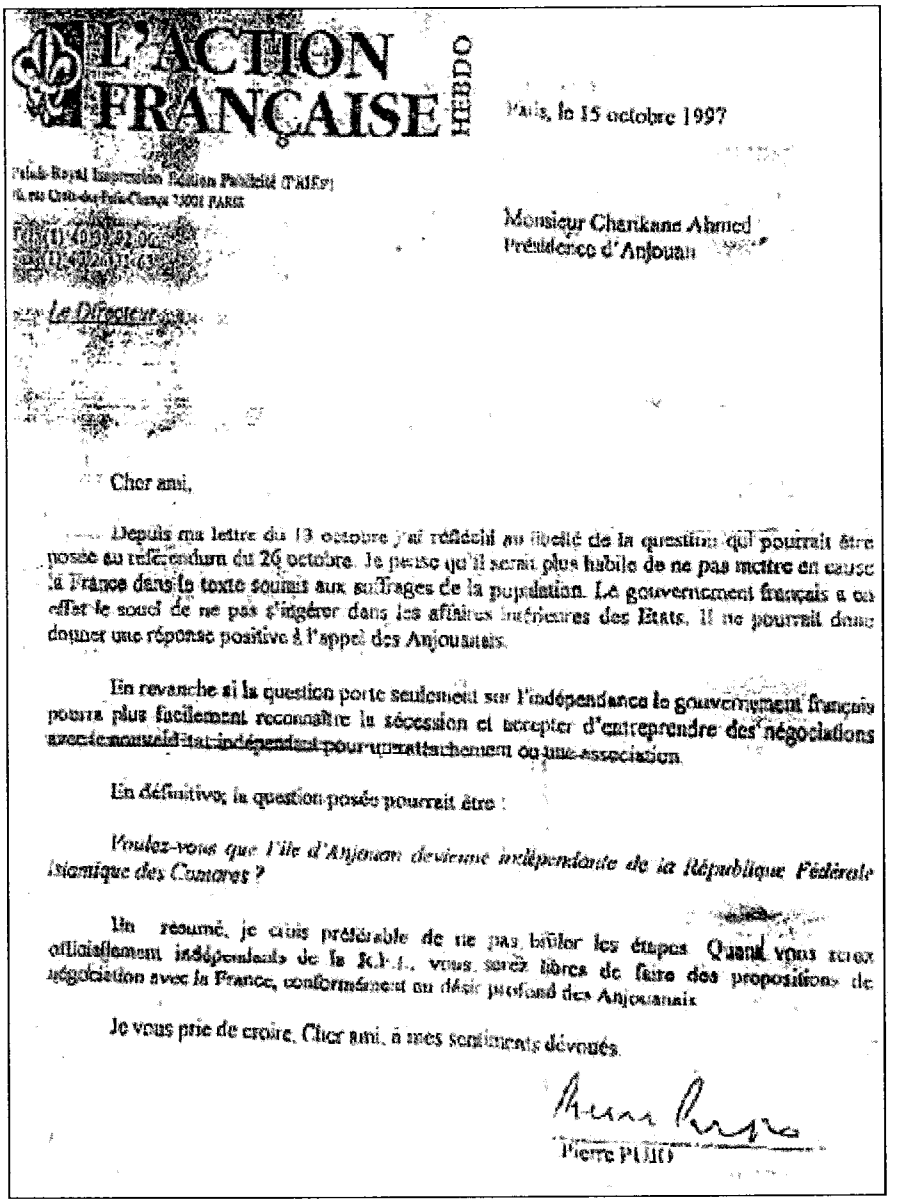

L'ACTION FRANÇAISE HEBDO

Paris, le 15 octobre 1997

Palais-Royal Impression Édition Publicité (PAIEP)
6, rue Croix-des-Petits-Champs 75001 PARIS

Monsieur Charkaane Ahmed
Présidence d'Anjouan

Le Directeur

Cher ami,

Depuis ma lettre du 13 octobre j'ai réfléchi au libellé de la question qui pourrait être posée au référendum du 26 octobre. Je pense qu'il serait plus habile de ne pas mettre en cause la France dans le texte soumis aux suffrages de la population. Le gouvernement français a en effet le souci de ne pas s'ingérer dans les affaires intérieures des Etats. Il ne pourrait donc donner une réponse positive à l'appel des Anjouanais.

En revanche si la question porte seulement sur l'indépendance le gouvernement français pourra plus facilement reconnaître la sécession et accepter d'entreprendre des négociations avec le nouvel Etat indépendant pour un rattachement ou une association.

En définitive, la question posée pourrait être :

Voulez-vous que l'île d'Anjouan devienne indépendante de la République Fédérale Islamique des Comores ?

En résumé, je crois préférable de ne pas brûler les étapes. Quand vous serez officiellement indépendants de la R.F.I., vous serez libres de faire des propositions de négociation avec la France, conformément au désir profond des Anjouanais.

Je vous prie de croire, Cher ami, à mes sentiments dévoués.

Pierre PUJO

رسالة من بيير بيجو زعيم العمل الفرنسي إلى شركان أحمد أحد قادة الانفصال في جزيرة أنجوان

(راجع الترجمة العربية في الفصل الرابع، أزمات الانفصال).

ملحق رقم ١٥

REPUBLIQUE FEDERALE
ISLAMIQUE DES COMORES

Moroni, le 21 OCTOBRE 1997

Présidence de la République

Service de Presse

COMMUNIQUE

Les séparatistes Anjouanais continuent de bénéficier de soutiens extérieurs dans leur volonté de désintégrer la République Fédérale Islamique des Comores.

En plus de la présence de certains éléments étrangers à leur côté lors de l'opération de maintien de l'ordre dans l'île d'Anjouan le 2 septembre dernier, de l'approvisionnement en tous genres dont du matériel électoral en provenance de l'île Comorienne de Mayotte encore sous administration Française, le Gouvernement Comorien vient d'enregistrer dans cette longue liste, une lettre écrite le 15 Octobre courant par un certain Pierre PUJO, directeur de l'action Française à Monsieur CHARIKANE AHMED, un des responsables des séparatistes.

Cette correspondance accuse une collusion dangereuse aux conséquences néfastes pour la paix et la démocratie.

Elle interpelle les démocrates pour une action vigoureuse en faveur de l'intégrité de la République Fédérale Islamique des Comores.

Le Chef du Service de presse
Présidence de la République

IBRAHIM CHANFI

بيان صحفي من رئاسة جمهورية جزر القمر لإدانة الدعم الخارجي الذي يتلقاه الانفصاليون في أنجوان

(راجع الترجمة العربية في الفصل الرابع ، أزمات الانفصال).

ملحق رقم١٦

صحيفة الخليج الإماراتيه – العدد ٦٧٣٤ في ٢٦/ أكتوبر ١٩٩٧م

منظمة الوحدة الافريقية ترفض الاستفتاء في «انجوان»

حكومة جزر القمر تكشف التواطؤ الخارجي في دعم الانفصاليين

موروني ـ «الخليج» ـ والوكالات:

اصدر مكتب رئاسة الجمهورية في جزر القمر امس الاول بيانا يتهم فيه جهات خارجية بدعم الانفصاليين في جزيرة انجوان. وقال البيان الذي حصلت «الخليج» على نسخة منه ان الهدف من وراء ذلك الدعم هو تفتيت وحدة جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية.

واشار البيان الى العناصر الاجنبية التي ساهمت الى جانب الانفصاليين في حفظ الأمن في الجزيرة، والدعم الذي يصلهم من الجزيرة الفرنسية «مايوت» التي لا تزال تحت الادارة الفرنسية.

ويأتي البيان الحكومي القمري بعد حصولها على رسالة فرنسية وجهها سفير بيجو رئيس ما يسمى بحركة «العمل الفرنسي» الشيوعية المتطرفة الى احد قادة الانفصاليين.

وقال البيان ان هذه الرسالة تؤكد وجود تواطؤ خطير ضد السلام والديمقراطية في جزر القمر.

وتالياً نص الرسالة الفاتنية التي بعث بها بيير بيجو رئيس الحركة الى شركان احمد يوم ٥ اكتوبر الجاري:

«لقد فكرت طويلا منذ رسالتي المؤرخة في ١٣ اكتوبر، في كتابة السؤال الذي ينبغي ان يعرض في استفتاء ٢٦ اكتوبر، واعتقد انه من البراعة عدم ذكر فرنسا في النص الذي يجري استفتاء الشعب عليه، لأن الحكومة الفرنسية يهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولا تستطيع اعطاء رد ايجابي لنداء الانجوانيين.

اما اذا كان السؤال في الاستفتاء عن الاستقلال، فإن الحكومة الفرنسية بالمقابل، تستطيع وبكل سهولة، الاعتراف بالانفصال وقبول اجراء محادثات مع الدولة الجديدة المستقلة من اجل إحلالها بها أو شراكتها.

إذا، فالسؤال الذي يجب عرضه بالشكل النهائي هو: هل تريدون استقلال جزيرة انجوان عن جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية؟

وباختصار، اعتقد انه من الافضل عدم تجاوز المراحل، لانكم عندما تصبحون مستقلين رسميا عن جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية تكونون احرارا في تقديم مقترحات المحادثات مع فرنسا فيما بعد مع رغبة الانجوانيين». (الواقع بيير بيجو).

من جانب آخر حذر ابراهيم بقش المستشار الرسمي باسم منظمة الوحدة الافريقية الانفصاليين في جزيرة انجوان من القيام بأية اجراءات من جانب واحد من شأنها ان تزيد من تصعيد التوتر في هذه الدولة.

وأكد بقش لوكالة انباء الشرق الاوسط ان فريق المراقبين العسكريين التابع لمنظمة الوحدة الافريقية يقف على أهبة الاستعداد فوطئة لارساله الى هذه الجزر.

وقلل المتحدث من شأن رفض الانفصاليين حتى الآن لاستقبال فريق المراقبين العسكريين مشيرا الى انه من المرجح اجراء جولة أخرى من المفاوضات بين الانفصاليين والممثلين الخاص للسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية الى جزر القمر حول هذا الموضوع خلال الايام القليلة المقبلة.

ورفض المتحدث ان يكشف عن الاجراءات التي تعتزم منظمة الوحدة الافريقية اتخاذها في حالة

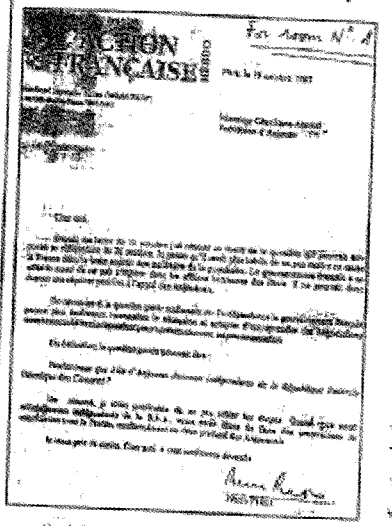

صورة لرسالة بيير بيجو لأحد قادة الانفصاليين (خاصة)

المضي قدما من جانب الانفصاليين في انجوان في اجراء الاستفتاء ورفض استقبال السر القمين المكسيكيين. وحول الاستفتاء المتوقع اجراؤه اليوم في انجوان، ذكرت وكالة الانباء الفرنسية في دباتها من نيروبي ان منظمة الوحدة الافريقية ستعتبر نتائج استفتاء بشأن حق تقرير المصير المتوقع اجراؤه اليوم الاحد في جزيرة انجوان في جزر القمر «باطلة ولاغية» وطلبت من اعضاء المنظمة ان تقوم بالمثل.

وقالت المتحدثة في بيان صدر امس في نيروبي ان الهيئة المركزية «لغية منظمة الوحدة الافريقية لتجنيب وإدارة وتسوية النزاعات، التي اجتمعت في اديس ابابا على مستوى السفراء طلبت على الفور من الانفصاليين في انجوان التخلي عن الاستفتاء».

ووجهت المنظمة «تحذيرا رسميا حيال المخاطر التي يمكن ان ترتبها تنفيذ قرارهم على الامن والسلام والاستقرار في جزر القمر».

واضاف البيان «في حال لم يتم التجاوب مع هذا النداء فإن الهيئة المركزية قررت اعلان نتائج هذا الاستفتاء لاغية وباطلة وتطلب من الدول الاعضاء في المنظمة ان تمنع حدوثه».

وتابع ان «الهيئة المركزية، ستتخذ في الوقت المناسب الاجراءات المناسبة لمواجهة الوضع الجديد والمساهمة في ضمان وحدة وسيادة واراضي جمهورية جزر القمر الفيدرالية الإسلامية».

وعارضت منظمة الوحدة الافريقية مرات عدة، مشروع الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير في انجوان الذي، حسب قولها، يسيء الى الجهود المبذولة من اجل ايجاد مخرج تفاوضي لأزمة الانفصاليين التي تهز الارخبيل.

ومن المقرر عقد مؤتمر للمصالحة في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل في اديس ابابا لكن حكومة جزر القمر لمحت الى انها لن تشارك فيه في حال جرى الاستفتاء.

ملحق رقم١٧

من اليمين: جاك فوكار -Jacques Foccart رجل أفريقيا: شبكات الفساد والإرهاب والمرتزقة والانقلابات-

مستشار الشؤون الإفريقية في الرئاسة الفرنسية منذ عهد ديغول إلى جاك شيراك

(اليسار): سيد محمد شيخ - أول طبيب قمري، وأول نائب قمري في البرلمان الفرنسي- وأول رئيس مجلس الحكومة في الحكم الذاتي(١٩٦٢-١٩٧٠)

مدخل القصر الإليزيه

(المصدر : المركز الوطني للتوثيق والبحث العلمي بجزر القمر CNDRS)

ملحق ١٨

الرفيق الرئيس علي صالح (١٩٧٦-١٩٧٨) في المعتقل بعد الإطاحة بحكمه وقبيل إعدامه دون محاكمة من قبل المرتزق الفرنسي بوب دينار.

ملحق رقم١٩

الرئيس أحمد عبد الله عبد الرحمن يستقبل دولة الوزير الأول الفرنسي جاك شيراك في المطار في زيارته لجزرالقمرعام١٩٨٦م.

الرئيس احمد عبد الله يستقبل الوزير الأول جاك شيراك في موروني.

(المصدر: تصوير من كتاب : Le Comores d' Ahmed Abdallah)

ملحق رقم ٢٠

استقبال الرئيس شيراك للرئيس محمد تقي عبد الكريم في قصر الإليزيه (يونيو١٩٩٦).

ملحق رقم٢١

الرئيس شيراك يستقبل الرئيس عثمان غزالي في الإليزيه
أثناء زيارته الرسمية لباريس (٢٠٠٥)
ملف قضية مايوت على طاولة المحادثات.
(المصدر : كتاب Quand J'étais président)

ملحق رقم٢٢

المرتزق الفرنسي بوب دينار وعلى يمينه ساعده الأيمن النقيب كومبو أيوب
بعد الإطاحة بالرئيس سعيد محمد جوهر١٩٩٥م.

بوب دينار (الوسط) مقبوض عليه من قبل الجيش الفرنسي لإخراجه من الجزر

بعد الإطاحة بالرئيس سعيد محمد جوهرعام١٩٩٥م

ملحق رقم ٢٣

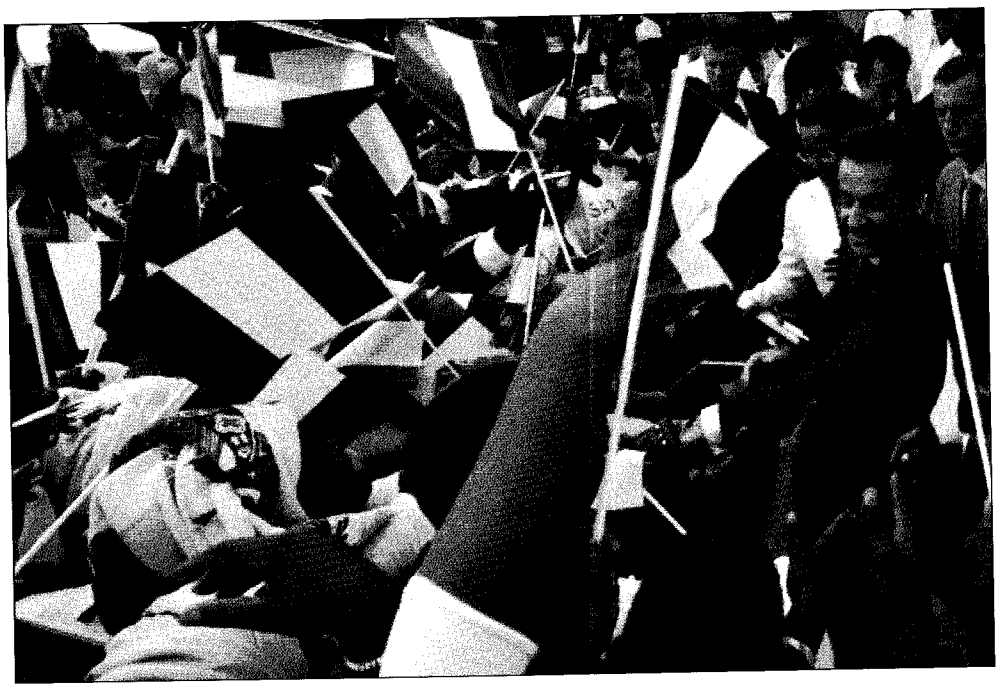

الرئيس ساركوزي في زيارته إلى مايوت ١٨يناير ٢٠١٠

بعد استفتاء منح المقاطعة

(المصدر: www.elysee.fr)

ملحق ٢٤

الأمير السيد عمر بن حسن بن السلطان عبد الله الأول المسيلي الباعلوي، ولد بـ«متسامودو» بجزيرة أنجوان، عام ١٨١٥، وكان رجل فرنسا في الأرخبيل، وتم تكريمه تقديرا لدوره بمنحه، في ١٩سبتمبر١٨٨٣، وسام جوقة الشرف بدرجة فارس، وتزوج عام ١٨٦٥بالسلطانة جومبيه فاطمة، سلطانة جزيرة موهيلي بعد وفاة زوجها العربي سعيد بن محمد بن ناصر البوسعيدي الملقب بـ «مقدارا»، وعينته السلطات الفرنسية سلطانا على جزيرة انجوان، في ٢٥أبريل ١٨٩١، وتوفي في ١٥أبريل ١٨٩٢.

ملحق ٢٥

السلطان السيد علي بن عمر بن حسن المسيلي آخر سلطان جزيرة القمر الكبرى(١٨٨٣-١٨٩٥) (جالس في الوسط) هو وعائلته، تولى الحكم بدعم من فرنسا

المصدر: (comores-online.com)

ملحق ٢٦

Réception à Matignon

اليمين: سيد محمد شيخ رئيس مجلس الحكومة(والثاني من اليسار) أحمد عبد الله بن عبد الرحمن ، السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي في عهد الحكم الذاتي، مرتديين ملابس عربية لتأكيد أصالة بلدهما الإسلامية والعربية.

صورة تذكارية في مدخل رئاسة الوزراء(ماتينو) بباريس.

المصدر: (comores-online.com)

ملحق ٢٧

الأمير سيد إبراهيم بن سيد علي - ابن آخر سلطان جزيرة القمر الكبرى- ثاني نائب قمري في البرلماني الفرنسي، وثاني رئيس مجلس الحكومة -تحت الحكم الذاتي - (١٩٧٠-١٩٧٢)

ملحق ٢٨

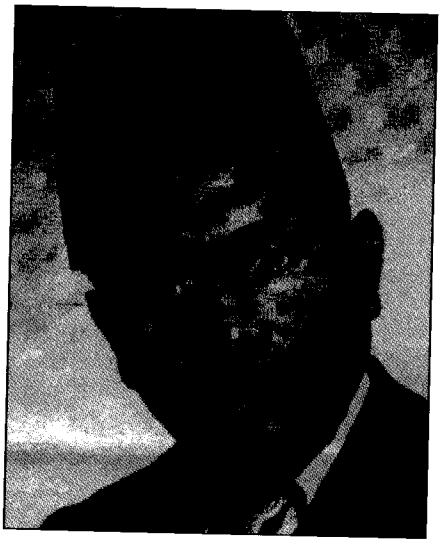

الأمير/ سيد محمد جعفر رئيس دولة جزر القمر (١٩٧٥-١٩٧٦).

ملحق ٢٩

الأمير سيد محمد جعفر، رئيس دولة جزر القمر(١٩٧٥-١٩٧٦)- واقف يرتدي عباءة عربيه وطاقية قمرية- يتلقى التهاني في الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد قبول عضوية دولة جزرالقمر بجزرها الأربع في الأسرة الدولية في ١٢نوفمبر١٩٧٥.

المصدر: المركز الوطني للتوثيق والبحث العلمي (CNDRS)

ملحق ٣٠

أحمد عبد الله بن عبد الرحمن آل أبي بكر بن سالم رئيس مجلس الحكومة في الحكم الذاتي(١٩٧٢-١٩٧٥) أبو الاستقلال.

أطيح به في انقلاب بعد ٢٧يوما من الإعلان عن الاستقلال، ثم عاد إلى الحكم عام ١٩٧٨بانقلاب عسكري قاده المرتزق الفرنسي بوب دينار الذي اغتاله بعد ١٢ عاما من الحكم(١٩٧٨-١٩٨٩).

ملحق ٣١

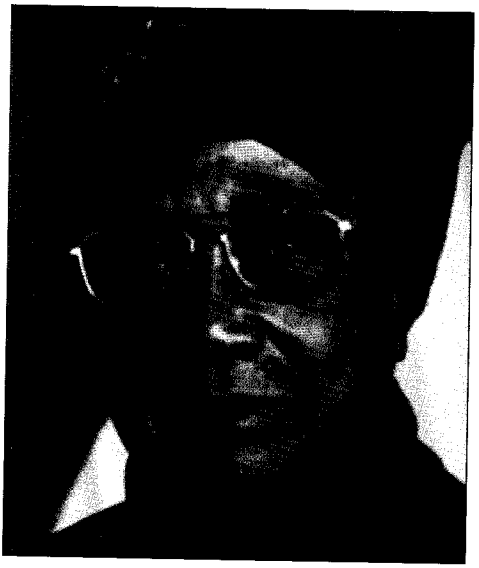

سعيد محمد جوهر آل أبي بكر بن سالم، رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية(١٩٩٠-١٩٩٦)

أبو الديمقراطية والتعددية الحزبية

أطيح به في ٢٥سبتمبر ١٩٩٥، في انقلاب عسكري قاده بوب دينار ونفي إلى جزيرة رينيون الفرنسية على متن طائرة عسكرية فرنسية، ثم عاد إلى الجزر بعد إبرام صفقة سياسية بمبادرة منظمة الوحدة الإفريقية تخلى بموجبها عن كل صلاحيات رئيس الجمهورية لصالح رئيس وزرائه، وتسليم السلطة بعد تنظيم الانتخابات لمن ينتخب فيها بحرية ونزاهة. وكان قد أطلق هذا الرئيس المخلوع البالغ من العمر-يومها- حوالي ثمانين عاما من منفاه القسري صرخته المدوية الشهيرة:«نفوني! »، وهو يعني بذلك الفرنسيين.

ملحق ٣٢

محمد تقي عبد الكريم، رئيس جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية (١٩٩٦-١٩٩٨)، وصل إلى الحكم بانتخابات حرة ونزيهة، ومات قبل انتهاء فترة ولايته، في ظروف غامضة يوم عودته من زيارة رسمية إلى تركيا وخاصة إلى إسبانيا، قيل إنه مات مسموما.

ملحق ٣٣

كُوَاسَا كُوَاسَا (kwassas-kwassas)

زورق صيد يقله المتسللون للدخول إلى مايوت دون تأشيرة ممن يعتبرون مهاجرين غير شرعيين

ملحق ٣٤

شاحنة تستخدمها السلطات الأمنية الفرنسية في مايوت لتجميع القمريين ممن لا يحملون تأشيرات إقامة واقتيادهم إلى مركز الاحتجاز تمهيدا لترحيلهم.

المصدر: موقع الكفاح لأجل حقوق الإنسان

Combats pour les droits de l'homme (CPDH)

على الرابط:

ttp://combatsdroitshomme.blog.lemonde.fr/2008/10/28/le-centre-de-retention-de-mayotte-oublie-par-la-procedure-de-marche-hortefeux-par-remi-carayol/

ملحق ٣٥

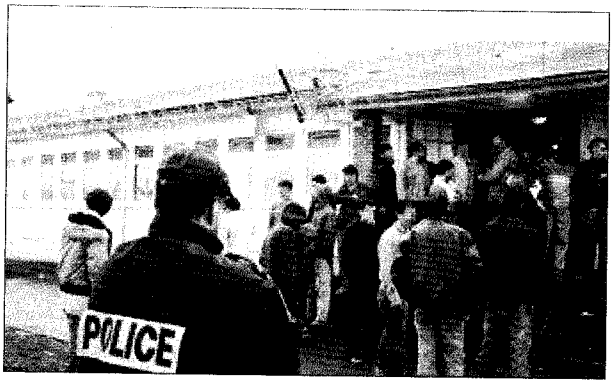

المدخل الرئيس لمركز الاحتجاز في مايوت.

ملحق ٣٦

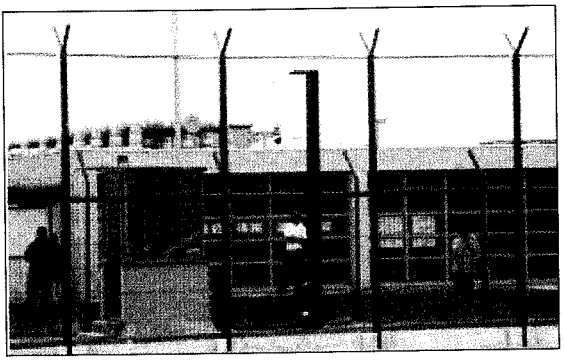

منظر مركز الاحتجاز من الخلف

القمريون المقبوض عليهم (بسبب ما يسمى الهجرة غير الشرعية)

يتكدسون داخل مركز الاحتجاز

وهذه الصورة منشورة في جريدة «ليبيراسيون» الفرنسية في ١٧ديسمبر ٢٠٠٨، ضمن عشر شرائط فيديو توثيقية لانتهاكات حقوق الإنسان في هذا المركز. وقامت الفضائية الفرنسية فرانس ٢٤- بدورها- ببث بعض تلك الشرائط في ١٩ /٢٠٠٨/١٢ تحت عنوان فضيحة مركز الاحتجاز في مايوت. ونقرأ في الصورة العبارة الآتية:

مركز الاحتجاز في مايوت غير لائق للجمهورية.

المصدر:

http://www.liberation.fr/societe/0601472-mayotte-a-l-interieur-du-centre-de-retention

http://www.france24.com/fr/20081219-scandale-centre-detention-mayotte-immigration-clandestine-insalubre-jego#

والصور الآتية للمحتجزين والمحتجزات لا تحتاج إلى تعليق فهي تعبر، هي الأخرى، عن نفسها.

راجع: موقع منظمة العفو الدولية في الشبكة العنكبوتية على الرابط:

http://www.amnesty.fr/mayotte

المصادر والمراجع

المخطوطات:

- أحاديث الماضي في جزر انجزيجا وهنزوان ومايوت وموهيلي(كتب عام١٢٨٢هـ/١٨٦٥م)، للقاضي عمر بن أبي بكر الشيرازي. نشره جرنوت روتر في سلسلة(١٨) يصدرها المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، المطبعة الكاثوليكية، عام١٩٧٦، بعنوان جزر إسلامية على شاطئ إفريقية الشرقية.
- تاريخ جزائر القمر.للشيخ برهان بن محمد مكلا القمري (١٨٨٤-١٩٤٩م).

الرسائل الجامعية والبحوث:

- التطور السياسي في جزرالقمر(بحث غير منشور مقدم في معهد الدراسات الدبلوماسية تحت إشراف الأستاذ محمود حجازي) للأستاذ حاجي عبد الله عبد الحميد. القاهرة،(١٩٨٦).
- جزر القمر منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي وحتى فرض الحماية الفرنسية(١٥٠٤-١٨٨٧م)،(رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية في معهد البحوث- قسم التاريخ، تحت إشراف أ.د.شوقي عطا الله الجمل،) للشيخ زين الدين العابدين محمد كمال. جامعة القاهرة، (٢٠٠٥).
- الحركات الوطنية القمرية١٩١٨-١٩٧٥(رسالة دكتوراه مقدمة في جامعة أم درمان الإسلامية)، للدكتور محمد ذاكر حسن السقاف(١٩٩٩م).
- استعمار جزرالقمر١٨٤٣-١٩١٥(رسالة ماجستير مقدمة في جامعة أم درمان الإسلامية)، للدكتور محمد ذاكر حسن السقاف،(١٩٩٤).

الكتب العربية المطبوعة:

- أثر الإسلام في تشكيل السلوك الاجتماعي في جزر القمر. للدكتور حامد كرهيلا. من إصدارات دائرة الثقافة والإعلام في حكومة إمارة الشارقة،(٢٠٠٨).

- الإسلام والمسلمون في شرق أفريقيا. للدكتورعبد الفتاح مقلد الغنيمي، القاهرة: عالم الكتب،(١٩٩٧).

- الإسلام واليمنيون الحضارم بشرق إفريقيا. للشيخ عبد القادر بن عبد الرحمن الجنيد، دار السلام:بدون دار طباعة، (٢٠٠١).

- التاريخ الإسلامي (التاريخ المعاصر- المجلد١٦)، للشيخ محمود شاكر، بيروت: المكتب الإسلامي،(١٩٩٣).

- جزرالقمر دراسة مسحية شاملة. للدكتورالسيد فلفيل (وآخرين)، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،(٢٠٠٢).

- جزرالقمر دولة إسلامية عربية إفريقية. تأليف ليلى مصطفى محمد. القاهرة: الطبعة الأولى، دار الشعب،(٢٠٠١).

- جزرالقمر عبر العصور. للدكتورمحمد ذاكر حسن السقاف،موروني: الطبعة الأولى، دار الصناعة للكتابة والطباعة،(٢٠٠٢).

- جهود المملكة العربية السعودية في دعم التنمية الشاملة في جزرالقمر.تأليف الدكتور حامدكرهيلا.الرياض: الطبعة الأولى، (٢٠٠٥).

- جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تأليف سعيد بن علي المغيري، تحقيق محمد علي الصليبي. سلطنة عمان: الطبعة الرابعة، وزارة التراث القومي والثقافة،(٢٠٠١).

- حاضر العالم الإسلامي، تأليف لوثرب ستودارد،(ترجمة عجاج نويهض، تعليق الأمير شكيب أرسلان) المجلد الثاني،بيروت: دار الفكر(١٩٧٣).

- سياسة فرنسا التوسعية في شرق أفريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تأليف ذهني إلهام. القاهرة (١٩٨٧).

- عروبة جزر القمر(دراسة ميدانية).للدكتورمحجوب عطية الفائدي. موروني: الطبعة الأولى،(٢٠٠١).

- العلاقات التاريخية بين الدولة البوسعيدية وجزرالقمر(١٨٠٦-١٩٦٤)، للدكتور حامد كرهيلا، وزارة الخارجية بسلطنة عمان، موسكو: بيبلوس كونسالتينغ للطباعة والنشر والتوزيع ،(٢٠٠٧).

- العلاقات العمانية الفرنسية ١٧١٥-١٩٠٥م،للشيخ الدكتورسلطان بن محمد القاسمي، الطبعة الأولى(١٩٩٣).

- مروج الذهب ومعادن الجوهر.تأليف علي بن الحسين بن علي المسعودي(الجزء الأول)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار المعرفة(١٩٨٣).

- المفاخر السامية في ذكرى تاريخ سلاطين جزر القمر من القرن العاشر الميلادي إلى القرن العشرين. تأليف هاشم بن محمد بن علي بن أدهم المعلم باعلوي.تحقيق الدكتور محمد منير الشويكي الحسيني،دمشق: الطبعة الأولى، الدار العالمية لنشر وتحقيق وتوثيق الأنساب،(٢٠٠٩).

- الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي- إقليم شرق إفريقيا-، (طبعت بمناسبة الاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية)، الدكتور نعمان محمد صيام، المجلد العاشر، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

-نبذة عن تاريخ الإسلام في جزرالقمر. تأليف الأستاذ هاشم بن محمد بن علي بن أدهم المعلم باعلوي، (من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو)الرباط: الطبعة الثانية،(١٩٨٨).

- الوثائق العربية العمانية في مراكز الأرشيف الفرنسية. للشيخ الدكتورسلطان بن محمد القاسمي، الطبعة الأولى(١٩٩٣).

الصحف والدوريات:

-أخبار العالم الإسلامي ،مقال (الحكومة الإسلامية المجهولة في جزائر القمر) للسيد هادي أحمد الهدار، العدد ٤٢، السنة الأولى، الصادر في يوم الإثنين ٢٣جمادى الأولى١٣٨٧هـ.

- أويا، مقال بعنوان: صح النوم يا عرب: مايوت جزيرة عربية تبتلعها فرنسا.. للكاتب حسين المزداوي، طرابلس (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى): العدد:٤٩٣، السنة:٣، الصادر في ٢٩مارس ٢٠٠٩.

- جريدة البلاد(السعودية)، مقال بعنوان :(شعب جزائر القمر يرحب بدعوة التضامن الإسلامي) للكاتب الصحفي عبدالكريم نيازي، العدد الصادر في يوم االخميس١٧ذي القعدة ١٣٨٧هـ.
- الرياض، خبر صحفي بعنوان: جزرالكومور..أحدث دولة مستقلة معظم سكانها..من العرب، العدد ٢١٠١، السنة:١١، الصادر في: ١٥/٧/١٣٩٥هـ الموافق:٢٥/٧/١٩٧٥م.
- الرياض،مقال:(سحابة صيف في العلاقات العربية الفرنسية)، العدد:٣١٠٨، السنة:١١، في ٢٤رجب ١٣٩٥هـ(٢أغسطس١٩٧٥م)، الصفحة الخامسة.
- السياسة الدولية، مقال بعنوان: استقلال جزرالقمر للكاتب نازلي معوض أحمد، العدد(٤١)، يوليو١٩٧٥م.
- المجتمع (الكويتية)، مقال بعنوان: يقودها سامبي الثورة الخضراء في جزرالقمر، للكاتب: عز الدين سالم، العدد الصادر في ١٦فبراير٢٠٠٨.
- المدينة ، العدد ٣٦٢٩ الصادر في ١٩/٢/١٣٩٦هـ.

المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

- Ahamadi S,(1999), Mayotte et la France de 1841 a 1914, Baobab & Editions Mahoraises, Collection MÈmoires, Bonchamps-Les-Laval, 202 p.
- Ahmed Wadaane Mahamoud,(1992), Mayotte: Le contentieux entre la France et les Comores, l'Harmattan ,Paris,304p.
-Ahmed Wadaane Mahamoud, (2001) Scandales politiques en série,l'Officine,Paris,357p.
-Alain ,Deschamps,(2005), Les Comores d'Ahmed Abdallah, Mercenaires, Révolutionnaires, et celacanthe, Karthala, Paris,189p.
-Azali Assoumani,(2009), Quand J'Ètais Président(Entretiens avec Charles Onana), Duboiris,199p.
-Bob Denard,(1998) Corsaire de la Républiaue, Robert Laffont.
- Chagoux H & ALI H,(1950) Les Comores, PUF, Paris,128 p.
-Claude Allibert,(1984), Mayotte, Plaque tournante et microcosme de l'océan Indien occidental , Anthropos.

Rene Battistini et Pierre Verin,(1984) Geographie des Comores, - Fernand Nathan,Paris .

_Gevrey Alfred(1870), Essai sur les Comores, pondichéry;A.Saligny,in-8, 307pp., Ed., Baobab, Mayotte, 1997.

-Ibrahime Mahamoud†,(2000) La naissance de líÈlite politique comorienne (1945-1975),Paris,LíHarmattan , 193p.

- Ibrahime Mahamoud, (1997)Etat francais et de colons aux Comores(1912-1945), Paris, LíHarmattan ,160p.

- Ibuni Saleh.(1936) A Short History of Comorian in Zanzibar, Dar Essalaam, printed by Tangnyika Standard,36p.

Jean Martin.(1983), Comores : quatre ils entre pirates et planteurs, - Razzias malgaches et rivalitÈs internationales-(fin XVIIIe-1875), líHarmattan, Paris,2T.

- Jean Fasquel.(1991), Mayotte,Les Comores et La France.L'Harmattan, Paris,159p.

- Pierre Caminade,(2003) Mayotte-Comores: une histoire nÈocoloniale, Marseille, Èditions Agone.

- Pierre Lunel,(1991), Bob Denard, le roi de fortune (biographie autorisée)Edition no°.

- Pierre Pujo, (1993),Mayotte la française, France-Empire.

-Pierrick Graviou et Jean-Philippe Rançon,(2006) Curiosités géologiques de Mayotte, Editions du Baobab, Mamoudzou.

مواقع الانترنت :

- - www.bdr13.pcf.fr/Intervention-de-Jean-Paul-Lecoq,7743.html

- www.Malango- mayotte.fr

- www.temoignages.re/article.php3?id article=10944

- www.ldh-France.org/A-Mayotte

- www.diplomatie.gouv.fr/ar

- http://www.anticolonial.net/spip.php?article258

-www.elysee.fr/.../discours/.../la-departementalisation-de-l-ile-de-mayotte.1634.html

- http://www.amnesty.fr/mayotte

-http://www.france24.com/fr/20081219-scandale-centre-detention-mayotte-immigration-clandestine-insalubre-jego#

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٣
المقدمة	٧-٩
التمهيد : لمحة تعريفية عن جزيرة مايوت :	١٠-١٧
- الموقع	١٠
- أصل التسمية	١١
- المساحة	١١
- السكان	١٢
- المناخ	١٣
- البُعد الاقتصادي	١٣
- البُعد الثقافي	١٤
- دخول الإسلام	١٥
الفصل الأول: دخول الاستعمار الفرنسي إلى مايوت وبسط نفوذه على الجزر الثلاث الأخرى	١٩-٤٥
المبحث الأول: الحالة السياسية في مايوت قبل دخول الاستعمار الفرنسي	١٩
المبحث الثاني: أهمية مايوت في نظر الفرنسيين	٢٥
المبحث الثالث: استعمار مايوت وسط تنافس دولي على الأرخبيل	٢٧

المبحث الرابع: احتجاج السيد سعيد سلطان عُمان وزنجبار ضد المطامع الفرنسية في مايوت والجزر القمرية الأخرى والدفاع عن سيادته عليها ٣٧

المبحث الخامس: بسط فرنسا نفوذها على الجزر الثلاث الأخرى وإلحاق الأرخبيل بمدغشقر. ٤٤

الفصل الثاني: الحكم الذاتي والمطالبة بالاستقلال ٤٧-٧٤

المبحث الأول: الحكم الذاتي ونقل العاصمة من مايوت إلى جزيرة القمر الكبرى ٤٧

المبحث الثاني: قيام حركات وأحزاب التحرير وبداية مشروع انفصال مايوت عن شقيقاتها ٤٨

١- ظهور الأحزاب السياسية في الجزر وتوجهاتها ٤٨

٢- بداية مشروع انفصال مايوت عن شقيقاتها ٥٨

المبحث الثالث: جهود الأفارقة والعرب في استقلال الجزر ٦٢

المبحث الرابع : اتفاق باريس وإجراء الاستفتاء وموقف فرنسا من النتيجة ٦٧

المبحث الخامس: الإعلان عن الاستقلال من جانب واحد واعتراف المجتمع الدولي به ٦٩

المبحث السادس: دور الأقلية الملغاشية في تمكين فرنسا من احتلال مايوت ٧٢

الفصل الثالث: احتفاظ فرنسا بمايوت وأهداف ذلك ٧٥-١٠٨

المبحث الأول: خطوات تثبيت واقع الاحتلال في مايوت والبحث عن الشرعية المفقودة ٧٥

١- وقوع أول انقلاب في الجزر المستقلة بالوكالة ٧٥
٢- اعتماد القانون الانفصالي رقم ٧٥-١٣٣٧ ٧٨
٣- تنظيم استفتاء في مايوت وعدم اعتراف المجتمع الدولي بشرعيته ٧٩
٤- صدور قانون فرنسي عام ١٩٧٩ لاعتبار مايوت فرنسية ٨٠
٥- زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك إلى مايوت ٨١
٦- فرض تأشيرة بلادير ٨٢
٧- توقيع اتفاق على مستقبل مايوت ٨٣
٨- تعديل الدستور الفرنسي عام ٢٠٠٣م ٨٥
٩- تغيير مفتاح الاتصال الدولي ٨٦
١٠- تنظيم استفتاء جديد في مايوت لجعلها المقاطعة ١٠١ الفرنسية ٨٧
١١- زيارة الرئيس نيكولا ساركوزي لمايوت ٨٩
المبحث الثاني: قضية مايوت في أروقة المحافل الدولية والإقليمية ٩٤
المبحث الثالث : أهداف احتلال مايوت ١٠٢
المبحث الرابع: إنشاء لجنة «ماوري» وأثر ذلك في إيقاظ الوعي الوطني ١٠٦

الفصل الرابع: الآثار المترتبة عن احتلال مايوت على المجتمع القمري ١٠٩-١٤٢
المبحث الأول: الآثار السياسية والأمنية : ١٠٩
١- الانقلابات العسكرية ١٠٩
٢- أزمات الانفصال ١١١
المبحث الثاني : الآثار الاجتماعية ١١٦
المبحث الثالث: الآثار الثقافية ١١٩

تم بحمد الله